اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (28) مايو 2024م | السنة الثالثة

شراكة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

وسط ترقب لنتائج قرار نقل البنوك إلى عدن وشحة السيولة وتأخر صرف المرتبات..

دعم سعودي جديد لإنقاذ الريال اليمني

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عدن - اليمن www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد

هيئة التحرير 03 | افتتاحية العدد 04 | من نحن 06 | شروط النشر في المجلة 07

أخبار الرابطة:

- مصلحة الجمارك ومؤسسة الرابطة الاقتصادية تكرمان الأستاذ علي عقلان... 11
- اجتماع للهيئة التنفيذية وحفل تكريمي لهيئة تحرير مجلة الرابطة الاقتصادية.... 12

شخصية اقتصادية

الدكتورة كلثوم النواصري
السيدة العربية الرائدة والخبيرة في الاقتصاد والعلوم السياسية..... 14

تحليل أسعار الصرف لشهر أبريل 2024..... 18

تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر أبريل 2024..... 39

تطورات اقتصادية

- النائب "المحرمي" يوجه بتشكيل لجنة لمعالجة العراقيل التي تواجه القطاع الخاص..... 23
- قرار محافظ البنك المركزي رقم (17) 2024م بشأن نقل المراكز الرئيسية للبنوك التجارية والمصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر الى العاصمة المؤقتة عدن..... 24
- المملكة العربية السعودية تقدم دعما جديدا للحكومة..... 25
- مخاطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية. د/يوسف سعيد احمد..... 26
- أزمة السيولة لدى البنوك واستراتيجيات المعالجة. ذي يزن الاعوش..... 29
- دور السيولة النقدية في رفع كفاءة البنوك التجارية (دراسة حالة بنك التسليف التعاوني الزراعي للفترة 2010-2020م). محمد عبدالحميد عبدالله الدوريش..... 31
- التحديات التي تواجه تشغيل المنطقة الاقتصادية الحرة بعدن وامكانيات توسيعها لتشمل عموم محافظة عدن. د/ محمد علي قحطان..... 36
- غرق سفينة روبيمار والاثار الاقتصادية على البيئة البحرية. د/ محمد صالح الكسادي..... 37

مقالات اقتصادية

- لماذا يجب أن نشجع المنتجات الوطنية، وما الحلول الممكنة للنهوض بعملية الإنتاج المحلي. م/ اكرم محسن الجبيري..... 41
- كيف تجاوزت الهند أكبر مشكلة تضخم مالي وتزوير للعملة في تاريخها. ماجد الداعري..... 42
- العناية الواجبة تجاه العملاء. بشير علي مصلح القفاز..... 44
- طاقة الهيدروجين.. رحلة طويلة نحو الجدوى التجارية. د/ عبدالغني جفمان..... 46
- قطاع التعدين من منظور الأهمية الاقتصادية والاستدامة. د/ عادل عبدالرشيد..... 50
- مسار خلق فرص العمل (3-3). د. أحمد مبارك بشير..... 55
- من أوراق عمل ورش الرابطة الاقتصادية: هيكل الأجور الحالي ومدى تلبية حاجات الموظف والعاملين - د. بثينة السقاف... 62

تجارب ناجحة

جمهورية إيرلندا.. معجزة النمر السلتي - د. سامي محمد قاسم..... 70

إلى من يهمه الأمر

السيولة المالية ليست المشكلة - د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية 79

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

أ. فضل مبارك

د. حاتم باسرده

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

إخراج فني:

حسين الأنعمي

الافتتاحية

أول خطوة

■ مرت بنا الشهر الماضي الذكرى السنوية الثالثة لتأسيس مجموعة رابطة الاقتصاديين منذ تأسيسها في 14 ابريل 2021 وهي مناسبة تذكرنا في مؤسسة الرابطة الاقتصادية باول خطوة في نشاطنا كمؤسسة مجتمع مدني منشغلة بالشأن الاقتصادي

ان الهدف من تأسيس مجموعة رابطة الاقتصاديين في برنامج واتس اب الشهير هو تأسيس جهد جماعي لمناقشة المشكلات الاقتصادية وتداعياتها في ظروف الحرب ووضع الحلول المناسبة لها. وانضم الى المجموعة عدد من الشخصيات الرفيعة المستوى من ذوي المصلحة في المجتمع المنشغلة في الشأن الاقتصادي العام من رجال الأعمال ومن قيادات حكومية منشغلة في المؤسسات الاقتصادية ومن باحثين أكاديميين متخصصين في العلوم الاقتصادية ومن ناشطين في منظمات المجتمع المدني وإعلاميين ورجال قانون

ان هذا الجهد المجتمعي قد قام على اساس تنفيذ شعار مؤسسة الرابطة الاقتصادية شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد وهو جهد منظم يساهم ايجابيا في دعم الجهد الرسمي للخروج من ازمة الاقتصاد الراهنة من خلال التفكير الجماعي وتدارس المشكلات ووضع الحلول المناسبة لتجاوزها

ناقشت مجموعة رابطة الاقتصاديين منذ تأسيسها عدد كبير من مشكلات الراهن الاقتصادية والتي اثرت بقوة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ظروف الحرب الجارية واذكر هنا اهم حلقات النقاش التي تم إنجازها منذ البداية حتى اليوم وهي:

- تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية - الاسباب والحلول المتاحة
- صعوبات الاستيراد وارتفاع اسعار السلع الغذائية في ظروف الحرب
- ازمة الطاقة الكهربائية وتداعياتها الاقتصادية.
- اليمن وزيادة الفقر في ظروف الحرب وأهمية السلام وإعادة الإعمار
- قراءة متعمقة لقرارات الحكومة والبنك المركزي واثارها المتوقعة
- مصفوفة الأولويات والسياسات والإجراءات العاجلة للتخفيف من حدة الازمة الاقتصادية في المناطق المحررة
- تجميد ارصدة المودعين في البنوك اليمنية - المشكلة والاثار والحلول
- اعادة الاعمار في اليمن بين الامل والواقع
- قرار صرف المرتبات عبر البنوك الايجابيات والسلبيات

وقد تم نشر نتائج حلقات النقاش في الصحافة والاعلام وفي مجلة الرابطة الاقتصادية وهي متاحة عبر موقع المؤسسة على شبكة الانترنت العالمية

ندعو الجهات الرسمية وصانعي القرار الاقتصادي الى الاستفادة من هذا الجهد الايجابي اثناء صنع القرار الاقتصادي لما لهذا الجهد من قيمة تطبيقية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى الحياة

ان الخروج من الازمة الراهنة يتطلب اشراك المجتمع الى جانب الجهد الرسمي في اصلاح الاختلالات على طريق معافاة الاقتصاد وارساء دعائم النمو الاقتصادي المستدام

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع... الخ

قواعد النشر في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.

2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.

3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.

4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:

- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.

5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.

6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.

7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.

لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،

أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الاعلان	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالـثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

نسايم
NASAYIM

حليب مركز

طعم غني وكريمي

شركة السراري التجارة
ALsarari Trading Company

عدن-الشيخ عثمان-السيلة
02-383350

CAC BANK
شاركنا الريادة

كاك حوالة
CAC TRANSFER

أرسل حوالتك

من السعودية عبر وكيلنا بن يعلا واستلمها بالريال السعودي عبر أحد فروعنا أو وكلائنا

سهولة .. سرعة .. أمان

كاك حوالة
CAC TRANSFER

BANKI
كاك بنكي

SWIFT

8000818 | officialcacbank | www.cacbankye.com | الإدارة العامة - عدن

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

أخبار الرابطة

الجمارك ومؤسسة الرابطة الاقتصادية تكرمان الأستاذ علي عقلان

قام الاستاذ عبدالحكيم القباطي رئيس مصلحة الجمارك والدكتور حسين الملعسي بتكريم الاستاذ والمربي الفاضل علي قائد عقلان مستشار وزير التربية والتعليم ورئيس اتحاد الرياضة للجميع نظير الخدمات الجليلة التي قدمها في المجال التربوي والرياضي طوال خمسين عام متواصلة سواء كمدرس للغة الإنجليزية في عدن ثم عمله رئيسا لاتحاد الرياضة للجميع او خلال ترأسه لاتحاد رفع الاثقال وكذا قيادته المهرجات الكشفية والتشكيلية الشبابية في عدن

حضر التكريم الدكتور محمد دهني وكيل المصلحة والمديران العامان حامد الشاطري وفضل البان

أخبار الرابطة

اجتماع للهيئة التنفيذية وحفل تكريمي لهيئة تحرير مجلة الرابطة الاقتصادية

اقامت مؤسسة الرابطة الاقتصادية اجتماعا لأعضاء الهيئة التنفيذية لمناقشة نتائج أنشطة الرابطة خلال العام ٢٠٢٣ ومستوى تنفيذ خطة الربع الأول لعام ٢٠٢٤ وأجندة أنشطة المؤسسة لما تبقى من عام ٢٠٢٤ والعام ٢٠٢٥ وقد ناقشت تقرير الانشطة والتقرير المالي وغيرها من التقارير

وقد أقر الاجتماع البدء باعتماد إصدار تقرير اقتصادي وطني سنوي بحسب القطاعات الاقتصادية بالتعاون مع مجموعة من الخبراء والمختصين، كما أقرت خطة الزيارات الميدانية والأنشطة للعام ٢٠٢٤.

تلى ذلك اقامت حفل مشترك لأعضاء الهيئة التنفيذية وهيئة تحرير مجلة الرابطة الاقتصادية الإلكترونية وموقعها الالكتروني احتفالا بالنجاحات التي حققتها المجلة والمؤسسة والموقع الالكتروني للمؤسسة في مجال عملها ودعم للقائمين عليها للاستمرار في النشاطات والفعاليات المختلفة وتحقيق مزيدا من النجاحات في المستقبل

كما تم توزيع شهادات تقدير للأعضاء في المؤسسة والمجلة والموقع الالكتروني تعبيرا عن امتنان المؤسسة لمساهمات الاعضاء وتقديرا لجهودهم ودورهم في انجاح النشاطات المختلفة لمؤسسة الرابطة الاقتصادية

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

منتجات بتقنيات حديثة

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

سلالم ومصاعد كهربائية

Honeywell | KJ POWER GENERATOR | الطاقة الشمسية Solar Power Systems | LG Hausys Surface Materials إكام صناعي | aggreko تأجير مولدات كهرباء Power Rental | MITSUBISHI ELECTRIC Changes for the Better | Advantech أنظمة أمنية Security Systems | YEMEN ITALIAN ALUMINIUM CO.LTD.

عنوان المكتب: عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض: عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه
+967 781 718 255
+967 02 - 247721
www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

شخصية اقتصادية

الدكتورة كلثوم محمود النواصري

سيدة أعمال وناشطة مجتمعية

اجرى اللقاء: د. حسين الملعسي - رئيس التحرير

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف سيدة اعمال وناشطة مجتمعية والسيدة العربية الرائدة والخبيرة في الاقتصاد والعلوم السياسية و هي شخصية عامة معروفه على مستوى البلد الا وهي الدكتورة كلثوم محمود ناصر النواصري، لتسليط الاضواء على عدد من القضايا المرتبطة بنشاط سيدات الاعمال في عدن وارجو ان تسمحي لي ان اتقدم بشكري وتقديري على اتاحة هذه الفرصة المفيدة للقراء والمتابعين الكرام في مجال نشاط سيدات الاعمال والظروف المحيطة بنشاط هذا القطاع الهام من المجتمع ودور سيدات الاعمال في النشاط الاقتصادي وتطور المجتمع عموماً.

سيرة ذاتية

دكتورة كلثوم محمود ناصر النواصري، حرم البروفيسور الدكتور فايز حشيشي (رئيس الجالية العربية في كينيا)، من مواليد محافظة عدن، حاصلة على بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية من جامعة بغداد، عُينت بعد التخرج في وزارة الخارجية كمسئولة عن قسم الدول الاشتراكية وأمريكا اللاتينية، ثم غادرت الوطن برفقة زوجي إلى النمسا لدراسة الماجستير في القانون الدولي في سبعينيات القرن الماضي، وكنت حينها رائدة على مستوى اليمن والجزيرة العربية في هذا المجال، ثم واصلت دراستي العليا في أمريكا، وهاجرنا إلى بريطانيا، وبعدها كينيا، وبقينا في بلدان المهجر أكثر من 30 عاماً، وفي عام 2000،عدنا إلى أرض الوطن، وحاليا أشغل منصب رئيسة سيدات الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بعدن.

وفتح زوجي (مستوصف الفايز) وعملت أنا في مجال التجارة وكنت عضوًا في الغرفة التجارية والصناعية عدن.

■ المجلة: كما عرفت انك اول فتاة في البلد تنال درجة جامعية في مجال الاقتصاد العلوم السياسية لماذا اخترت هذا المجال؟

■ الدكتورة كلثوم: الواقع اني كنت أول يمنية خريجة اقتصاد وعلوم سياسية من جامعة بغداد.. وتم تعييني الرائدة الأولى حينها في وزارة خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية..

اخترت اقتصاد وعلوم سياسية لأنه كانت بالنسبة لليمن مجال دراسي مبهر وحقل عمل مميز.. لم تتطرق له النساء في اليمن ولا في الجزيرة العربية من قبل

■ المجلة: كان اول وظيفة لك هو العمل في وزارة الخارجية ماهي خلاصة تجربتك في هذا المجال

■ الدكتورة كلثوم: تقلدت مواقع مفيدة لي من باب المعرفة وإثبات الذات حيث عملت أولًا في الدائرة السياسية (رئيس قسم الدول الأفريقية)ثم ارتقيت إلى رئاسة قسم (الدول الاشتراكية / ودول أمريكا اللاتينية)

■ المجلة: حدثينا حول نشاطك في الغرفة التجارية والصناعية عدن كرئيس قطاع سيدات الاعمال

■ الدكتورة كلثوم: في عام 2007 ثم انتخاب هيئة إدارية للمرأة في الغرفة وتم انتخابي رئيسة للقطاع النسائي في الغرفة التجارية.. ومنذ 2007 وحتى الآن لايزال دوري مستمرًا في الرئاسة.. بناءً على اتفاق جميع الأعضاء

الحقيقة أن نشاطات المرأة في الغرفة التجارية تنحصر ما بين مشاريع متوسطة ومشاريع صغيرة

ومنذ انتخابي حاولت قدر الامكان ان أعمل على تعزيز دور النساء في الحياة الاقتصادية وتعزيز مشاركتها في الاعمال التجارية من خلال تدريبهم وتوفير فرص مناسبة لهم والتنسيق مع الداعمين والتجار

■ المجلة: لك عدة مبادرات لدعم النساء منها تجمع سمي اتحاد النساء العفيفات والفقيرات تحت رعاية الغرفة التجارية والصناعية نرجو اعطاء صورة مختصرة حول ذلك

■ الدكتورة كلثوم:

لعل من أهم المشاريع التي قدمتها خلال مسيرتي العملية، المشاريع الخيرية التي بدأتها منذ عودتي إلى أرض الوطن، والمتمثلة في تأسيس وإنشاء اتحاد يضم كل الشابات العاطلات عن العمل، والراغبات في دخول عالم التجارة وإرشادهنّ إلى الطرق السليمة لتحقيق حلمهن في 2016، وذلك تطبيقا للمثل القائل: "لا تعطِني كل يوم سمكة، بل علِّمني كيف اصطاد"، فأردت مساعدتهن للبحث عن مصادر تعينهن وترفع من قدراتهن في مختلف التخصصات والمجالات، ومن أجل تحقيق ذلك، قمنا بتنفيذ دورات تدريبية لتمكينهن من إعداد وتنفيذ مشاريعهن الخاصة، وأقمنا معارض وبازارات لمعروضاتهن، كما أنشأنا مجموعات خاصة بالتبادل والاستشارات والقروض

■ المجلة: ماهي اهم الصعوبات التي تعيق نشاط سيدات الاعمال

وكيف يمكن تجاوزها

■ الدكتورة كلثوم: لأن ظروف الحرب منذ عام 2015 أثرت على الأحوال التجارية للتجار بشكل عام فقد أدت إلى انخفاض عدد أعضاء التاجرات المقتدرات.. إضافة إلى تدهور العملة المحلية وارتفاع الدولار والريال السعودي.. وعدم قدرتهن على الاستيراد.. ولا على دفع الإيجارات التي أصبحت بالدولار.. إضافة إلى ارتفاع رسوم التراخيص والسجل التجاري.. والضرائب

ومن الصعوبات التي نعانيها ايضا هي بالدرجة الأولى التمويل المالي فكل البنوك أو مراكز التمويل تعتمد على نظام المرابحة.. وعلى ربط وتقييد التاجرة بأن يشتروا هم البضاعة من السوق.. ومن تسليمها للتاجرة.. وهذا فيه إجحاف.. ولذا تعثرت بل وفشلت معظم المشاريع التي اعتمدت على هذا الأسلوب من التمويل

وهناك أيضًا ارتفاع الدولار وتذبذب أسعار البضاعة.. وخاصة البضائع المستوردة.

والمعاناة أيضًا من ارتفاع الإيجارات وبالريال السعودي سواء للمحلات أو حتى إيجار البسطات المتواضعة

ومن الصعوبات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة إجبارهن على الدفع لموظفي الضرائب والواجبات والبلدية والمجلس المحلي ودفع مبالغ وأتاوات خارجة عن القانون

وتعد الكهرباء من الصعوبات التي تعيق وتعرقل إنتاج المشاريع الصغيرة خاصة محلات الكوافير والتجميل ومحلات الخياطة

ومحلات الطباعة والإعلان.. وكثير من المشاريع التي تعتمد على الأجهزة الكهربائية

ومن الصعوبات التي تواجهنا أيضًا هي عدم وجود دعم مالي ولا إسناد لوجستي من قبل الحكومة ولا من مرافق الدولة

ولا من يهتم بأمور المرأة الفقيرة والمكافحة.. ولا تشجيعها بتوفير مواقع نسائية في الأسواق لبيع بضاعتها بثقة واطمئنان بعيدًا عن الإتاوات والرشوات

■ المجلة: ما هو الدور الذي لعبتوه في اقامة البازارات والأسواق النسائية في مدينه عدن

■ الدكتورة كلثوم: لقد تلمست أوضاع النساء الناشطات في الحقل التجاري. وأدركت مدى تدهور أوضاعهن المعيشية والاقتصادية وحاجتهن الماسة إلى جهة مؤتمنة تساندهن وتدعم مشاريعه عندها قمت بتأسيس اتحاد مالكات المشاريع الصغيرة

وذلك في يناير 2016 أثناء الحرب الأهلية.. وقمنا بتحدي الأوضاع البائسة حينها من إغلاق المحلات ومغادرة التجار مدينة عدن المنكوبة.. وأقمنا أول بازار نسائي لافتتاح السوق في كريتر.. الهدف منه إرسال رسالة اطمئنان للتجار بشكل عام، وتكرم حينها مالك (الخليج مول / في كريتر).. وتشجيعًا منه على دعم التحدي النسوي.. قدم لنا صالة كبيرة ضمت أكثر من مئة بسطة نسائية.. تم فيها عرض كل المنتجات ولاقت إقبال كبير واستحسان من قبل الأهالي بكريتر المنكوبة.. ورسمت البسمة ودقت مداميك الأمل والاطمئنان في وقت الشدة. وعليه فقد تأسس (اتحاد مالكات المشاريع الصغيرة) منذ يناير 2016

وبدأنا بعدد متواضع من العضوات ولكنه ظل يتنامى حتى أصبح الان حوالي (ألف ومئتين عضوة) تعمل معظم هؤلاء الناشطات أعمال تجارية من منازلهن وذلك عبر التجارة الإلكترونية، وكذلك هناك أعمال فنية وخياطة ومعجنات وأعمال يدوية كثيرة تمارس من المنازل

وهناك مجموعة كبيرة لديها بسطات تجارية في المولات وفي المراكز التجارية الكبيرة

ولدينا عدد لا بأس بهن في مجال الجرافيك والهندسة والرسومات وكل الأعمال الحديثة في عالم الكمبيوتر

ولدينا أيضًا عدد ممتاز من مراكز التجميل والكوافيرات والمدارس الخاصة ومكاتب نسائية لتعليم الفتيات سواقة السيارات ومراكز لتعليم الكمبيوتر.. والجرافيك.

ولدينا أيضًا مجموعات في مجال الدعاية والإعلانات ومجموعة في طباعة الأقمشة وأكواب القهوة وغيره

■ **المجلة: ماهي اهم مصادر تمويل مشاريع سيدات الاعمال ودور الغرفة التجارية والصناعية في ذلك**

■ الدكتورة كلثوم: الواقع لا توجد لدينا جهة داعم ماليًا أو لوجستيًا.. ونحن نعتمد على مالنا الخاص.. وعلى ما تجود به بعض المنظمات في مجال التأهيل والدورات التدريبية والتعليمية.

■ **المجلة: نبارك لك مجلة الرابطة الاقتصادية حصولك على لقب شخصية عربية رائدة من قبل شبكة اعلام المرأة العربية . ما اهمية هذا اللقب**

الدكتورة كلثوم: هي شهادة اعتز بها واعتراف بما قدمته للمرأة اليمنية وهي تقدير لكافة جهود النساء في اليمن وخاصة في عدن خصوصا في ظل الظروف الراهنة من صراع كانت النساء اهي الفئة الاكثر تضررا منها.

■ **المجلة: هل لك رسالة اخيرة تودين ايصالها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية**

■ الدكتورة كلثوم: أشكر لكم اهتمامكم وحسن متابعتكم لنشاطاتنا وأشكر لكم تهنئتي بمناسبة اختياري في) قائمة النساء العربيات الرائدات (لدى الموسوعة العربية التابعة للجامعة العربية عام 2024.

■ **المجلة: في نهاية هذا اللقاء الاستثنائي اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام**

عبر المجلة باسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للدكتورة كلثوم النواصري على سعة صدرها وعلى إتاحة لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط الاضواء على عدد من قضايا وانشطة سيدات الاعمال في عدن متمنيا لها التوفيق في حياتها و اعمالها

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحـليل

أسعار الصرف لشهر أبـريـل 2024

إعـــــداد:

د. نهال علي عكبور

أ. نصر السناني

تقرير أسعار العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني لشهر ابريل 2024م:

من خلال بيانات الجدول ادناه نلاحظ الارتفاع العام لأسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الريال اليمني فقد ارتفع الريال اليمني مقابل الريال السعودي في الثلث الأول من الشهر بنسبه 1% واستمر الارتفاع بنسبه 0.11% في الثلث الثاني من الشهر واستمر بالارتفاع في الثلث الأخير بنسبه 0.22% فقد بلغ بالمتوسط الشهري العام بحوالي 442 ريال يمني مقابل الريال السعودي

وكذلك بالمثل ارتفع سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار خلال شهر ابريل فقد بلغ الارتفاع في الثلث الأول من الشهر بنسبة 1% وتلاها الارتفاع في الثلث الثاني من الشهر بنسبه 0.12% واختتم الثلث الأخير من الشهر الارتفاع بنسبه 0.23% وبلغ المتوسط الشهري العام بحوالي 1680 ريال يمني مقابل الدولار

وتعقباها ارتفاع الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء اذ بلغ اعلى دروة لها في أواخر الشهر بنسبه تجاوزت 280.34 %، كما هو ملاحظ من الرسم البياني رقم (1)، ولم يشهد شهر ابريل أي مزاد يذكر من قبل البنك المركزي اليمني عدن

الشكل رقم (١) الموضح لحجم الفجوه بين المحافظتين عدن / صنعاء لشهر ابريل لعام ٢٠٢٤م

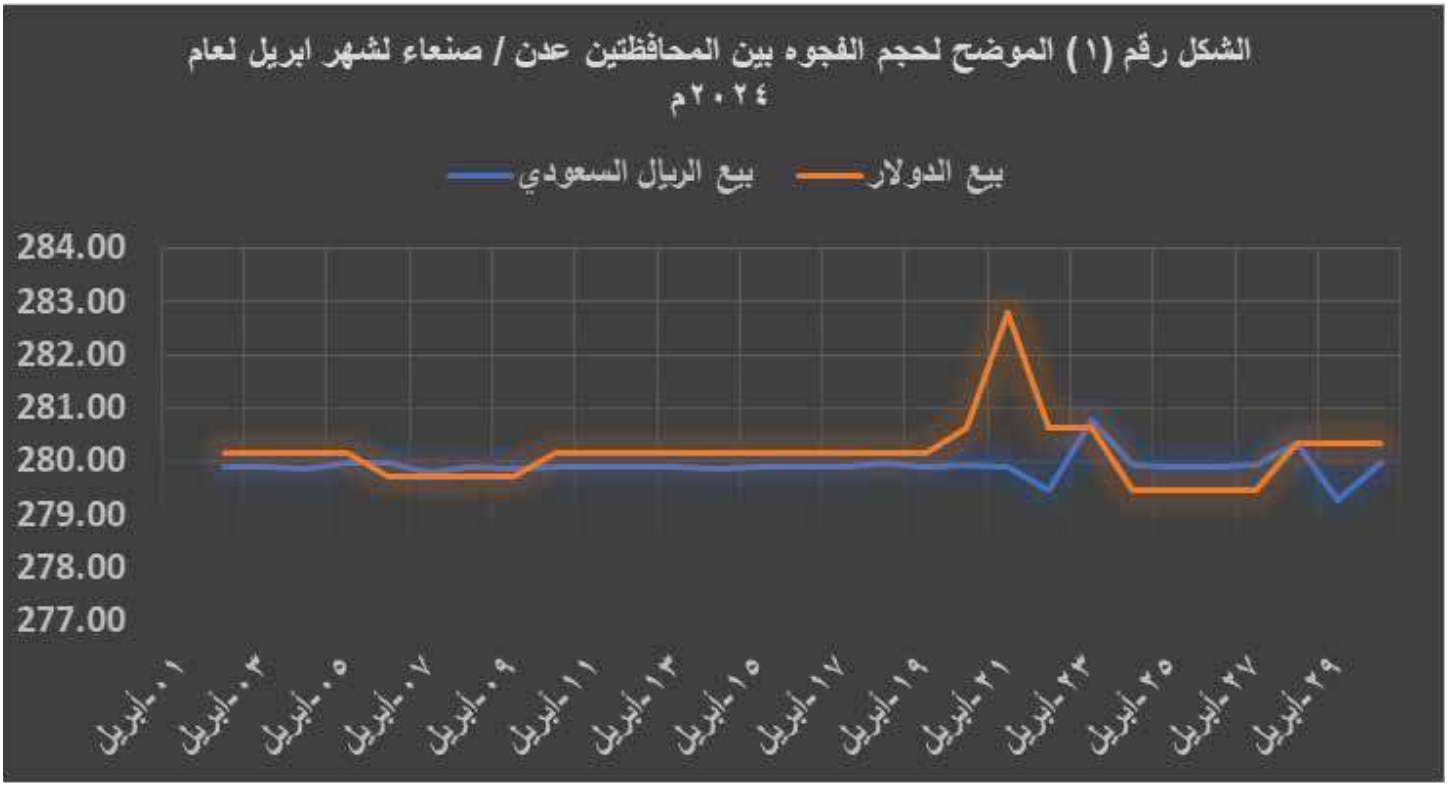

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر ابريل لعام2024م

البيانات		أسعار السوق - محافظة عـدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
		الريال السعودي		الـــدولار		الريال السعودي		الـــدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	أبـــريـل	437	438	1656	1664	139.2	140.2	529	533
02	أبـــريـل	436.5	437.5	1654	1662	139.2	140.2	529	533
03	أبـــريـل	436	437	1652	1660	139.2	140.2	529	533
04	أبـــريـل	438	439	1660	1668	139.2	140.2	529	533
05	أبـــريـل	438.5	439.5	1661	1670	139.8	140.1	530	532
06	أبـــريـل	439.5	440.5	1665	1673	139.8	140.1	530	532
07	أبـــريـل	441.5	442.5	1673	1681	139.8	140.1	530	532
08	أبـــريـل	441	442	1671	1679	139.8	140.1	530	532
09	أبـــريـل	441.5	442.5	1673	1681	139.5	140.2	528	533
10	أبـــريـل	441.5	442.5	1673	1681	139.5	140.2	528	533
11	أبـــريـل	441.5	442.5	1673	1681	139.5	140.2	528	533
12	أبـــريـل	441.5	442.5	1673	1681	139.5	140.2	528	533
13	أبـــريـل	441	442	1671	1679	139.5	140.2	528	533
14	أبـــريـل	441.5	442.5	1673	1681	139.5	140.2	528	533
15	أبـــريـل	441.5	442.5	1673	1681	139.5	140.2	528	533
16	أبـــريـل	442	443	1675	1683	139.5	140.2	528	533
17	أبـــريـل	443	444	1678	1687	139.5	140.2	528	533
18	أبـــريـل	442	443	1675	1683	139.5	140.2	528	533
19	أبـــريـل	442.5	443.5	1677	1685	139.5	140.3	530	534
20	أبـــريـل	442	443	1675	1683	139.5	139.5	530	534
21	أبـــريـل	442	443	1673	1681	139.5	140.3	530	534
22	أبـــريـل	443.5	442.5	1677	1685	139.5	140.3	530	534
23	أبـــريـل	442.5	443.5	1677	1685	139.8	140.2	530	532
24	أبـــريـل	442.5	443.3	1677	1684	139.8	140.2	530	532
25	أبـــريـل	442.5	443	1677	1683	139.8	140.2	530	532
26	أبـــريـل	442.8	443.5	1678	1685	139.8	140.2	530	532
27	أبـــريـل	443.5	442.5	1677	1683	139.7	140.4	530	534
28	أبـــريـل	442.5	444	1674	1684	139.7	140.4	530	534
29	أبـــريـل	443	444	1679	1687	139.7	140.4	530	534
30	أبـــريـل	443	444	1679	1687	139.7	140.4	530	534

المصدر: twitter.com/Boqash.

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبات عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- برج القطيبي
TaibatAdenTrading
taibataden14
info@taibataden.com
www.taibataden.com

تطورات
اقتصادية

عضو مجلس القيادة الرئاسي "المحرمي" يوجه بتشكيل لجنة لمعالجة العراقيل التي تواجه القطاع الخاص

■ عدن - خاص موقع مؤسسة الرابطة الاقتصادية

أصدر عضو مجلس القيادة الرئاسي 'أبو زرعة المحرّمي"، القرار رقم (1) لسنة 2024م، بشأن تشكيل لجنة من رجال الأعمال لرعاية ومتابعة ومعالجة العراقيل والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص (الصناعية والتجارية والاستثمارية) لدى كافة الجهات الحكومية المعنية

ونص القرار على تشكيل اللجنة من رجال الأعمال التالية أ سما ئهم :

محمد علي المنصب، وجمال بلفقيه، وعبدالرحمن صالح العبادي، وكارم السراري، وأبكر ا لبسيسي

كما كُلفت اللجنة برفع تقريرها الدوري الشهري لعضو مجلس القيادة الرئاسي 'المحرمي"، عن أي عراقيل تواجه مهام عملها، وعلى أجهزة الدولة تسهيل مهام عمل اللجنة وفقاً لهذا القرار

Republic Of Yemen
CENTRAL BANK OF YEMEN
Head Office Aden

الجمهورية اليمنية
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي/ عدن

Ref: 186/CBY/2024
Date 2/4/2024

قرار محافظ البنك المركزي اليمني رقم (17) لسنة 2024م بشأن نقل المراكز الرئيسية للبنوك التجارية والمصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر إلى العاصمة المؤقتة عدن

محافظ البنك المركزي اليمني،

بعد الاطلاع على القانون رقم (14) لسنة 2000م بشأن البنك المركزي اليمني وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك،
وعلى القانون رقم (21) لسنة 1996م بشأن المصارف الإسلامية وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (15) لسنة 2009م بشأن بنوك التمويل الأصغر
وعلى القرار الجمهوري رقم (119) لسنة 2016م بشأن نقل المقر الرئيسي للبنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن،

ونظراً لما تتعرض له البنوك والمصارف العاملة في الجمهورية من إجراءات غير قانونية من قبل جماعة مصنفة إرهابية، من شأنه أن يعرض البنوك والمصارف لمخاطر تجميد حساباتها وإيقاف التعامل معها خارجياً، وما قامت به تلك الجماعة من إجراءات إصدار عملات غير قانونية إخلالاً بالنظام المالي والمصرفي في البلاد، ومنع البنوك والمصارف والمؤسسات المالية من التعامل بالعملة الوطنية، وإصدار تشريعات غير قانونية من شأنها تعطيل العمل بالقوانين المصرفية ومنع المعاملات البنكية والتدمير الممنهج لمكونات القطاع المصرفي.
ولتمكين البنك المركزي اليمني من أداء مهامه الرقابية وممارسة وفقاً للقانون.
ولما تقتضيه المصلحة العامة،

قـــرر

مادة (1) : على كافة البنوك التجارية والمصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر المحلية والأجنبية العاملة في الجمهورية نقل مراكزها الرئيسية من مدينة صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن خلال فترة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة (2): أي بنك يتخلف عن نقل مركز عملياته إلى العاصمة المؤقتة عدن خلال الفترة المشار إليها بعالية سيتم إتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحقة طبقاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذ ولائحته التنفيذية.

مادة (3) : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره.

صدر في البنك المركزي اليمني – المركز الرئيسي – عدن
بتاريخ : 23 رمضان 1445 هـ
الموافق: 2 إبريل 2024 م

أحمد أحمد غالب
المحافظ

المملكة العربية السعودية تقدم دعماً جديداً للحكومة

■ عدن - خاص موقع مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تلقي البنك المركزي اليمني ووزارة المالية دعماً اقتصادياً كبيراً من المملكة العربية السعودية من خلال تحويل دفعتين من الوديعة ودعم الموازنة صرح بذلك مصدر مسؤول رفيع المستوى في البنك المركزي عدن ومما يؤكد حصول البنك على اموال جديدة هو اعلان مناقصة بيع 30 مليون دولار بتاريخ 9 مايو 2024م.

مخاطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية؟!

د. يوسف سعيد احمد
باحث اقتصادي

■ يرتبط مدى حاجة البنوك للسيولة إلى توقعات السحب والإيداع

وفي الأوضاع الطبيعية هناك من يسحب من العملاء وهناك من يودع في نفس الوقت. أما في ظروف الهلع والخوف أثناء الاضطرابات السياسية والأمنية والمالية العنيفة فإنه في مثل هذه الظروف يتجه الناس عادتا في طوابير طويلة أما م البنوك لسحب أموالهم.

■ "تعرف السيولة على أنها قدرة البنك على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب" وعمليا كلما زادت سرعة تحويل الأصل إلى نقد زمنيا ازدادت درجة سيولة ذلك الأصل حيث يستطيع المودع سحب إيداعاته أو جزء منها في أي وقت يرغب ويجب أن تلبى من قبل البنك التجاري في الحال ودون أي تردد. لكن في المقابل يجب ان لا يترتب على عمليات التحويل هذه اي تكلفة يتحملها البنك تعرضه للخسائر. وهناك فرق بين سيولة الأصل وقابليته للتداول والاخيرة تعني قدرة المصرف على إعادة حسمه او خصمة قبل ميعاد استحقاقه لدى البنك المركزي أو اي بنك تجاري آخر. ولأن البنوك لا تستطيع السيطرة على رغبات العملاء لذلك:

تسعى إدارة البنوك دائما لضمان السيولة بحيث يكون النقد حاضرا في خزانها لتلبية حاجة العملاء لكن في اليمن منذ عام 2015 واجهت البنوك أزمة سيولة خانقة كانعكاس للأزمة السياسية والاقتصادية حيث تخلفت البنوك بل واعتذرت مرارا عن تلبية طلبات المودعين بالحصول على ودائعهم أو جزء كبير منها يأتي ذلك بعد أن قامت البنوك التجارية باستثمار ودائع الناس التي لديها في فترات سابقة في أذون الخزانة وهو استثمار آمن كون الدولة هي المقترض ونسبة الفوائد مقبولة نسبيا حتى بلغ الدين الداخلي للبنوك على الدولة عبر البنك المركزي في النصف الثاني من 2016 (2.2) ترليون ريال وهو مبلغ ضخم اذا ما أضيف له نحو ترليون ريال استثمارات صناديق التقاعد في السندات الحكومية والاستثمارات في الصكوك الإسلامية إضافة إلى حجم الاحتياطي القانوني للبنوك لدى البنك المركزي وبذلك أصبحت السيولة المتبقية لدى البنوك مجتمعة لا تشكل حسب بعض المصادر المسؤولة سواء 10 في المائة فقط من إجمالي المبالغ المودعة في البنك المركزي وتلك المستثمرة في أذون الخزانة الحكومية وما لدى البنوك التجارية والإسلامية من سيولة هي تلك المرتبطة بالدورة الاقتصادية النقدية ذات العلاقة بالاستيراد والتصدير

واستطرادا فقد تعاظمت المشكلة في وجه البنوك ايضا بعد الإجراءات الدولية التي منعت

البنوك التجارية اليمنية من الوصول إلى البنوك المراسلة لها في الخارج والتي اتخذت ضد البنوك التجارية اليمنية بدواعي ممارسة البنوك عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهذا يحدث في أي بلد في ظروف ا لحر ب

لكن البنك المركزي في صنعاء امتنع تحت مبرر دواعي نظرية الظروف القاهرة عن إعادة أموال البنوك أو فوائدها وانتصر له القضاء هناك الذي تحيز إلى جانب البنك المركزي رغم أن الظروف القاهرة تنطبق أيضا على البنوك التجارية والإسلامية فالجميع يعمل في ظروف استثنائية بالغة الصعوبة والتعقيد. وبهذا تعرضت البنوك إلى أزمة سيولة خانقة مما أفقدها ثقة المودعين الذين تقدموا فرادى ومجتمعين بشكاوى ضد البنوك إلى المحاكم لحرمانهم من أموالهم وسعيا منهم لاستردادها. في هذه الأثناء اتجه الناس الميسورين في الاحتفاظ بأموالهم في البيوت بدلا عن البنوك وبرزت شركات الصرافة كبديل عن البنوك في الايداع والتحويل الخارجي وهذه القصة باتت طويلة ومعروفه

لكن الاسوأ أن البنك المركزي صنعاء اعتمد سعرين للصرف هناك ولازال حتى الآن. فعند سداده جزء من الديون أو الفوائد الأجلة يسعر الدولار عند 2500 ريال اي نحو أربعة أضعاف السعر الرسمي

وهذا صوغ وسمح للبنوك التجارية أيضا باتباع نفس الإجراء مع المودعين. والاسوأ أيضا أن القانون رقم‘ 4‘ لسنة 1444 هجرية الذي نص على منع الممارسات الربوية وبأثر رجعي حرم البنوك تعسفا من القيام بوظائفها وشكل تهديدا وجوديا لكيانها ولعملها المستقبلي وبالتالي عاظم من الشكوك بشأن صعوبة استرداد أموال المودعين والحصول على فوائدهم المستحقة. وبذلك لم يتبق أمام البنوك من خيار سواء المتاجرة بفوارق اسعار الصرف عندما يتعلق الأمر بأموال المنظمات الدولية أو بفارق سعر الصرف بين عدن وصنعاء

يمكن القول إن مخاطر السيولة التي تواجهها البنوك التجارية والإسلامية ترتبط أيضا بمخاطر راس المال. فرؤوس أموال البنوك في صنعاء مجتمعه لا تزيد عن ‘200” مليار ريال وهي على الاحسن أصول دفترية لكن هذه المشكلات ناتجه عن عوامل بيئية خارجية ولم تكن ناتجة عن عدم التحوط من قبل البنوك نفسها أو تقصير من جهتها باتباع القواعد العلمية اللازمة سواء تعلق الأمر بالسيولة أو براس المال.

أن المدخل لمعالجة أزمة السيولة وتحسين وتعزيز رؤوس أموال البنوك وتمكينها من القيام بدورها الاقتصادي والمالي والتنموي يكمن في دعم البنك المركزي عدن للبنوك بالسيولة لتسهيل حصول المودعين على أموالهم أو الجزء المعتبر منها وإعادة الثقة بالبنوك

غير ان إجراء كهذا يشترط السماح للطبعات الجديدة الصادرة عن البنك المركزي عدن المعترف به دوليا بالتداول بدون أية قيود ومن جهة أخرى وبالضرورة لابد من إلغاء القانون رقم ‘4” لعام 1444 الذي قيد عمل البنوك وحد من وظائفها ونزل وبالا عليها

الخيار الاسهل أمام البنوك يشترط أن تقوم البنوك التجارية والإسلامية بنقل مراكزها المالية الى العاصمة المؤقتة عدن غير أن هذا الخيار للأسف رفض من قبل البنوك بضغوط من قبل صنعاء ومع المهلة المحددة بستين يوما الذي حددها البنك المركزي عدن للبنوك بنقل مراكز مقراتها من صنعاء الى عدن فإن هذا الخيار الاخير في الوقت الراهن يمثل الخيار المتاح خاصة أمام المعضلات والتحديات التي تحيط بعمل البنوك في صنعاء بعد صدور القانون رقم‘4’ لعام 1444 والتي أصبحت تمثل جميعها عوامل طاردة لها وتهدد استمرار وجودها. واعتقد أن إدارة البنوك التجارية والإسلامية اتساقا مع ما طلب منها لو قامت في ضوء هذا الخيار الذي وضعه أمامهم البنك المركزي عدن بدراسة تكلفة الفرصة الاقتصادية البديلة لتبين من النتائج أن الانتقال الى عدن هو الخيار الامثل

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play
Download on the App Store

Marketing Team

بنك مملوك للدولة %100

54 عاماً من الخبرة 1969-2023 اليوبيل الذهبي

الادارة العامة: شارع الملكة أروى، كريتر، عدن
pay.cards@nbyemen.com
أرقام خدمة العملاء: 02 250582 / 02 250581
nbyemen.com

أزمة السيولة لدى البنوك واستراتيجيات المعالجة

ذي يزن الاعوش
مدير تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

جذور المشكلة

على مدى عشر سنوات عانى القطاع المصرفي من أزمة شديدة وخانقة في السيولة أدت إلى تعذر البنوك عن سداد أموال المودعين الأمر الذي كان من الأسباب الرئيسية لركود الاقتصاد وتدهوره, لذلك فإن معالجة أزمة السيولة لدى البنوك اليمنية يعتبر أولوية هامة وضرورة ملحة كأحد خطوات التصحيح الاقتصادي, وقبل الخوض بهذا الجانب ينبغي أولاً التحدث عن أسباب الأزمة وتشخيص المشكلة كون التشخيص الشرط اللازم لتحديد الحلول المنطقية والقابلة للتطبيق

تعود أسباب مشكلة السيولة لدى البنوك إلى أكثر من أربعة عشر عاماً وتحديداً إلى العام 2011 وما قبله, ففي تلك الفترة بلغت معدلات الفوائد على الودائع أعلى مستوياتها ما عمل على انجذاب الأموال نحو البنوك, وهنا قد يعلق البعض أن هذا الأمر ليس بمشكلة بل وضع اقتصادي صحي للغاية وهذا الأمر صحيح ولكن بشرط أن يتم توجيه الأموال من قبل البنوك نحو الاقتصاد مره أخرى كاستثمارات حقيقية وقروض عاملة وهذا مالم يحدث في الواقع, حيث أن 70% من أموال البنوك اتجهت إلى البنك المركزي كأرصدة وأذونات خزانة وقروض لمؤسسات الدولة وهذا يعتبر خلل في كيفية استثمار البنوك لأموالها إذ لا ينبغي تركز الاستثمارات بنسب كبيره في اتجاه واحد وينبغي توزيع الأموال على عدة مجالات لتحقيق مبدأ التنويع الاستثماري, ومع ذلك فهذا لا يعتبر بالأمر الخطير كون معامل الخطر يبلغ صفر بالاستثمار في اذونات الخزانة وقروض الدولة

اذا كان الأمر كذلك, فأين المشكلة إذن؟

تتمثل المشكلة الحقيقية في أحداث 2014 بسقوط صنعاء في أيدي المليشيات الانقلابية والسيطرة على مؤسسات الدولة بما في ذلك البنك المركزي والذي بدوره تم توجيهه نحو دعم المجهود الحربي والأهداف الانقلابية, من ناحية ثانية تمثل الوجه الأخر للمشكلة في نقل البنك المركزي إلى عدن في العام 2016 وبذلك تم الاعتراف بأنه البنك الرسمي للدولة بخلاف بنك مركزي صنعاء, وبهذا أصبحت البنوك عالقة في منطقة عمياء وتفرقت دمائها بين البنكين فلا بنك مركزي صنعاء التفت لمطالبات البنوك بدفع أموالها ولا بنك مركزي عدن أولاها أي اهتمام كون مراكزها الرئيسية في مناطق سيطرة الحوثي وخاضعة لسلطته

أما في الوقت الراهن فقد اختلف الأمر وخصوصاً بعد قرار نقل المراكز الرئيسية للبنوك إلى العاصمة عدن حيث أصبح لزاماً على البنك المركزي تولي مهمة تنشيط القطاع المصرفي وتفعيل دوره في الاقتصاد, وبالتأكيد فإن هذه المهمة ليست بالسهلة بتاتاً حيث يترتب على البنك المركزي حل مشاكل القطاع المصرفي المتراكمة على مدى عشر سنوات, وهنا يأتي التساؤل الأهم:

كيف يمكن تنشيط البنوك وما هي المتطلبات اللازمة لذلك !؟؟

في حقيقة الأمر يوجد العديد من الطرق, ومن أبرزها تسديد المديونية المستحقة للبنوك على البنك المركزي, وهذا ما يتمثل في الخطة المسماة بدفع الدورة الاقتصادية, وتقوم الفكرة على البحث عن داعم أو مقرض خارجي يقدم للبنك المركزي المبالغ اللازمة للتسديد الكامل أو الجزئي لمديونية البنك والحكومة تجاه البنوك التجارية والإسلامية من أرصدة واحتياطيات وأذونات خزينة, على أن يكون التسديد وفق آلية الاعتمادات المستندية بحيث يتم دعم عمليات التجارة الخارجية من ناحية ورفع مستوى سيولة البنوك من ناحية أخرى, وهذا الارتفاع في السيولة سيعمل على تفعيل الدورة الاقتصادية من خلال عودة عمليات الإقراض والاستثمار المصرفي

عن طريق توجيه البنك المركزي وتأثيره على عمليات الائتمان لدى البنوك

الأهداف

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الخطة في الآتي:

1. تسديد مديونية البنك المركزي نحو البنوك التجارية والإسلامية
2. إنها أزمة السيولة الداخلية لدى البنوك ورفع قدرتها الاستثمارية
3. تفعيل الدور الاقتصادي للبنوك

أما عن المدى الزمني فمن الممكن أن يتراوح من سنة إلى خمس سنوات وذلك تبعاً لحجم الدعم أو التمويل المتاح للدولة والبنك المركزي وأيضاً مدى تقبل الاقتصاد لدفعات السداد وبالحد الذي لا يفاقم معدلات التضخم

والجدير بالذكر أن إمكانية التطبيق متوسطة نظراً لتعقيدات آلية السداد وشروط الحصول على الدعم والتمويل الخارجي, ومن ناحية أخرى فإن احتمالية النجاح مرتفعة حيث أن تسديد المديونية المستحقة للبنوك ستعمل على دفع الاستثمار وعجلة الاقتصاد

تفاصيل الخطة

تتمثل تفاصيل خطة دفع الدورة الاقتصادية في العديد من الخطوات والتي تبدأ بتحديد حجم المديونية المستحقة للبنوك يلي ذلك السعي للحصول على الدعم وإيداعه لدى البنك المركزي وتحديد جدول زمني لدفعات التسديد, ولكن هناك مشكلة خطيرة للغاية قد تجعل هذا الأمر مدمر للاقتصاد وتحول الإنقاذ إلى كارثة حقيقية حيث أن السداد المباشر للمديونية نحو البنوك ودفع أموال المودعين سيعمل على رفع مستوى السيولة وزيادة المعروض المحلي بالتالي تفاقم التضخم, لذا لابد من اتباع آلية تعمل بشكل عكسي على سحب المعروض المحلي من السوق قبل السداد وفي الوقت نفسه دعم حركة التجارة الخارجية وهذا ما يمكن تنفيذه من خلال ربط عملية تسديد البنوك بعمليات الاعتمادات المستندية بحيث يقوم البنك المركزي بتغذية حسابات البنوك بالمبالغ المستحقة وربطها بالتزامات الاعتمادات المستندية الخارجية لهذه البنوك, في هذه الحالة ستقوم البنوك بسحب مبالغ الاعتمادات وتحصيلها من التجار وسداد الاعتمادات المستحقة للبنوك المراسلة في الخارج من حساباتها في البنك المركزي وتدريجياً ستبدأ مستويات السيولة بالارتفاع وهنا يجب على البنك المركزي مراقبة مستويات السيولة وعند وصولها إلى حدود مقبولة ينبغي إلزام البنوك بدفع الودائع المستحقة والحسابات الجارية للجمهور ولكن في المناطق المحررة فقط حيث سيتعذر السداد في مناطق سيطرة الحوثي بسبب اختلاف القيمة بين العملة القديمة والجديدة

هنا علينا التنبه لوجود مشكلة أخرى وهي هروب جزء كبير من الأموال نحو شركات الصرافة بسبب انعدام الثقة في القطاع المصرفي, وهذه المشكلة يمكن حلها من خلال إلزام البنك المركزي لشركات الصرافة بتصفية الودائع التي لديها وتوجيهها نحو البنوك الامر الذي سيعمل على استعادتها لدورها الحقيقي كوسيط مالي في الاقتصاد بالتالي استئناف أنشطة الإقراض والاستثمار

العزل المالي

الجدير بالذكر وجود أسلوب أخر لتطبيق الخطة والذي يمكن تسميته بأسلوب العزل المالي, وتطبيق هذا الأسلوب متعلق بشروط الدعم والتمويل, فكما هو معروف أن البنك المركزي مر سابقاً بأوضاع تسببت في تدني مستوى الثقة وخصوصاً لدى الاطراف والجهات الخارجية, لذا فإنه من الممكن الحصول على الدعم وإيداعه في حساب البنك المركزي اليمني لدى البنك المركزي للدولة الداعمة أو احد بنوكها وتنفيذ الخطوات الأخرى ذاتها في الأسلوب السابق

تطبيق خطة دفع الدورة الاقتصادية سيترتب عليها العديد من التأثيرات المباشرة والتي تتمثل في الآتي:

- سحب السيولة من السوق وتوجيهها نحو البنوك
- تخفيف الطلب على العملة الأجنبية واستقرار اسعار الصرف
- عودة الثقة العامة للجمهور نحو البنوك التجارية والإسلامية
- ارتفاع حركة الأموال بالتالي ارتفاع معدل الدورة النقدية
- انخفاض معدلات البطالة والفقر

كلمة أخيرة

القطاع المصرفي هو القلب النابض للاقتصاد, والأموال التي تدار عبره هي الدماء الدافعة للاستثمار والتنمية, لذا ينبغي على القيادات السياسية والاقتصادية أن تولي قطاع المصارف والبنوك أهمية وأولوية دون غيرها من القطاعات الأخرى

دور السيولة النقدية في رفع كفاءة البنوك التجارية

(دراسة حالة بنك التسليف التعاوني والزراعي) للفترة (2010-2020)م

محمد عبدالحميد الدرويش
مدير بنك التسليف التعاوني والزراعي فرع الضالع

مقدمة:

تؤدي البنوك التجارية دورًا مهمًا في الاقتصاد لأي دولة في العالم؛ وإن أي ضعف في كفاءتها ناتج عن عدم كفاءة الإدارة لهذه البنوك، إضافة إلى توجهات الحكومة والسياسات المالية والنقدية من قبل البنك المركزي, فقد كان من الضروري التركيز على بيان دور السيولة في هذا الجانب وكيفية قياسها وإدارتها وماهي الوسائل التي يمكن اتخاذها لتنفيذ القرارات السليمة، ولكون السيولة ذات أهمية كبيرة للبنوك وتتأثر بشكل أو بآخر بما يمر به الاقتصاد من هزات في مؤشراته، فإننا من خلال هذه الدراسة تعرفنا على الأثر الذي ألحقته الأزمة في وضعية السيولة في البنوك التجارية خلال المدة (2010-2020م)، والتعرف على الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي والحكومة خلال مدة الدراسة والكيفية التي تعامل بها البنك المركزي في مراقبة السيولة المحلية, وأهم الاستراتيجيات التي عملت بها البنوك لإدارة سيولتها, بما يسمح لها بالاستمرار، ومن ثم الخروج بالنتائج والتوصيات التي تخدم البنوك بإدارة سيولتها, وكذا تساعد متخذي القرار الاقتصادي المالي والنقدي للحد من أثر الأزمة وتدهور المؤشرات الاقتصادية في سيولة البنوك وبما يجنبها مخاطر الإفلاس ويدعمها لتحقيق أهدافها الخاصة والتنموية للاقتصاد الوطني عمومًا إذ يرجع الاهتمام الكبير بالسيولة, لضمان قدرة المصارف على الاستجابة الفورية لطلبات المودعين بسحب أموالهم, ولذلك فإنا التأخير بتلبية طلبات المودعين يؤثر في ثقة مودعيها و لكي تدار الأعمال المصرفية بكفاءة عالية ,فعلينا استقطاب الأموال وإدارتها إدارة سليمة، إذ تعد الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية التي استخدمت في العديد من المجالات المختلفة، و لها أهمية ودور كبير على مستوى القطاع العام والخاص وعلى العديد من المنشآت والمنظمات, ومن أمثلتها القطاع المصرفي، والتي يطلق عليها الكفاءة المصرفية التي تعد من المؤشرات التي تدل على نجاح هذه المؤسسات أو فشلها، والتي يمكن تقييم أدائها بأن كفاءة أداء المصرف يمكن التعبير عنها بمدى إمكانية الأخير في إيجاد التوازن والتوافق ما بين غاياتها في تحقيق الربحية والقيود المفروضة عليها، والمتمثلة في الاحتفاظ بالسيولة اللازمة وتقليل المخاطر والتكاليف وتحقيق الأمان بعدم المجازفة في استثمار الأموال، لتحقيق أرباح عالية في ظل مخاطر عالية

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تناول موضوع دور السيولة النقدية في رفع كفاءة البنوك التجارية, فهناك أسباب عديدة دفعتني لعمل الدراسة وهي:

1- إلقاء الضوء على قدرة البنوك التجارية على إدارة السيولة النقدية في ظل شحة السيولة وكيفية تأثير العلاقة بين السيولة والربحية

2- معرفه المهتمين بالأعمال المصرفية لأهمية السيولة ودورها في كفاءة البنوك التجارية.

3- أهمية إدخال التقنيات الحديثة، والتي تساعد في إدارة السيولة النقدية في تقديم الخدمات المصرفية لجذب المزيد من الأموال والودائع

4- أهميه رقابة البنك المركزي في إدارة السيولة بالبنوك التجارية من خلال إحكامه على رقابة السيولة بمتابعة نسب السيولة الفعلية عن طريق الاحتياطي القانوني وتزويد البنوك بالنصح والإرشاد وتفعيل الإغراء الأدبي (الجانب الإعلامي) للبنك مهم جدًا, وهذا لا يتم في ظل الإدارة الحالية، لهذا لابد من التغيير وتكليف إدارة مهنية ذات كفاءة عالية وخبرات مصرفية تحاول أن تعمل على جذب الموارد وإعادة الدورة النقدية إلى البنك المركزي لكي يزاول مهامه بالإشراف الكامل على البنوك في إدارة سيولتها.

5- تنطلق أهمية الدراسة من أهمية النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة، والتي ستنعكس في شكل توصيات ومقترحات يمكن أن تسهم في إيجاد إدارة ذات كفاءات وبدورها تنعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي في البلاد

■ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور السيولة في البنوك التجارية ومنها :

1- التعرف على دور السيولة في البنوك, مفهومها وأنواعها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها

2- التعرف على مفهوم الكفاءة المصرفية وأنواعها والعوامل المؤثرة فيها

3- مؤشرات قياس السيولة النقدية مؤشرًا يتم من خلاله بناء أسس وقائية ودفاعية يومية وفي أوقات الأزمة والظروف غير الطبيعية يبين كفاءة المصارف أمام عملائها وتحقيق التوازن بين عدم الإفراط بالسيولة وبين المبالغة في تحقيق أرباح وذلك من خلال تحليل قوائم المصارف التجارية و للبنك حالة الدراسة

■ ملخص الدراسة

تعد السيولة النقدية هي الشغل الشاغل للإدارات المصرفية في عملها اليومي مع زبائنها المودعين والمقترضين سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات, وتكمن أهمية الدراسة في كون السيولة النقدية والتغيرات التي تحدث فيها من القضايا المهمة في الاقتصاد, فقد تخسر البنوك التجارية زبائنها نتيجة عدم توافر السيولة الكافية لديها, وإن عدم قدرة البنوك التجارية على الإيفاء بالتزاماتها اليومية في وقت الأزمات يعرضها إلى التعثر, ومن خلال دراسة دور السيولة في رفع كفاءه البنوك التجارية, تم قياس وتحليل نسب كفاية السيولة وعلاقتها بالكفاءة المصرفية في بنك تجاري (بنك التسليف التعاوني والزراعي) متمثل بنسب السيولة ومؤشرات الكفاءة للمدة من (2010-2020م)

وقد قُسمت هذه الدراسة على ثلاثة فصول: الفصل الأول — ثلاثة مباحث — المبحث الأول— يتطرق إلى الإطار النظري للسيولة ومفاهيمها، والمبحث الثاني- يتطرق إلى التطور العام للسيولة في البنوك من مفهوم السيولة الشامل M2-M1 وقد حللت السيولة النقدية للبنوك التجارية على وفق خطط البنك المركزي وإجراءاته وعوامل العرض النقدي المؤثرة فيه كالإصدار النقدي والائتمان، والمبحث الثالث — تطرق إلى أهمية رقابة البنك المركزي في إدارة السيولة في البنوك التجارية، وقسم الفصل الثاني على ثلاثة مباحث — المبحث الأول تناول الكفاءة المصرفية وعلاقتها بأهداف البنوك، المبحث الثاني — فتناول كفاءة البنوك التجارية في إدارة السيولة من حيث المفاهيم الأساسية، وتناول المبحث الثالث أبرز المؤشرات المالية في قياس السيولة في البنوك التجارية، أما الفصل الثالث فتناول تحليل أوضاع السيولة في بنك التسليف التعاوني والزراعي، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول — النشاط الاقتصادي للبنك، وتناول المبحث الثاني — السيولة في بنك التسليف التعاوني والزراعي، وتناول المبحث الثالث التحليل الإحصائي حُدد فيه متغيرات الدراسة المتغير المستقل مؤشرات السيولة والمتغير التابع كفاءة بنك التسليف التعاوني والزراعي وأعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات بالاستفادة من البيانات المالية المتوافرة في القوائم المالية للبنك (حالة الدراسة) وكذلك البيانات المتوافرة من مصادرها الأولية والثانوية من (مراجع

ودوريات وتقارير رسمية ومجلات ومواقع إنترنت والرسائل العلمية والدراسات والبحوث العلمية السابقة)

اولاً النتائج:

أ: نتائج التطبيقات العملية

1- أظهرت المؤشرات ارتفاع نسب السيولة في البنك، وهذا يدل أن البنك توسع في أذون الخزانة واستغلال موارده؛ للحصول على فوائد وتعزيز ربحية البنك

2- تمثلت ربحية البنك بالعائد على حقوق الملكية، والعائد على الودائع، وإن مدى نجاح البنك في توظيف أمواله بكفاءة عالية يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للسهم, وهذا يؤثر على درجة الأمان المصرفي وتحقيق الكفاءة المثلى، فعندما يقرر البنك زيادة العائد على حقوق الملكية فإن مخاطر رأس المال تكون كبيرة والعكس صحيح

3- وجود علاقة طردية بين نسب السيولة متمثلة بمؤشر الرصيد النقدي وكفاءة بنك التسليف التعاوني والزراعي متمثلا بمعدل العائد على الودائع

4- وجود علاقة عكسية بين نسب السيولة القانونية ومعدلات الربحية، إذ تؤثر تغيرات موقف معدل السيولة القانونية في كفاءة بنك التسليف التعاوني والزراعي متمثلًا معدلات الربحية المتمثلة بصافي الربح على الودائع، وصافي الربح على حقوق الملكية، أي: أنه كلما ارتفعت السيولة القانونية — خاصةً في الوضع اليمني الحالي — أثّر ذلك في الربحية؛ كون البنك يعتمد على استثمار السيولة في أذون خزانة والأرصدة مجمده خاصة في الخمس السنوات الماضية في البنك المركزي بفوائد ضئيلة جدًا

5- وجود علاقة عكسية لباقي مؤشرات السيولة المتمثلة بالتوظيف — والاحتياطي القانوني — والنقد إلى الموجودات مع كفاءة بنك التسليف متمثل بمؤشرات الربحية

6- أظهرت الدراسة أن 83% من التغيرات في كفاءة بنك التسليف التعاوني والزراعي تتمثل بمعدل العائد على الودائع يتم تفسيرها بالتغير في مؤشرات السيولة، بينما 17% من التغيرات تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج

7- أظهرت الدراسة أن 98% من التغيرات في كفاءة بنك التسليف التعاوني والزراعي تتمثل بمعدل العائد على حقوق الملكية يتم تفسيرها بالتغيرات في مؤشرات السيولة بينما2%من التغيرات تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل بالنموذج

8- تبين الدراسة أن أكثر العوامل مؤثرة في كفاءة بنك التسليف التعاوني والزراعي من نسب السيولة هي نسب السيولة القانونية، والتوظيف، والنقدية على الموجودات، فهي تؤثر على سيولة وكفاءة البنك من تحقيق الربحية الملائمة، وتقديم الخدمات المصرفية

ب: نتائج الجوانب النظرية

1- إن السيولة لها دور فعال في رفع كفاءة البنك اي قدرة البنك على تسييل أصوله إلى نقدية بأقل خسائر ممكنة

2- إدارة السيولة من خلال المواءمة بين السيولة والربحية وحقوق الملكية يرفع من كفاءة البنوك، ويحقق أهدافها على تقديم أفضل الخدمات المصرفية، ويزيد من تعزيز مركزها المالي

3- كشفت الدراسة أن كفاءة أي عمل مصرفي تكمن في الاستغلال الأمثل للموارد للوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات.

4- كشفت الدراسة أن المؤسسات المصرفية تكون ذات كفاءة عالية عندما توجه مواردها الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الإنفاق، أي التحكم في طاقاتها المادية والبشرية وتحقيق منتجات مالية واسعة.

5- كشفت الدراسة أن الكفاءة المصرفية ترتبط بعلاقة قوية مع أهداف البنوك في الأعمال المصرفية

6- اتضح بالكفاءة المصرفية أنه يتم تحديد نقاط الضعف والقوة لوضع البدائل والحلول الممكنة لتفادي أي انحرافات في أثناء تأدية الأنشطة المصرفية, كما توجد هناك عوامل عديدة (داخلية وخارجية) تؤثر على الكفاءة المصرفية.

7- أظهرت الدراسة ارتفاع موجودات البنوك، وكذلك ارتفاع ودائع البنوك، أي ارتفاع السيولة، وبقياس نسبة السيولة يُلاحظ ضعف في البنوك وانخفاض كفاءتها بالتوسع الاستثماري ومساهمتها في الاقتصاد، نتيجة ؛أرصدة البنوك المجمدة في البنك المركزي، يأتي هذا الضعف: بعد نقل عمليات البنك المركزي من صنعاء إلى عدن فقد أصبحت أرصدة البنوك مقسمة بين صنعاء وعدن

8- أظهرت الدراسة عدم وضع حلول مناسبة لأرصدة البنوك المجمدة لدى البنك المركزي، من المدة 2016 - 2020م، ونتج عنها مشكلات اقتصادية ومالية سببت آثارًا على القطاع المصرفي برمته وهي:

- عجز في السيولة لدى البنوك، وهو ما أدى إلى عجز البنوك عن الوفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها
- انحراف مسار الدورة النقدية، وتعطيل وسائل الدفع غير النقدية وانعدام الثقة بالقطاع البنكي

ثانياً: التوصيات:

1- يجب على إدارة بنك التسليف البحث عن وسائل أخرى للاستثمار، والاحتفاظ بأصول يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية بسرعة وبدون خسائر تذكر

2- يجب على بنك التسليف العمل على فتح علاقاته الخارجية، واستقطاب ودائع جديدة وتحريك أصوله المجمدة وتنمية رأس المال

3- يجب على بنك التسليف التوسع والانتشار للحصول على السيولة من مصادرها

4- على بنك التسليف تنويع محتوى المحفظة الاستثمارية إذ يقلل من المخاطر ويرفع من كفاءته

5- على بنك التسليف إدارة مركزه النقدي والمواءمة بين السيولة والربح وخاصةً في الوضع الحالي

6- ضرورة اختبار سكون السلاسل الزمنية قبل تقدير النماذج القياسية، وبما ينعكس بشكل إيجابي على معالم النماذج المقدرة

7- ضرورة الاهتمام بمؤشرات قياس السيولة، ونسبة السيولة القانونية، والنقد على الموجودات، والتوظيف، لما له من أثر على ربحية البنك وكفاءته

YKB
بنك اليمن والكويت
Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

التحديات التي تواجه تشغيل المنطقة الاقتصادية الحرة بعدن

وإمكانية توسيعها لتشمل عموم محافظة عدن

أ.د. محمد علي قحطان
استاذ الاقتصاد / جامعة تعز

■ كثر الحديث مؤخرا عن تشغيل المنطقة الاقتصادية في عدن. ويذهب البعض بتوسيعها لتشمل محافظة عدن بالكامل. .... فهل هذا ممكن في الظروف الحالية؟

نحاول فيما يلي تسليط الضوء على ما نراه من التحديات التي تحيل دون تحقيق ذلك بالنسبة للتحديات فهي كثيرة ومتنوعة، منها

1. تعدد المكونات والأجهزة العسكرية والأمنية.
2. الاضطرابات الأمنية بسبب ما تعانيه الأجهزة الأمنية من ضعف.
3. ضعف البنية التحتية.
4. تقادم التشريعات الخاصة بالاستثمار

وبرأي أن هناك تحديات أكثر أهمية، يصعب معها مواجهة التحديات المذكورة وتتمثل في استمرار الحرب القائمة وتعدد أقطاب الصراع. حيث يبرز على السطح مواجهات عسكرية بين قوى مؤطره بالشرعية المعترف بها دوليا تتخذ عدن مركزا لها من جهة ومن جهة أخرى القوى التابعة للحوثيين وتتخذ صنعاء مركزا لها. ...وفي إطار القوى العسكرية التابعة للشرعية كيانات عسكرية متعددة ومتباينة التوجهات والاجندة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على بناء جيش وطني متماسك تابع للدولة ولا جهاز امني متماسك وقوي ويأخذ الأوامر والتعليمات من مصدر واحد في أعلى هرم السلطة الشرعية، وبالتالي فلا يستطيع تحقيق هدف استعادة الدولة المنهارة وإعادة بناء مؤسساتها المنقسمة بين سلطتين: أحدهما تابعة للشرعية اسميا وموزعة الولاءات ومتعددة في الواقع وتتخذ قياداتها من الرياض موقعا أساسيا لممارسة سلطتها وغير مستقرة في داخل البلاد، وهو الأمر الذي يجعل من قيادة السلطة الشرعية كيانا خارج الواقع بل وعبئا على الدولة وأهم معوقات استعادة مؤسساتها وإعادة بنائها. .... والأخرى تابعة للحوثيين وتستمد قوتها من إيران وما تم الاستيلاء عليه من قدرات عسكرية وأمنية ومدنية من مخلفات النظام السابق للانقلاب والحرب القائمة وتبدو سلطة متماسكة وحاضرة بقوة في الواقع، الأمر الذي يعطيها إمكانية الصمود والطموح للاستيلاء على ما بيد قوى الشرعية من الأرض والثروة.

ولما سبق فإن تحقيق هدف تشغيل المنطقة الاقتصادية الحرة بعدن وتوسيع نطاق جغرافيتها لتشمل كل محافظة عدن في الظروف الحالية برأي غير ممكن في المدى القريب مع استمرار الحرب وعدم تحقيق السلام واستعادة الدولة لمقوماتها.

ولذلك برأي أن مواجهة تحديات تشغيل المنطقة الاقتصادية الحرة وتوسيع جغرافيتها بالصورة المشار إليها يتطلب قبل كل شيء وضع نهاية للحرب وتحقيق سلام دائم، بحيث يتمكن اليمنيين من استعادة الدولة ومؤسساتها ثم تبدأ بإعادة البناء، انطلاقا من الأسس التالية:

1. جيش وطني واحد يحتكر امتلاك السلاح ولا ولاء له سوى الانتماء الوطني وحماية الدولة ودستورها المتوافق عليه
2. توزيع السلطة والثروة حسب بنية لنظام فدرالي ينهي حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني للدولة.
3. إعادة بناء البنية التحتية للدولة.

وعندما يتحقق ذلك يمكن انتهاج أسلوب انشاء المناطق الاقتصادية الحرية للتنمية في أكثر من مكان جغرافي للدولة، أهمها: عدن وباب ا لمند ب .

غرق سفينة روبيمار والآثار الاقتصادية على البيئة البحرية

د. محمد صالح الكسادي
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية – بكلية العلوم الادارية – جامعة حضرموت

■ ان استهداف مليشيات الحوثة للسفينة البريطانية (MV, Rubymar) في 18 فبراير 2023 في مدخل البحر الاحمر قبالة السواحل اليمنية وبالذات الخوخة وميناء المخا بصواريخ باليستية، سوف يكون له اثار اقتصادية وبيئة على حداً سواء لأنها مليئة باطنان من الاسمدة نترات الامونيوم من ناحية الاثار الاقتصادية

1. ارتفاع تكاليف سلاسل الامداد نظرا لزيادة درجة الخطر بالمرور عبر باب المندب
2. التحول الى رأس الرجاء الصالح بدلا عن قناة السويس
3. انقراض انواع معينة من الاسماك وكذلك الرخويات والقشريات التي تعيش في البحر ا لا حمر
4. خلق ازمة غذاء عالمية.
5. تضرر الصيادون في مناطق اليمن وتوقف اعمال الصيد مما يعني زيادة في البطالة في الساحل الغربي بالذات
6. استمرار التصعيد العسكري.

تدخل وتحذير وزير خارجية امريكا بلينكن دليل على ان الهجمات لن تقف عند تصريحاتة بل تعدت الاميم العام للامم المتحدة وارسال خبراء لتقييم الوضع البيئ في الشواطئ اليمنية

اما الاضرار البيئية فهي فادحة على الشواطئ اليمنية في جنوب البحر الاحمر وتتلخص في الاتي:

1. نفوق الاحياء البحرية نتيجة لتسمم بعض الاسماك
2. تدمير الشعاب المرجانية التي يشتهر بها البحر الاحمر
3. تلوث الشواطئ الرملية.
4. محطات تحلية المياة وعدم قدرتها على تكرير مياة البحر
5. فقدان الكثير من الانواع البحرية مما يؤدي الى اختلال السلسلةالغذائية لكثير من الكائنات

انها مأساه جديدة تضاف الى مأسي الشعب اليمني نتيجة تهور جماعة الحوثي التي تعدى ضررها الاقتصادي الى الاضرار بالبيئة في الوطن، ولقد تم تشكيل خلية أزمة من قبل الحكومة اليمنية الا انها لحد الان لم تظهر تقرير مفصل حول الاضرار البيئية نتيجة تسرب الاسمدة الغير عضوية Ammonium Phos-phate — sulfate NPS والذي يقدر ب 21.9999طن وكذلك 2000 طن من المازوت و 80 طن بترول وأكثر الشواطئ المتضررة هي شواطئ محافظة الحديدة يتضح لنا الاتي:

1. غياب دور الحكومة اليمنية نظرا لان محافظة الحديدة مجزءة بين مناطق محررة ومناطق تحت سيطرة مليشيا الحوثي
2. عدم وعي الصيادين بالمخاطر الناتجة عن ذوبان الاسمدة في البحر
3. هناك تجاهل للوضع البيئي من قبل المنظمات الدولية والدول المشاطئة للبحر الاحمر
4. هناك عراقيل خلقتها مليشيا الحوثي ومنعت انتشال ا لسفينة
5. استمرار مليشيا الحوثي في استهداف سفن اخرى ينذر بكو ا ث

تتحمل مليشيا الحوثي الاثار الاقتصادية والبيئية التي تعيشها اليمن لانها كارثة بيئية بكل المقاييس في ظل ضعف الدولة وتواجدها في الساحل الغربي

تطـورات
أسعار السلع الغذائية لشهر أبريل 2024

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان	العملة	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4		الأسبوع 5	
	سعر الصرف		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	1654	1662	1678	1687	1677	1684	1686	1699		
		سعودي	436	438	442	444	442	444	445	447		
	أولا: السلع الأساسية											
01	كيس القمح	50	36000	36000	36000	36000	36000	36000				
02	دقيق السنابل ابيض	50	40000	40000	40000	40000	40000	40000				
03	أرز الفخامة	40	95000	95000	95000	95000	95000	95000				
04	سكر برازيلي	50	66000	66000	69000	69000	69000	69000				
05	زيت الطبخ	8 لتر	18000	18000	18000	18000	18000	18000				
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	10500	10500	10500	10500	10500	10500				
	ثانيا: السلع المكملة											
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	32000	32000	32000	33000	33000	33000				
08	شاي الكبوس	1	10000	10000	10000	10000	10000	10000				
09	الفاصوليا الحمراء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000				
10	الفاصوليا البيضاء	1	2000	2000	2000	2000	2000	2000				
11	العدس الأصفر	1	2400	2400	2400	2400	2400	2400				
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	6000	6000	6000	600	600	600				
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	790	790	790	790	790	790				
	ثالثا: الفواكه											
14	التفاح	1	790	790	790	790	790	790				
15	البرتقال	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000				
16	الموز	1	500	500	500	500	500	500				
17	التمور	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500				
	رابعا: الخضروات											
18	البطاطس	1	800	800	1000	1000	1000	800				
19	البصل الجاف	1	1500	1500	1500	1500	1500	1500				
20	الباذنجان	1	800	1000	1000	1000	1000	1000				
21	الطماطم	1	800	800	800	500	500	500				
22	الباميا	1	2000	2500	2500	2500	2500	2500				
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها											
23	لحم الغنم بلدي	1	1500	1500	1700	1500	1500	1500				
24	الدجاج الحي	1	6500	6500	6500	6500	6500	6500				
25	الدجاج المجمد ساديا	1	5500	5700	5700	5700	5700	5700				
26	طبق البيض	1	4500	4500	4500	4500	4500	4500				
	سادسا: الأسماك											
27	الثمد	1	7000	8000	10000	8000	8000	8000				
28	الديرك	1	20000	20000	20000	24000	24000	24000				
29	السخلة	1	14000	14000	14000	16000	16000	16000				

تحليل اسعار السلع لشهر أبريل 2024م

محمد ابوبكر سالم الاحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

شهد شهر ابريل 2024م ارتفاعا في اسعار صرف العملة الاجنبية بين الاسبوع الاول والاسبوع الاخير من هذا الشهر، حيث كان سعر صرف الدولار في الاسبوع الاول 1662 ريال وفي السبوع الاخير لامس 1700 ريال، وهذا بدوره سينعكس على انخفض القوة الشرائية لدى المواطن بحكم ان الاسعار ستتجه نحو الارتفاع بحكم ان الجمهورية اليمنية بلد يعتمد على الاستيراد، ان استمرار هذا التدهور لأسعار الصرف الأجنبي هو استمرار لعدم وجود حل سياسي في الافق للمشكلة اليمنية منذ عشر سنوات

السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة لم تشهد اسعارها أي تغيرات عدا في كيس السكر البرازيلي حيث ارتفع من 66 ألف ريال الى 69 ألف ريال ولكن من المحتمل ان يشهد شهر مايو ارتفاع في الاسعار وهو نتيجة طبيعية لارتفاع اسعار الصرف

السلع المكملة:

ايضا السلع المكملة التي ترصدها المجلة لم تشهد أي تغيرات في اسعارها الا قصعة حليب الدانو 2.25 كم حيث ارتفعت من 32 ألف الى 33 ألف ريال وهي ايضا مرشحة لأرتفاع رغم انخفاض قوة الطلب عليها بالنسبة للسلع الاساسية

الفواكه والخضار:

شهدت اسعار الخضار والفواكه بعض التفاوت كما في البطاطس والطماطم والبامية حيث شهد منتصف شهر ابريل ارتفاع ملحوظ في هذه السلع ويعود السبب بسبب ازدياد الطلب على الى الخضروات في عيد الطر لمبارك، وحيث راجعت بعض هذه السلع في اسعارها كما يظهر الجدول بعد انتهاء اجازة عيد الفطر المبارك

اللحوم والاسماك:

ارتفع سعر الكيلو الحم في منتصف شهر ابريل الى اعلى مستوياته ذلك بسبب عيد الفطر المبارك حيث وصل سعر الكيل اللحم 17 ألف ريال بعد ان كان يتراوح بين 15 ألف و14 ألف ريال وهذا بسبب ازدياد الطلب عليه

وشهدت اسعار الاسماك ايضا بعض التباينات حيث تراوح سعر الكيلو الثمد بين 10 ألف و8 ألف ريال حتى استقر على 8 ألف ريال نهاية الشهر، بينما سعر الديرك والسخلة ارتفع من 20 ألف ريال للكيلو الديرك في بداية الشهر الى 24 ألف ريال في نهاية شهر ابريل.

لماذا يجب أن نشجع المنتجات الوطنية؟

وما الحلول الممكنة للنهوض بعملية الإنتاج المحلي؟

م. اكرم محسن الجبيري
الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

■ تأخذ المنتجات الوطنية طابعاً مميزاً عن بقية المنتجات المستوردة، وتمتاز بالعديد من المميزات ذات الجودة العالية ،التي تساعد في التنمية الاقتصادية للدولة
فهذه المنتجات الوطنية تكون ذات جودة تضاهي المنتجات المستوردة من الخارج. وذلك من خلال التقارب في نوعية وطبيعة الممارسات التي تتم عليها. وهذا أيضا ما يميز المنتجات المصنعة محلياً عن المنتجات المستورد من الخارج

فالمنتجات المستوردة عادتاً ما يتم استخدام فيها المواد المضافة في العمليات التصنيعية لتحسين نوعية المنتج، كاللون، القوام ....وغيرها من المواد المضافة. مما يؤدي إلى تضليل المستهلك والعزوف عن المنتج المحلي، بحجة ضعفه في عيوب المظهر والشكل

ولتشجيع المنتجات المصنعة ملحياً أو المنتجات ذات الطابع الوطني يجب أن يكون هناك تنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص، وذلك من خلال عدة إجراءات:

- إنشاء الجمعيات التعاونية، بغرض أن تكفل هذه الجمعيات للمنتجين حقوقهم وواجباتهم أمام الجهات ذات الاختصاص، والتعاون مع المنتجين لمساعدتهم في توفير البنية التحتية كالنقل، التخزين، والتسويق.

- ملائمة القوانين والتشريعات بما يتماشى مع طبيعة المنتج، من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية، والجمركية، أو أي رسوم آخرى تؤثر على الإنتاخ المحلي

- دعم المواد الأولية المستوردة، التي تساعد او تدخل في عمليات الإنتاخ مثل المواد الأساسية في الزراعة، كالأسمدة، المبيدات، البذور

- إضافتاً إلى دعم المواد الأولية التي يحتاجها المصنعون كالمواد الخام مثلاً، بحيث يتم توفيرها من قبل الدولة بأسعار رمزية

- تأهيل وتدريب المنتجين للرفع من جودة منتجاتهم، وذلك من خلال تقديم الدورات والاستشارات في استخدام الطرق التكنولوجية الحديثة في العمليات الصناعية التي توفر الوقت والجهد وتقليل التكاليف للمصنعين

- تغطية الأسواق بكميات من المنتجات المصنعة محلياً، أو المنتجات الوطنية بأسعار تكون منافسة للمنتجات المستوردة، مع مراعاة العرض والطلب في السوق لهذه المنتجات عند عرضها

- العمل على تسويق المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، وذلك عن طريق دعم عرضها في المعارض الخارجية

كيف تجاوزت الهند أكبر مشكلة تضخم مالي وتزوير للعملة في تاريخها؟!

ماجد الداعري
صحفي

تمثل تجربة النهضة الاقتصادية الهندية المتسارعة تكنولوجيا، سابقة نموذجية على مستوى العالم اليوم وليس المنطقة فحسب، خاصة بعد أن تمكنت الحكومة الهندية قبل عام من سحب أكبر كتلة نقدية كانت بيد التجار والمواطنين واعادتها إلى بنوكها، بشكل مفاجئ بوصفها عملة مزورة ينبغي استبدالها في غضون شهر ثم التمديد الى خمسين يوما فقط، من بدء تنفيذها لأحد أسرع برامج الإصلاحات الاقتصادية في العالم؟

فهل يمكن لليمن في ظل وضعها المالي المصرفي المتشابه، أن تستفيد من خطوات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي الهندي في سحب العملة النقدية واستبدالها بعملة جديده أقل فئة من الأوراق الحالية وإلزام الناس بتوريد كل ما لديهم من عملات ورقية إلى حساباتهم بالبنوك للحصول على قيمتها الرقمية، خلال شهر فقط، باعتبار البنوك مكانها الحقيقي والدولة المشرفة عليها عبر نظام ربط إلكتروني موحد يتحكم به البنك المركزي، هي الضامنة لحقوقهم؟

وكيف استفادت العملة الهندية الربية في تعزيز استقرار قيمتها المصرفية من خطوة طباعة عملة جديدة بدلا عن السابقة والتخلص من فئتي الألفين والألف ربية والاكتفاء بفئة الخمسمائة كأكبر فئة نقدية حاليا، رغم عدم تحسن قيمة الصرف أمام الدولار والعملات الأخرى حيث يبلغ قيمة صرف الدولار الواحد 85 روبية؟

ولماذا اتجهت الهند إلى إغلاق شركات الصرافة والتحويلات المالية ومنع التعاملات التجارية والبيع والشراء بغير عملتها الوطنية والتحول الكلي نحو العملة الرقمية والتشديد بكل الطرق القانونية والتعاملاتية على عدم اخراخ العملات من البلاد والاكتفاء باستلام تحويلات عبر ويسترن يونيون ومونى جرام مشروطة بصرفها للمستفيد بمقابلها بالربية

وسعر صرف البنك المركزي الأقل من السوق بخمسمائة إلى ستمائة ربية. بينما يشترط توفر شروط معقدة إذا كان المبلغ أكبر من خمسمائة دولار ومستلمه أجنبي مقيم بالهند، نظرا لحاجته إلى جواز ساري الفيزة وتوضيح من مستشفى او جهة معترف بها بالهند عن حاجته للمبلغ لسبب مقنع كعلاج مستمر او عملية طبية مكلفة وغيرها من الأسباب؟

هل تستطيع اليمن ربط أقل من عشرين بنكا بشبكة ربط موحدة يتحكم بها بنك مركزي يمني موحد، كما نجحت الحكومة الهندية في ربط أكثر من أربعين بنكا بنظام مصرفي واحد، يمكنك كعميل في اي بنك منها، من سحب نقود من أقرب صراف لأي بنك من الأربعين ودون أي رسوم تذكر، كون البنوك كلها مرتبطة بنظام مصرفي واحد يتحكم فيه بالأخير، بنك مركزي واحد مسيطر على السوق في كل الولايات والمقاطعات الهندية؟

لماذا يصر اليمنيون والعرب على نقل تجارب مضارباتهم الإجرامية بعملات بلدانهم إلى الهند والعمل كصيارفة متنقلين احيانا أو عبر اكشاك سرية ووكالات سفريات وحج وعمرة احيانا أخرى؟

كيف اقنعت الهند شعبها بالتوجه نحو العملة الرقمية وتفضيل الاحتفاظ بأموالهم في حساباتهم البنكية بدلا من العملة الورقية وإجراء وتسديد أغلب معاملاتهم اليومية عبر الباركود الخاص بحساباتهم المصرفية كثقافة وسلوك يومي معاش

هذه الأسئلة والمحاور المهمة تحتاج إلى تحقيقات صحفية موسعة لاستخلاص اهم معالم التجربة المصرفية الهندية التي تعد من انجح التجارب القابلة للتطوير والتعميم في أكثر من بلد، كونها ما تزال في إطار النهوض المتجدد وخاصة فيما يتعلق بجهود الدولة للقضاء على أي محاولات للتلاعب بقيمة الصرف او تهريب العملة وانتشار الصرافين الممنوعين من مزاولة المهنة بشكل قانوني تام كون البنوك هي من تتولى هذه المهمة، إضافة إلى شركات او خدمات محلية تابعة لها فقط وتحت اشرافها المباشر

وهذا بحد ذاته واحد من أهم العوامل الضبطية التي نحتاجها اليوم في اليمن ويستحيل نجاح اي إصلاح اقتصادي او جهود وتحركات لدعم استقرار الصرف وتثبيت قيمة العملة المحلية بدون تنفيذها وإغلاق كل شركات الصرافة بداية بالمخالفة وغير المرخصة والمتورطة بجرائم مضاربة وغسل وتلاعب بالعملة

العناية الواجبة تجاه العملاء

أهميتها.. أنواعها أهدافها

بشير على القفاز
البنك الاهلي اليمني

(العناية الواجبة تجاه العملاء..أهميتها.. أنواعها أهدافها تزامنا مع التوجيه السادس للاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال (6AMLD) وقانون السرية المصرفية (BSA) في الولايات المتحدة الأمريكية)

ما هي العناية الواجبة تجاه العملاء (cdd)؟

تستخدم المؤسسات المالية العناية الواجبة تجاه العملاء (CDD)، وفقا لنموذج "اعرف عميلك" (KYC)، لتخفيف المخاطر في العلاقات التجارية، ومنع الجرائم المالية، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية..و يكمن جوهر العناية الواجبة في تحديد هويات العملاء وتقييم المخاطر المرتبطة بإقامة علاقة عمل معهم

ما هي العناية الواجبة تجاه العملاء؟

تشير العناية الواجبة تجاه العملاء إلى العملية التي تقوم بها الشركات، وخاصة المؤسسات الماليةوجمع وتحليل معلومات العملاء لضمان الامتثال لمختلف المتطلبات القانونية والتنظيمية. تتضمن العناية الواجبة للعملاء إجراء فحوصات يدوية أو آلية للتحقق من هويات العملاء وفهم طبيعة تاريخهم المالي بما يتماشى مع المخاطر المحتملة التي يمثلها العميل

الفيدرالي الامريكي ممثلا بمجلس فحص المؤسسات المالية (FFIEC) توصي بأن تتبنى أو تمتلك المؤسسات

المالية والبنوك برنامج امتثال قوي لمكافحة غسيل الأموال (AML) لضمان تدابير العناية الواجبة الشاملة، خاصة للعملاء ذوي المخاطر العالية

المستويات الثلاثة للعناية الواجبة تجاه العميل

تتبنى الأنظمة والبنوك واللوائح عادة ثلاثة مستويات دقيقة للعناية الواجبة تجاه العملاء، كل منها يتماشى مع ملف تعريف المخاطر الخاص بالعميل. وتتوافق هذه الإستراتيجية مع النهج القائم على المخاطر (RBA)، على النحو الموصى به من قبل مجموعة العمل المالي (فاتف). :استنادا إلى النهج القائم على المخاطر (RBA)؟

ومن خلال اعتماد هذه المستويات المختلفة من العناية الواجبة، يمكن للمؤسسة المالية ضمان وجود استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر، مما يمكنها من الاستجابة بسرعة لسيناريوهات مخاطر العملاء المتبعة

العناية الواجبة المبسطة (SDD)

يتم تطبيق العناية الواجبة المبسطة عندما يكون هناك خطر منخفض للتورط في تمويل الإرهاب أو غسل الأموال. SDD ينطوي على أخف وزنا اعرف عميلك إجراءات ذات متطلبات منخفضة لضمان الهوية. ومع ذلك، قد تقوم الشركات بإجراء العناية الواجبة المعززة على العملاء ذوي المخاطر المنخفضة لتقييم علاقات العملاء بشكل أفضل وتحسين الثقة

العناية الواجبة الأساسية (BDD)

يُشار إلى BDD أيضًا بالعناية الواجبة القياسية أو العناية الواجبة الأساسية للعملاء. وهو المستوى الأكثر شيوعًا للعناية الواجبة ويتضمن تحديد هوية العميل والتحقق من البيانات. يمكن التحقق من تفاصيل العميل باستخدام بطاقة هوية صادرة عن الحكومة وقواعد بيانات موثوقة تابعة لجهات خارجية ومصادر بيانات خاصة. بالنسبة للشركات، يتضمن BDD أيضًا تأكيد أنشطة العميل ومصدر الأموال ونموذج الأعمال والملكية المفيدة النهائية

الملكية المفيدة المطلقة UBO تعزيز العناية الواجبة (EDD)

يجب أن يخضع العملاء ذوو المخاطر العالية، مثل الأشخاص السياسيين المعرضين للخطر (PEPs) أو العملاء من البلدان عالية المخاطر، للعناية الواجبة المعززة. يتضمن EDD جمع معلومات إضافية عن الهوية وتحديد مصادر الثروة أو الأموال. يعد فهم العلاقة التجارية المقصودة والغرض من معاملات العملاء المحتملة أمرًا ضروريًا أيضًا

قامت العديد من الولايات القضائية بسن قوانين تلزم المؤسسات المالية بوضع تدابير EDD. تشمل الأمثلة التوجيه السادس للاتحاد الأوروبي لمكافحة غسيل الأموال (6AMLD) وقانون السرية المصرفية (BSA) في الولايات المتحدة الأمريكية

الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

تاريخيًا، لم تكن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) تعتبر مشكلات تتعلق بالامتثال. لكن، ولايات جديدة من هيئات مثل هيئة الأوراق المالية والبورصة (SEC) تسلط الضوء على الطبيعة المتغيرة للوائح، مما يؤدي إلى الحاجة إلى إجراءات المراقبة المستمرة

على سبيل المثال، في عام 2022، هيئة الأوراق المالية والبورصات تم تغريمها بمبلغ ٤مليون دولار لعدم التزامها بإرشاداتها البيئية والاجتماعية والحوكمة. لذلك، عند النظر في الشراكات، أيا كانت دمج شراكة .. من الضروري إجراء تقييم شامل للمخاطر لتجنب مخاطر السمعة وتعزيز العلاقات التجارية المسؤولة في كل الأحوال..وتكمن

متطلبات قاعدة العناية الواجبة تجاه العملاء

التحقق من هوية العميل الجديد أو إقامة علاقة عمل

تحديد المستفيدين النهائيين والتحقق من هويتهم

تقييم المعاملات المشبوهة لتقليل مخاطر غسل الأموال

أنشطة المراقبة والإبلاغ المستمرة التي تشير إلى الجرائم المالية للمساعدة في إنفاذ القانون

لهذا يجب الاخذ في الاعتبار بأن الامتثال أصبحت عنصر مهم من عناصر نجاح البنوك وتطورها واصبحت وظيفة رئيسية هامة في ذلك والله من وراء القصد

طاقة الهيدروجين.. رحلة طويلة نحو الجدوى التجارية

د.عبد الغني جفمان
استشاري في تنمية الموارد الطبيعية

لطالما تم تصورطاقة الهيدروجين كوسيلة طاقة نظيفة ومتعددة الأوجه. لا سيما ومساهمتها المحتملة نحو مستقبل الطاقة المستدامة موضوعا للبحث العلمي والتقدم التكنولوجي لسنوات.

عند النظر إلى أحدث الإعلانات المتعلقة بالهيدروجين ، حدد الاتحاد الاوروبي هدفا طموحا للطلب على الهيدروجين بحلول عام 2030 ، وتحديداُ إستيراد 10 طن متري من الهيدروجين المتجدد سنويا بحلول ذلك التاريخ. (معهد أكسفورد لدراسات الطاقة)

هذا الهدف قد يكون نقطة البداية لبدء التجارة الدولية للهيدروجين المتجدد ، وقد أعلنت بالفعل أكثر من خمسين دولة استراتيجيات لاستغلال الهيدروجين، والبعض انها في صدد الاعداد لهذه الاستراتيجيات. فيما بينها ، تضيف هذه الاستراتيجيات ما يصل إلى أكثر من 45 مليون طن من طاقة الهيدروجين بحلول عام 2030.

التحقق من واقع طاقة الهيدروجين

إن التحقق من كفاءة وفعالية طاقة الهيدروجين من حيث التكلفة يظهر أننا ما زلنا على بعد بضعة عقود من حلول طاقة الهيدروجين القابلة للتطبيق تجارياً، وهنا نقدم بعض النقاط الرئيسية على النحو التالي:

- الهيدروجين مادة شديدة الخطورة تتطلب معالجة خاصة في جميع مراحل الإنتاج والتخزين والاستخدام. حيث يعد شديد الانفجار عند مزجه بالأكسجين ويمكن أن يؤدي إلى تآكل وإضعاف الفولاذ والمعادن الأخرى، مما يقلل بشكل كبير من قوة المواد الهيكلية بمرور الوقت.
- تواجه طاقة الهيدروجين تحديات شديدة مع كفاءة عمليات الانتاج والتوليد بسبب خطوات

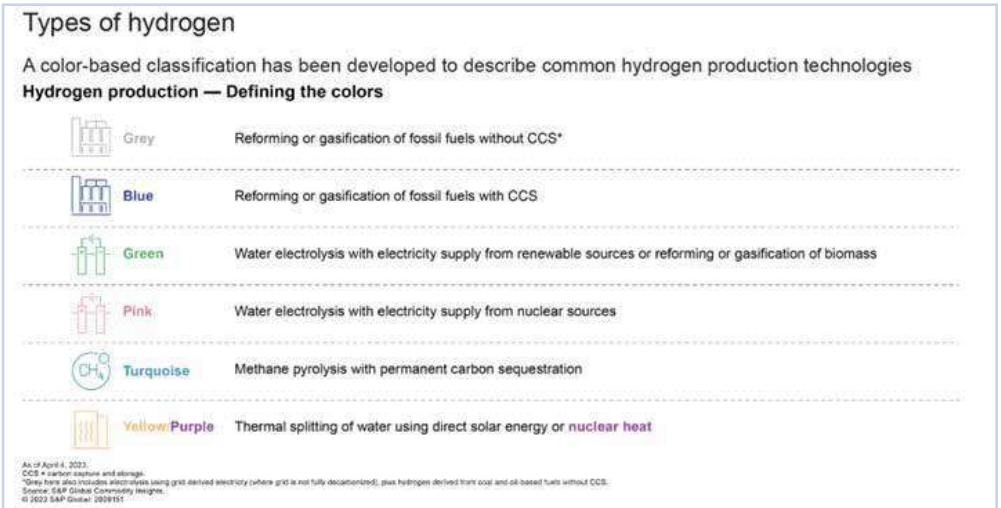

الشكل 1 نوع إنتاج الهيدروجين (المصدر: S&P Global Commodity Insights).

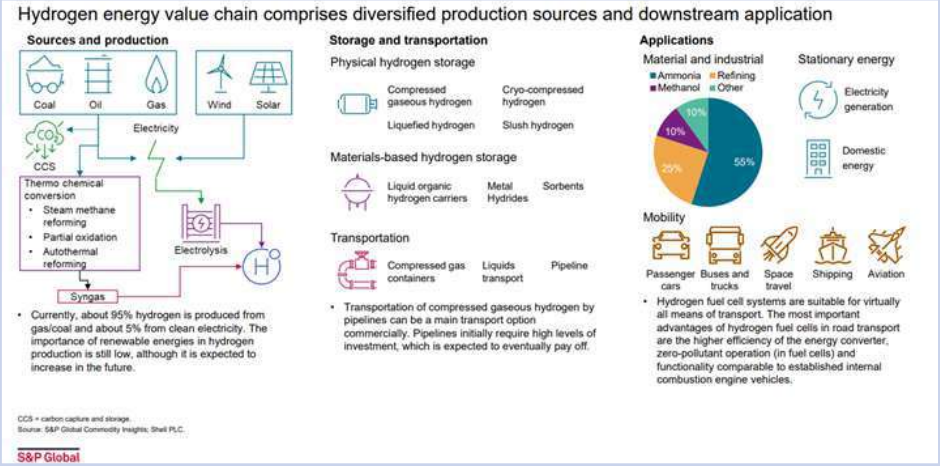

الشكل 2 سلسلة قيمة طاقة الهيدروجين (المصدر: S&P Global Commodity Insights).

التحويل المتعددة اللازمة. يمكن أن تنخفض كفاءة طاقة الهيدروجين إلى 40-20٪ ، وهو تباين كبير مع السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات (BEVs) التي تتميز بكفاءة تتراوح بين 90-70٪

- التحليل الكهربائي يعد طريقة الإنتاج الأكثر صداقة للبيئة، لكنها تعد مستهلكة للطاقة ومكلفة.

- تتجاوز الآثار المالية لطاقة الهيدروجين مرحلة الإنتاج فقط. لتحقيق استخدام الهيدروجين على نطاق واسع، سيكون من الضروري إجراء إصلاح كبير للبنية التحتية - من خطوط الأنابيب إلى مرافق التخزين ومحطات التزود بالوقود - مما يؤدي إلى تكبد نفقات رأسمالية كبيرة. هذا هو السبب وراء التباين بين الإعلانات والسعة التي من المحتمل حاليا أن تدخل حيز التشغيل (فقط 2 طن متري من سعة 45 مليون طن وصلت الى مراحل التنفيذ وتم تحديد التمويلات اللازمة (FID) أو في مرحلة تنفيذية أكثر تقدما)

- عملية تسييل الهيدروجين اللازمة للنقل معقدة ومكلفة، حيث يتم إنفاق ما يقرب من 35-30٪ من تكاليف الهيدروجين المسال على تسييل الهيدروجين، وهو أكثر بكثير من 25-20 ٪ اللازمة للغاز الطبيعي

- الكثافة المنخفضة لطاقة الهيدروجين لكل حجم التخزين والنقل تجعل العملية أمرا صعبا ومكلفا. كما ان عملية تسييل الهيدروجين، والتي تتضمن تبريده إلى -253 درجة مئوية، تضيف مزيدا من الضغط على كفاءة توليد الطاقة وتكاليفها.

في الوقت الحاضر، يتم إنتاج الهيدروجين بشكل رئيسي من الوقود الأحفوري. في العام الماضي، استخدم حوالي 95٪ من انتاج الهيدروجين مصادر من الغاز الطبيعي أو النفط أو الفحم كمواد وسيطة، حيث انبعث منها 0.83 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (حوالي 2.4٪ من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية من الوقود الأحفوري)

وفقا لقاعدة بيانات S&P Global Commodity Insights للعرض والطلب على الهيدروجين، فإن الطلب العالمي، في ظل السيناريو المتوسط، قد ينمو الهيدروجين النقي بأكثر من ثلاثة أضعاف من 78 مليون طن متري (MMt) في عام 2022 إلى 250 مليون طن متري في عام 2050. من المتوقع أن يكون حوالي 80٪ من الهيدروجين بشكل أساسي من مصادر متجددة (اقل انبعاثا للكربون)

حالياً، استخدام الهيدروجين في التنقل والصناعة (إنتاج الحديد / الصلب) والتدفئة وتوليد الطاقة هو في الحد الأدنى. ومع ذلك، بحلول عام 2050، من المتوقع حدوث نمو كبير في الطلب على الهيدروجين من هذه الاستخدامات

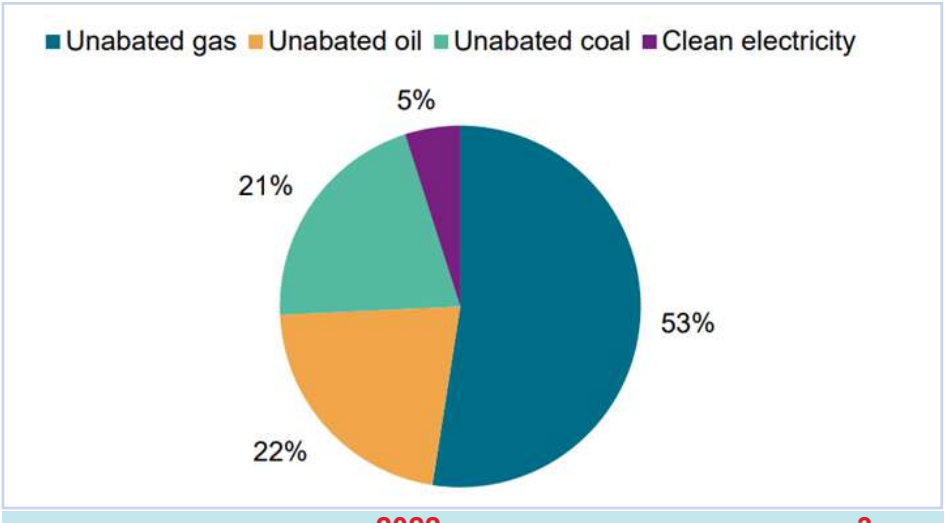

الشكل 3 الإنتاج العالمي للهيدروجين حسب المصادر 2022 (المصدر: S&P Global Commodity Insights).

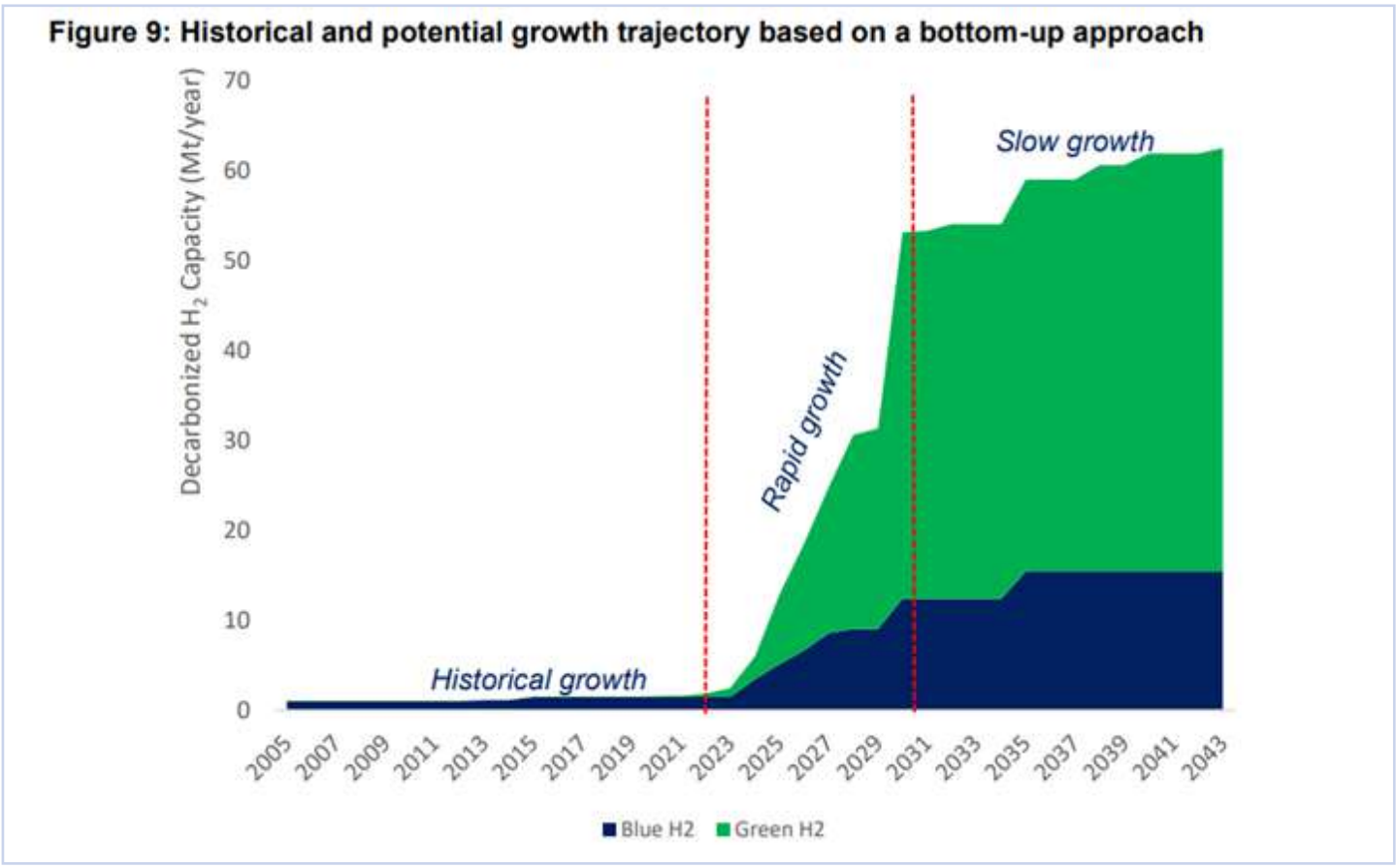

الشكل 4 مسار النمو التاريخي والمحتمل بناء على نهج تصاعدي (المصدر معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، 2023)

بشكل تصاعدي يأخذ في الاعتبار إعلانات والتزامات مشاريع الهيدروجين المحددة زمنيا والخالية من الكربون ، يمكننا إنشاء جدول زمني يصل إلى عام 2043. ويبين ذلك الشكل 4 الذي يبين النمو التراكمي من عام 2005 إلى عام 2043 الذي يتضمن جميع المشاريع التي تم اعلانها مؤخراً.

بناء على الشكل 4 ، يمكن تحديد ثلاثة قطاعات نمو متميزة: النمو التاريخي والنمو السريع والنمو البطيء. يتميز النمو التاريخي بمعدلات نمو سنوية لا يمكن تمييزها تقريبا لكل من الهيدروجين الأزرق عند حوالي 81 كيلو طن / سنة والهيدروجين الأخضر (8 كيلو طن / سنة).

ولوحظ نمو سريع للسنوات السبع المقبلة، مع معدلات إضافية تبلغ حوالي 1.8 مليون طن/ سنة للهيدروجين الأزرق و 5.8 مليون كيلو طن/ سنة للهيدروجين الأخضر. ثم يظهر النمو البطيء للفترة من 2030 إلى 2043، مع إضافات للهيدروجين الأزرق عند حوالي 1.2 مليون طن / سنة و 3.6 مليون طن / سنة للهيدروجين الأخضر.

تم التركيز في الشكل اعلاه على المشاريع المعلنه في الفترة 2025-2030، ومع ذلك، يمكن القول إن الأرقام التي شوهدت للفترة المذكورة أعلاه مبالغ فيها. من 2029-2030 وحدها من المفترض أن يتم تشغيل أكثر من 18 مليون طن، مما يثير تساؤلات حول توفر الإقبال والشراء على مثل هذه القدرات.

قد تكون الأرقام المرتفعة غير واقعية تماما، إلا أنها تعكس الاهتمام القوي والاستثمارات المتزايدة في مشاريع الهيدروجين الخالية من الكربون حول هدف 2030. ومع ذلك، فإن تحليل المشاريع المعلنة يسلط الضوء على عدم وجود عنصرين رئيسيين: أولا، عدم وجود اتفاقات شراء، وثانيا، حقيقة أن معظم هذه الإعلانات والتطلعات لا تحظى بتمويل مضمون. وهذا يفسر السبب في أن حوالي 20 في المائة فقط من السعة المعلنة موجودة حاليا في مراحل قرار الاستثمار النهائي FID أو في مرحلة أكثر تقدما، وبقية المشاريع لا تزال في مراحل مبكرة مختلفة من مراحل التطوير المختلفة

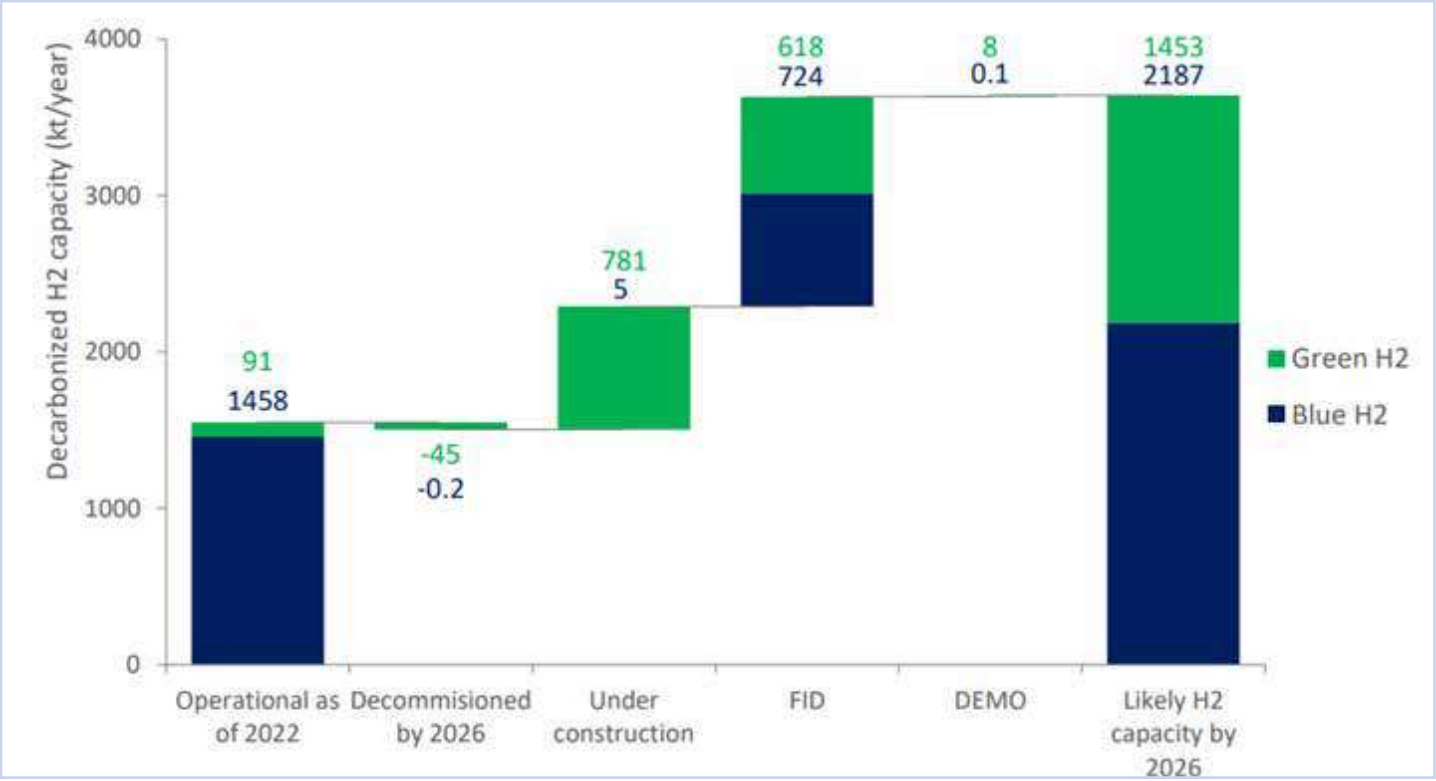

الشكل 5 قدرات مشروع الهيدروجين المحتمل الخالية من الكربون بحلول عام 2026 (المصدر معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، 2023)

إذا أخذنا في الاعتبار فقط المشاريع ذات الاستثمارات المضمونة ، فإن الجدول الزمني ينخفض إلى عام 2026 ، وتقل سعة الهيدروجين المكافئة لهذا الجدول الزمني من حوالي 19 مليون طن/ سنة إلى حوالي 3.6 مليون طن/ سنة. يسلط الشكل 5 الضوء على قدرات المراحل المختلفة للمشاريع ذات التمويل المضمون أو التي هي في مرحلة قرار الاستثمار النهائي (FID)

من بين العدد المرتفع المتوقع الذي قد يبدوا غير واقعياً ، نجد انه فقط 20٪ من السعة المعلنة موجودة حاليا في FID أو في مرحلة أكثر تقدما ، في الواقع أن معظم هذه الإعلانات والتطلعات ليس لديها تمويل مضمون

عند النظر إلى المشاريع المعلنة وحدها ، قد يلاحظ المرء أن انتاج الهيدروجين من التحليل الكهربائي سيتفوق على نسبة انتاج الهيدروجين باستخدام الوقود الأحفوري، ولكن هذا ليس هو الحال حيث لا يزال من المتوقع أن يكون انتاج الهيدروجين معتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري و هو الطريقة الأساسية لإنتاج الهيدروجين منزوع الكربون بحلول عام 2026.

وهنا نخلص الى ان السنوات السبع المقبلة تحمل هدف واعد كبير لنمو الهيدروجين الخالي من الكربون وأنواع الوقود والمنتجات ذات الصلة. في حين أن سوق الهيدروجين الحالي يهيمن عليه بشكل أساسي الانتاج من الغاز الهيدروكربوني.

العديد من البلدان حول العالم تضع أهدافا وغايات طموحة لإنتاج الهيدروجين الخالي من الكربون.

ومع ذلك، من المهم أن تترجم هذه الإعلانات إلى مشاريع حصلت على التمويل والتنفيذ. حاليا ، هناك 2 مليون طن فقط من مشاريع الهيدروجين الخالية من الكربون قيد الإنشاء أو في مراحل قرار الاستثمار النهائي FID، وبشكل خاص في الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية وكندا

بالنظر الى قيم ومعاملات كفاءة الطاقة وحواجز التكلفة ، فإن طاقة الهيدروجين لا تزال بعيدة كل البعد عن كونها حلاً مجدياً و تجارياً للاستخدام المباشر في المركبات أو التدفئة السكنية. حتى مع التقدم التكنولوجي الذي يقلل من تكاليف التحليل الكهربائي ويحسن كفائته، فإن طاقة الهيدروجين ليست جاهزة بعد للمنافسة واسعة النطاق ضد أشكال الطاقة الأخرى في عام 2023.

قطاع التعدين من منظور الأهمية الاقتصادية والاستدامة

د. عادل عبدالرشيد
خبير الإدارة البيئية والاستدامة

■ شكّلت الثروة المعدنية الأساس الذي ارتكزت عليه العديد من دول العالم في تطوير اقتصاداتها وبناء نهضتها. حيث يعد قطاع التعدين أساس الاقتصاد الوطني لهذه الدول، لمساهمته الكبيرة في توليد إيرادات أعلى وإمداد الدخل القومي بالعملات الصعبة. كما يلعب قطاع التعدين دوراً هاماً في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يبرز هذا المقال مدى الأهمية الاقتصادية لقطاع التعدين، وبخاصة الجوانب المتعلقة باستدامة هذا القطاع، مع الابتداء بتقديم توضيح للمفاهيم المتعلقة بقطاع التعدين واستدامته.

■ مفاهيم حول قطاع التعدين واستدامته:

1- مفهوم قطاع التعدين: هو القطاع المتعلق بعمليات التنظيم والإشراف وتشغيل كافة المشروعات والأنشطة المتعلقة باستغلال الثروة المعدنية، والذي يتضمن الجهات الحكومية المشرفة على النشاط التعديني في الدولة، إلى جانب مختلف الشركات والمؤسسات المرتبطة بهذا النشاط. عرّف نظام الاستثمار التعديني السعودي (1441هـ) قطاع التعدين على النحو الآتي: وزارة الصناعة والثروة المعدنية وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية والشركات التي تؤسسها الوزارة أو الهيئة وجميع الكيانات الأخرى ذات العلاقة بالنشاط التعديني

2- مفهوم استدامة قطاع التعدين: يقصد باستدامة قطاع التعدين، الحفاظ على الثروة المعدنية واستخدامها بطرق رشيدة، ودمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في هذا القطاع، وضمان استمرارية الأداء الفعّال لكافة المؤسسات ذات العلاقة بالنشاط التعديني في تدعيم الاقتصاد الوطني، وتدعيم اسهام هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

3- مفاهيم أخرى: وردت في المادة الأولى من نظام الاستثمار التعديني السعودي تعريفات للمصطلحات الآتية:

- النشاط التعديني: أي عمليات على الرواسب عن طريق الاستطلاع أو الكشف أو الاستغلال أو المعالجة أو التنقية أو أي أنشطة أخرى ذات علاقة بالنشاط التعديني

- الاستطلاع: مسح جيولوجي مبدئي للتعرف على البيئة الجيولوجية والشواهد السطحية لوجود المعادن والخامات بصفة عامة قبل البدء بالكشف

- الكشف: نشاط تفصيلي يؤدي إلى استكشاف الرواسب بالطرق الجيولوجية أو الجيوفيزيائية أو الجيوكيميائية أو الحفر بأنواعه أو أي طريقة أخرى مناسبة، في أي موقع؛ بغرض تحديد وجود تلك الرواسب، وامتداداتها، وكمياتها، ونوعياتها، وجدوى تعدينها

- الاستغلال: استخراج الخامات والمعادن (تعديناً أو تحجيراً)، بما في ذلك أي نشاط مباشر أو غير مباشر لازم لتحقيق ذلك

- التعدين: عملية استخراج الخامات أو التكوينات المعدنية ذات الفائدة، من الأرض أو المناطق البحرية، أو المواد الأخرى الناتجة عن التبخير من مياه البحر أو إمدادات المياه الطبيعية، بما في ذلك أي نشاط تعديني مباشر أو غير مباشر يكون

ضرورياً لذلك

- الرواسب: المعادن أو الخامات الموجودة في موضعها بشكل طبيعي والمتوافرة بكميات ذات مؤشرات اقتصادية

- الخامات: تجمعات من معدن واحد أو أكثر في منطقة محددة تجعلها ذات قيمة اقتصادية، وتوجد على حالتها الطبيعية.

- المعادن: مركبات غير عضوية فلزية وغير فلزية ولها تكوين كيميائي وصفات طبيعية مميزة

- التكوينات المعدنية: أشكال أو هيئات جيولوجية طبيعية توجد فيها خامات أو معادن.

- المنجم: مكان يستخرج منه معدن أو خامة ذات فائدة سواء من سطح الأرض أو باطنها أو مياه البحر أو إمدادات المياه الطبيعية التي تستخلص منها مواد ومعادن ناتجة عن التبخير

- المحاجر: أماكن في الجبال أو في الأرض تقتلع منها الصخور أو المعادن أو الخامات

- المعالجة: تنقية الخامات، أو إزالة الشوائب، أو زيادة التركيز

- الصقل: جلي سطح المعادن أو الصخور لجعله أملسَ براقًا

- الصهر: إذابة المعادن بالحرارة أو بأي وسيلة أخرى من أجل التنقية والمعالجة

- الصخور: مواد أرضية طبيعية على هيئة صلبة، وتتكون في الغالب من تجمع معدني متحجر يتألف من معدن أو أكثر

- مناطق الاحتياطي التعديني: مناطق تحتوي على كمية من الخامات أو المعادن في مواقع قابلة للتعدين ذات مؤشرات اقتصادية مثبتة جيولوجياً أو محتملة بحسب أحجام التكوينات المعدنية

- قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية: قاعدة بيانات رقمية تحتوي على المعلومات الجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزيائية والطبوغرافية والجغرافية للدولة، ونتائج دراسات وأعمال المسح وأنشطة الاستكشاف، ومعلومات الرخص ومناطق الاحتياطي التعديني والمجمعات التعدينية

مكامن أهمية قطاع التعدين

يكتسب قطاع التعدين أهمية كبيرة للأسباب الآتية:

- تنبع أهمية قطاع التعدين في الأساس من مسؤوليته في تأمين المواد الخام لمختلف القطاعات الاقتصادية، فالثروة المعدنية هي الشريان المغذي لجميع أنواع الصناعات، وقاعدة قوية لتمكين التوسع في التنويع الاقتصادي

- شكلّت الثروة المعدنية الأساس الذي ارتكزت عليه العديد من دول العالم في تطوير اقتصاداتها وبناء نهضتها. حيث يعد قطاع التعدين أساس الاقتصاد الوطني لهذه الدول، لمساهمته الكبيرة في توليد إيرادات أعلى وإمداد الدخل القومي بالعملات الصعبة.

- تمكين قطاع التعدين دلالة هامة على حكمة وحسن الإدارة السياسية والاقتصادية في استغلال الثروات الوطنية، وخاصة أن هذا القطاع ينيئ عن الدولة الخضوع لدوامة الاستيراد وتقلبات أسعار المواد الخام العالمية والاحتكار الدولي.

- هناك أبعاد اجتماعية ايجابية لقطاع التعدين. مثلاً من حيث إسهامه الفعّال في حل مشكلات البطالة وتدني الأجور، وبالتالي تجنب التأثيرات الاجتماعية السلبية لتلك المشكلات، وذلك من خلال ما يوفره النشاط التعديني من فرص عمل متزايدة ذات أجور مجزية

- يلعب قطاع التعدين دوراً هاماً في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية

الإطار التشريعي المنظم لقطاع التعدين

اقتناعاً بالأهمية الاقتصادية لقطاع التعدين أولت مختلف الدول اهتماماً بوضع الإطار التشريعي المنظم لهذا القطاع. يشمل هذا الإطار جميع القوانين واللوائح التي تنطبق على أنشطة قطاع التعدين، مثل قانون الثروة المعدنية أو التعدين أو الاستثمار التعديني، بالإضافة إلى قوانين تشجيع الاستثمار وحماية البيئة والصحة وغيرها ذات العلاقة.

يمكن تعريف القانون المختص بالثروة المعدنية أو التعدين بأنه القانون الذي يهدف إلى وضع ضوابط واضحة وشفافة لاستغلال الثروة المعدنية من المحاجر والمناجم، بما يضمن استغلالها الأمثل والسليم بيئياً وصحياً، ويضمن تحقيق أكبر عائد ممكن لصالح الدخل القومي. ومن أمثلة التعريفات التي وردت لهذا القانون في مرجعيات ذات علاقة الآتي:

- هو القانون الذي يهدف إلى

تحديد نظام إدارة المعادن وحفظها واستكشافها واستغلالها ومعالجتها، وذلك لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير في إطار استخدام إمكانات الموارد الطبيعية في العملية الصناعية والارتقاء بنوعية الحياة

- هو فرع من القانون المتعلق بالمتطلبات القانونية التي تؤثر على المعادن والتعدين، الذي يغطي عدة مواضيع أساسية، بما في ذلك ملكية الموارد المعدنية ومن يمكنهم العمل في إطار هذه الملكية، ويشتمل أيضًا على اللوائح المختلفة المتعلقة بصحة وسلامة عمال المناجم، فضلاً عن التأثير البيئي للتعدين

- هو القانون الذي في إطار تنظيمه لاستغلال الثروة المعدنية يضمن أربعة حقوق وهي: حق الدولة، حق المستثمر، حق المستهلك، حق البيئة والمجتمع (أنظر الشكل رقم 1)

ولعل من أهم الجوانب التي تتسم بها القوانين المختص بالثروة المعدنية أو التعدين أنها تعمل على توفير النصوص القانونية التي تحقق الآتي:

- تطوير التنظيم الإداري والمؤسسي لقطاع التعدين، وبالشكل الذي يساهم في تمكين وتدعيم قدرات هذا القطاع واستدامة اسهامه في التنمية الاقتصادية

- توفير البيئة الجاذبة للاستثمار في قطاع التعدين وزيادة وثيرته، مع ضمان تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة المعدنية.

- تنظيم آلية منح التراخيص والموافقات المتعلقة بأنشطة التعدين، وتبسيط وتسريع إجراءات الحصول عليها

- تمكين المنافسة في الاستثمار التعديني وفق مبادئ العلانية والشفافية وتكافؤ الفرص.

- التحديد الواضح لحقوق والتزامات المستثمرين في قطاع التعدين

- الإلزام بالحفاظ على الصحة العامة وحماية البيئة من التأثيرات السلبية للنشاط التعديني.

- الإقرار بإعداد وتنظيم السجلات التي تقيد فيها جميع تراخيص التعدين، وأسماء الشركات العاملة في قطاع التعدين، وجميع المعلومات والبيانات الجيولوجية والتعدينية المطلوبة في إطار النشاط التعديني

- تحفيز المستثمرين في قطاع التعدين على التواصل الفعّال مع المجتمع المحلي، واتاحة فرص التوظيف للأفراد المحليين، والمساهمة الايجابية في التنمية المحلية

الشكل رقم (1): الحقوق التي تتضمنها القوانين المتعلقة بقطاع التعدين

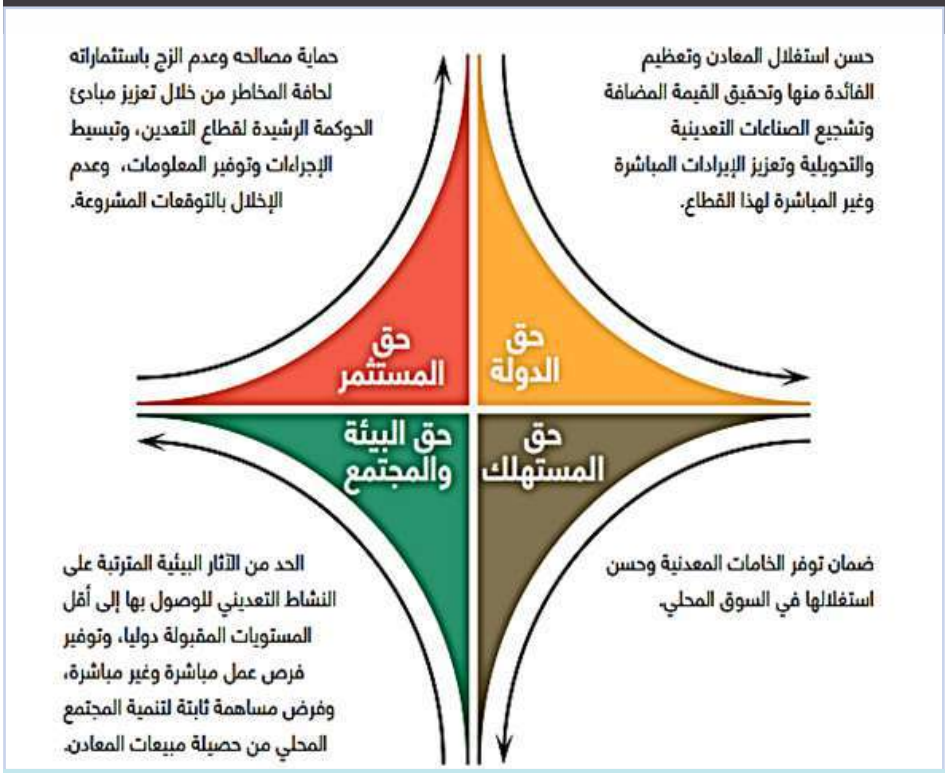

الهيئة العامة للتعدين، التقرير السنوي 2019 - التعدين فرص واستدامة، ص 40. بالاستناد إلى قانون الثروة المعدنية رقم (19/ 2019)، سلطنة عمان

الاهتمام باستدامة قطاع التعدين

وفي إطار تعزيز أهمية الاقتصادية لقطاع التعدين، تزايد اهتمام أصحاب اتخاذ القرار بجوانب الاستغلال السليم للثروة المعدنية، والحفاظ عليها وتعزيز استدامة هذا القطاع.

ولعل من أهم الجوانب المتطلبة ضمن استدامة قطاع التعدين الآتي:

- العمل على ضمان استمرارية الأداء الفعّال لكافة المؤسسات المتعلقة بالتعدين في تدعيم الاقتصاد الوطني. وذلك بالارتكاز

بالدرجة الأولى على استخدام الثروة المعدنية بطرق رشيدة ووفق خطط مدروسة وموضوعة بأحكام ومدمجة بأبعاد الاستدامة

- دمج استفادة المجتمع المحلي من مشروعات التعدين، والحرص على الحصول على القبول المجتمعي لهذه المشروعات والتعامل الايجابي مع أثارها الاجتماعية المتوقعة

- زالة أو التحكم في عمليات النشاط التعديني بالشكل الذي يضمن عدم ترك قطاع التعدين تأثيرات سلبية على البيئة. وبما يشمل التركيز على إعادة تدوير المعادن وتطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري في إطار هذا القطاع

- مواكبة التطورات والتقنيات والتجارب الحديثة التي تهدف الى استغلال الموارد المعدنية الاستغلال الأمثل، بدءًا من مراحل الاستكشاف، وانتهاء بمراحل التصنيع النهائي، وبالشكل الذي يحقق القيمة المضافة لهذه الثروات. بما يشمل تلك التطورات تحسين التكنولوجيا لاستخدام خامات منخفضة الجودة بشكل مربح، واستخدام بدائل جيدة قابلة للتجديد

- استناداً إلى أن صناعة التعدين تقوم على أساس استغلال ثروات طبيعية غير متجددة، فإن ذلك يتطلب استغلال هذه الثروات على أسس علمية ومنهجية بحيث تأخذ بعين الاعتبار المصلحة القومية على المدى البعيد باعتبارها ثروة قومية. ومن جهة أخرى، فان عمر المشروع محدود بحجم الاحتياطيات ومعدلات الاستخراج، وهذا يتطلب أن تكون اقتصاديات المشروع من حيث فترة استرداد رأس المال (Pay Back) وتحقيق العوائد المتوقعة واقعة ضمن فترة عمر المشروع

- الثروة المعدنية هي ملك الشعب، إلا أن سوء إدارة هذه الثروة واستشراء الفساد في استثمارها، يؤثر سلباً في انتفاع المواطنين من هذه الثروة. ولذلك يتطلب الأمر تعزيز الشفافية والرقابة العامة حول كيفية استغلال واستخدام الموارد المعدنية، والتمكين من المساءلة وإلزام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين - مثل الشركات التعدين - بالإفصاح عن المعلومات عن أنشطتهم في قطاع التعدين. تحرص العديد من الدول على تطبيق مبادرة شفافية بهذا الصدد وهي (مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI) والتي تعتبر كمعيار عالمي يتم تنفيذها على المستوى القطري (أنظر الإطار رقم 1)

■ إسهام قطاع التعدين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

يلعب قطاع التعدين دوراً ذات أهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030. يوضح الشكل رقم (2) مدى إسهام قطاع التعدين في تحقيق تلك الأهداف وهي سبعة عشر هدفاً، حيث يقسم

الإطار رقم (1): مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

■ تعتبر مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) بمثابة المعيار العالمي لتعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في البلدان الغنية بالنفط والغاز والموارد المعدنية. وتهدف عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية إلى التحقق من نتائج انتفاع المواطنين من الموارد الطبيعية.

■ يتطلب معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الافصاح عن المعلومات على نطاق سلسلة القيمة للصناعة الاستخراجية بكاملها، ابتداء من كيفية منح حقوق الاستخراج، إلى كيفية وصول الإيرادات من خلال الحكومة، وكيفية انتفاع الجمهور بها. ويتطلب المعيار من شركات الصناعات الاستخراجية نشر ما تدفعه للحكومات وكشف الحكومات عما تتلقاه، بما في ذلك إلى حد كبير الضرائب والعوائد والمدفوعات القانونية الأخرى

■ برزت هذه المبادرة للتخفيف من نتائج ضعف نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتقدم البطيء في التنمية البشرية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يعتبر سمة عامة بين البلدان النامية الغنية بالموارد. وتتوقع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أن تحسين الشفافية المالية في هذه المعاملات سيساعد في الحد من الفساد وتحسين المساءلة في اقتصاديات الموارد. ومن المتوقع أن توفر الشفافية تحسنا كبيرا في المساءلة والحوكمة. وتعد جودة الحوكمة عاماً هامًا في تحديد عما كانت ثروة الموارد الطبيعية تحقق فائدة مستدامة طويلة المدى من عدمه

المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية الناطقة بالإنجليزية (الافروساي-إ)، دليل الاعتبارات الخاصة بالرقابة على الصناعات الاستخراجية، ترجمة ديوان المحاسبة - دولة قطر، 2019، ص 75 -76

الشكل رقم (2): إسهام قطاع التعدين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

UNDP (2015). Extractive Industries and the Sustainable Development Goals Geneva October 27, 2015.

الشكل أفقياً درجة تأثير القطاع على هذه الأهداف إلى ثلاث درجات وهي: (مباشر جداً، مباشر إلى حد ما، غير مباشر). وذلك ضمن فئتين رأسيتين وهما: (التعزيز) أي تعزيز التأثيرات الإيجابية، و(التخفيف) أي تخفيف التأثيرات السلبية. وبحسب الشكل فإن التعدين يؤثر على ستة أهداف بشكل مباشر، في جانب التعزيز كل من: الهدف 9 (الصناعة، والابتكار، والهياكل الأساسية)، الهدف 7 (طاقة نظيفة وأسعار معقولة)، الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، وفي جانب التخفيف كل من: الهدف 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية)، الهدف 15 (الحياة في البر)، الهدف 13 (العمل المناخي)

■ دور قطاع التعدين في التحول نحو الطاقة النظيفة

يجدر الإشارة إلى أن قطاع التعدين يساهم بشكل محوري في التحول من الطاقة التقليدية التي لها تأثيرات سلبية كبيرة إلى الطاقة النظيفة، وبما يدعم في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلق بالطاقة النظيفة. حيث يلعب هذا القطاع دوراً محورياً في تزويد احتياجات تقنيات الطاقة النظيفة من المعادن الحرجة (الشكل رقم 3) وذلك لتصنيع مثلا: ألواح الطاقة الشمسية، توربينات الرياح، البطاريات، وغيرها

وبحسب التقديرات، فإنه يلاحظ ازدياد الطلب على المعادن الحرجة بما سيصل إلى 4 مرات خلال العقدين المقبلين وذلك بسبب الزيادة في نشر تقنيات الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتوربينات الرياح والمركبات الكهربائية وشبكة الكهرباء. كما أن الزيادة في المركبات الكهربائية سيؤدي إلى زيادة الطلب على البطاريات بمعدل 10 أضعاف بحلول عام 2040 مقارنةً بالوقت الحالي، مما يسبب في زيادة الطلب على المعادن الحرجة لإنتاج البطاريات. ولذلك يتطلب مع زيادة الاستكشافات واستخراج الخامات المعدنية المطلوبة، أن يتم تطوير بدائل تكنولوجية لاستخدام خامات أخرى منخفضة الجودة وقابلة للتجديد

الشكل رقم (3): المعادن الحرجة المستخدمة في بعض تقنيات الطاقة النظيفة

IEA, 2021 and Attaqa, 2021

نقلاً عن دنيا قدري، السعودية تقتحم سوق المعادن الحيوية لتحول الطاقة، 2023، موقع منصة "الطاقة" على شبكة العنكبوتية، www.attaqa.net

مسارات خلق فرص العمل (3-3)

د. احمد مبارك بشبر
باحث اقتصادي

■ في مقالي السابق حول مسارات فرص العمل، انهيتها بالاستفسار، عن ما الفرص التي يمكن ان تكون مساحة لخلق مسارات فرص الاعمال؟، الاستفسار عن كيف نولد فرصة عمل؟ انه السؤال المعضل، تجد الإجابة:

علينا بتشجيع ريادة الاعمال، علينا بتشجيع تأسيس الاعمال الصغيرة، والاعمال المستقلة، على الشباب التخلي عن الانتظار والبدء في تأسيس حياتهم مباشرة

قد يكون هذا الكلام صحيحاً نوعاً ما ، مع اعتبار ان الدولة مستقرة اقتصادياً ، وفي ذات الوقت يحمل في محتواه ، مخاوف من صناعة الوهم ، ويعود جزء من ذلك هل المقصود مفهوم من العبارة؟

دعوني أوضح اكثر في هذا المقال الختامي حول مسارات فرص العمل، والتي ارجو ان تكون ذات فائدة في تحديد ذلك.

دعوني اضع ان العبارة السابقة هي سؤال عن ذلك الحل، لا تنتظروا وظائف وافتحوا اعمالكم،

وللإجابة: التوجه لتأسيس اعمال صغيرة، او حتى خلق فرصة عمل مستقلة في أي مجال،

تفترض وجود من يشتري المنتج (السلعة او الخدمة) التي ستقدمها،

والمشتري المفترض هو جزء من المجتمع الذي تعيش بينه او انه زائر الى المنطقة التي انت فيها،

هذا الزائر الذي جاء او المستهلك المفترض في نفس المنطقة، بالتأكيد يمتلك القدرة على الشراء،

وهذه القدرة جاءت من توفر فرصة عمل له ، هذه الفرصة وفرت له النقود بالمرتب او الدخل الذي خصص منه جزءاً للشراء منك ، لنفهم أكثر،

- لدينا عمل انت اسسته، ربما لديك محل اكسسوارات، او تمتلك ورشة متخصصة لصيانة السيارات، او تمتلك عملاً مستقلاً، انت كهربائي ، او سائق تكسي ،
- لدينا مشترٍ لديه الرغبة في الحصول على السلعة او الخدمة التي تقدمها ،
- المشتري لديها نقود لدفع تكلفة "سعر" السلعة او الخدمة التي تقدمها،
- صار لديك نقود لسداد التزاماتك .

من اين جاءت الأموال التي لدى المشتري ،

- المشتري لديه وظيفة ،
- المشتري لديه عمل مستقل آخر ،
- المشتري يحصل أمواله من معيله،
- المشتري سائح او زائر من منطقة أخرى وجاء بنقود لغرض الشراء ،
- .....

ومن اين لهؤلاء المشترين الكتلة النقدية التي يتعاملون معها في السوق؟

- تأتي أولا من موازنة الدولة، والتي تحرك النقد في السوق في عدة بنود منها الاستثمارات ومرتبات، والمرتبات جزء أساسي في تحريك السيولة التي تتحول الى قدرة شرائية في السوق،

- الاستثمارات تتحول الى خلق فرص عمل، أكان في البنية التحتية او مشاريع الدولة ، وهذا الكم من النقد إضافة أنه يضيف سيولة في السوق ، ايضاً يخلق فرص عمل ،

- الوظائف التي يخلقها القطاع الخاص، والتي يحصد إيراداتها من استثمارات خارجية او استثمارات الدولة و تدفقات نقدية من الموظفين في القطاعات العام والخاص و الثالث في الدولة، ومن الوافدين، الزوار او السياح ،

- نضيف اليها الكتلة النقدية التي تحولها العمالة المهاجرة لأسرهم.

- التدفقات النقدية من القروض البنكية المباشرة وغير ا لمبا شرة .

كي نفهم اكثر،

لا يمكن تأسيس أي اعمال صغيرة او اصغر، الا بوجود نقد متدفق في السوق ، والبديل هو المقايضة بيننا في حال عدم توفر النقد ، ما لدي مقابل ما لديك ، اضف الى ذلك الصعوبة في تأسيس الاعمال ليس فقط بسبب البيئة القانونية ، لكن الكلفة التشغيلية العالية التي انتجتها الحرب، وصعوبات سلاسل الامداد وكلفتها العالية ايضاً.

ادعونا نعود للنقطة الأساسية النقود،

لنقد يأتي في الأساس من الوظائف التي تولدها الدولة في القطاع العام او الحكومة، واستثمارات الدولة ايضاً تولد فرص عمل ، مقاولين ، مهندسين ،عمال ،....الخ ،

هذا عدا الاعمال التي تتولد نتيجة اعمال الدولة وزارات او هيئات او شركات كبيرة، او الاعمال "الطفيلية" او الخدمات اللوجستية، التي تنمو بالقرب من الاعمال الكبيرة ، مثلاً وجود هيئة الجوازات في مكان ما يولد فرص عمل لخدمات عدة كالتصوير في نطاق تلك الهيئة،

لنضع مثالاً مصغراً،

لو افترضنا ان في منطقة أ فيها الف اسرة ، كل اسرة فيها 3 اشخاص ، يعني 3000 فرد اجمالاً ، نفترض ان لكل اسرة معيل واحد يعمل، أي 1000 عامل ، وهؤلاء منهم 100 يعملون في دوائر حكومية لكل واحد منهم 100$ أي 10 الف دولار حصيلة هؤلاء من النقد في الشهر أي 333$ في اليوم ، سيحتاج هؤلاء الى خدمات نقل ، بقالة ، حلاق ، صيانة ، ايجار، مدارس، فلو تمكنت 100 اسرة من فتح تلك الاعمال أي ان المبالغ التي حصل عليها موظفي الدولة ، تعود اليهم من جديد ، لكن لا يمكن ان يتم صرف كل الحصيلة المالية ، بالتالي فالكتلة المالية ستوزع في جزء منها ضرائب ورسوم خدمات عامة أخرى ، فلو افترضنا انها تمثل 25% من الكتلة النقدية ، أي ان الكتلة المتاحة للأنفاق على بقية المتطلبات 7500$ ، باختصار الكتلة النقدية المتاحة للحركة في السوق هي 10 الف $ ، الا انها ستخلق دورة نقدية موازية في الخدمات التي يحصلون عليها أي انها تتحول رقمياً الى 20 الف دولار ، حيث والمبلغ الذي تدفق من المرتبات 10 الف ، خلق دورة أخرى 7500$ + 2500$ ، هذه الكتلة ان تم إضافة اعمال إضافية اليها ستتفكك ، لكن نتيجة تفككها لن يخلق استقراراً في هذه المنطقة ، ما الحل؟ ، ان تضيف سلطة المنطقة استثمارات إضافية ، تضخها لتنفيذ مشاريع ، او استثمارات من مستثمرين من خارج المنطقة ، او مكافآت وظيفية او مبالغ مالية تتدفق من الزوار من منطقة ب و خ ، اذا لم يحدث ذلك عدنا للنقطة الأولى بأن الكتلة النقدية المتاحة فعلياً هي 10 الف$ ، وتضيف حركة افتراضية لها 20الف $ ، هذه الكتلة الإضافية نسميها الناتج المحلي بسبب حركة عمليات الإنتاج والاستهلاك ، إن لم تتحرك بالزيادة ، ستعاني 800 اسرة في المجتمع من الفقر والعوز ، ولن تتمكن من العمل ، وحتى وان خلقت لنفسها اعمالاً معتمدة على الكتلة النقدية الاصلية 10الف $ ، ستتحول الى كارثة مجتمعية حيث لن تضيف الى المجتمع الا عبء كارثية ، بالتالي على تلك الاسر ان يتحرك افرادها للعمل في خارج المنطقة ، وهذه الهجرة للبحث عن فرصة عمل تولد نقداً ناتجاً عن العمل خارج الكتلة الداخلية من النقد،

ارجو ان تكون الصورة اتضحت،

لا يمكن ان تدفع طالبي العمل لتأسيس اعمال انت تعي تماماً ان الكتلة النقدية في ذلك السوق غير كافية لذلك، وتكلفة التشغيل عالية جداً ولا يوجد آلية لتوفير الاستثمار معها او فيها ،

والبديل ان يمتلك السوق بدائل لجذب النقد ، من الاستثمارات

الخارجية، او من السياحة، او من التصدير، او من المنح المالية من أنشطة ومشاريع المنظمات المانحة، ' لذا أقول دائماً" فلتحرق المنظمات الأموال في مشاريعها المحلية لانها تتحول لكتلة نقدية في سوق العمل.

ما اردت الإشارة اليه اولاً انه بدون الوظائف او الاستثمارات التي تولد الوظائف لن يكون هناك نقد في السوق لتوليد اعمال لا صغيرة ولا كبيرة.

دعوني اعود للسؤال الأساسي:

ما الفرص التي يمكن ان تكون مساحة لخلق مسارات فرص الاعمال؟،

اولاً: لأقسم مسارات العمل لتكون واضحة الى

مسار تعليمي: يبرز ذلك من خلال التركيز على زيادة المعرفة ومن تخصص مفتوح الى مزيد من التخصصية، من خريج جامعي في مجال المحاسبة، الى معيد، الى دكتور في مجال محاسبة التكاليف ، الى أستاذ في محاسبة التكاليف الحكومية ، الى عالم في محاسبة التكاليف المتخصصة، او ..

ويبدو ان الفرصة التي يولدها مسار التعليم مرتبط بالتدريس، او التأليف، او التدريب، او الارشاد، او الاستشارات... ما يرتبط بنقل وتبني المعرفة وتقديمها للغير... لكن لا يعني ذلك انها فقط هذه الفرصة، لان هذا الشخص إذا انتقل الى المسار التعليمي سيولد فرصاً أخرى،

مسار مهني: التي يتحصل عليه الفرد من خلال الدراسة او الممارسة والخبرة المكتسبة فلو عدنا للمثال السابق، خريج المحاسبة " محاسب " وخريج الهندسة ' مهندس" ، والممارس في النجارة ' نجار" حتى لو لم يمتلك شهادة بأنه نجار.

ويبدو هنا ان الفرصة التي يولدها المسار المهني تستوعب السابق أيضاً في خلق فرص اعمال مستقلة، او الاستفادة من تلك الخبرة او المعرفة في تأسيس عمل مبني على المهنة او القدرة التي يمتلكها، فالمحاسب قد يفتح مكتب محاسبة ، او يعمل مراجع حسابات مستقل ، او يشكل فريقاً يكون جزءاً منه في تطوير نظام محاسبي ، او ان يعمل في وظيفة محاسبية، والتي تشكل قوالب جديدة لتطوير المسار المهني الى مسار وظيفي،

مسار وظيفي: والمسار الوظيفي يولد من خلال كيان مؤسسي، لا توجد وظيفة خارج كيان مؤسسي، او تولد من خلال اطار (مؤسسي) مؤقت او دائم فالمشاريع تولد وظائف مؤقتة.

والمسار الوظيفي اكثر قدرة على تشكيل فرص عمل، وهذه الفرص العمل تتطور مع تطور المؤسسة او الكيان المؤسسي ومتطلبات التخصص الفريد، فخريج المحاسبة مثلاً يمكن ان يجد امامه مساراً وظيفياً يجعله يبني خبرة لا يمكن بناءها خارج المسار الوظيفي، لأعطي مثالاً في مسار الوظيفة المحاسبية:

1. محاسب عام، او مدخل بيانات محاسبية.
2. مساعد محاسب:
3. مدير الحسابات:
4. مساعد مدير الحسابات:
5. محاسب تكلفة:
6. محاسب داخلي او مراقب العمليات المالية للتحقق من الامتثال المحاسبي
7. محاسب ضريبي:
8. محاسب مالي:
9. مدقق داخلي: او مراجع العمليات المالية للتأكد من صحتها ودقتها
10. محلل مالي:
11. محلل مخاطر لمالية.
12. مُدقق مالية خارجي.
13. خبير احتيال.
14. محاسب مشاريع:
15. محاسب متابعة:
16. محاسب حكومي:
17. محاسب غير ربحي:
18. محاسب بيئي:
19. محاسب صحي:
20. محاسب قانوني:
21. محاسب تأمين.
22. مدير مالي:
23. مدير تنفيذي
24. رئيس عام المالية:
25. وزير المالية:
26. .....

هذه فقط المسارات التي توقعتها وهي موجودة في مهنة واحدة المحاسب، نتخيل مثالاً اصغر، اليوم فيما قدمته صفحات التواصل الاجتماعي التسويق الرقمي ، والذي ولد مهناً جديدة وخلق وظائف معها كمثال (مسوق رقمي ، كاتب محتوى ، صانع محتوى ، مدقق محتوى، مراجع محتوى ، مصمم محتوى ... الخ) قد يعملها واحد كمهنة له في عمله المستقل ، وفي المسار الوظيفي يبرز التخصص مع نمو الاطار المؤسسي

مسار الهواية: والتي تتولد مع الفرد في موهبة يمتلكها او يكتسبها من خلال اسرته او بيئته التي يعيش فيها، يستخدم فيها قدراته البدنية او الحسية، صوت او مشاعر ، او السمع او البصر او ... ، قد تظل مجرد هواية وشغف ، مع امكانية تحويلها لمسار مهني (فنان) او مسار وظيفي ضمن الهواية كشاعر، مغني، مطرب، موسيقار ، مثل، كومبارس، مخرخ، رسام ، مصور، مونتاخ، مصمم، كاتب، سيناريست، دوبلاخ، ... الخ .

يمكن تقسيم المسارات السابقة الى نموذج ابسط:
1. مسارات وظيفية: وهي المسارات التي تتبع هيكلاً تنظيمياً واضحاً (اطار مؤسسي) وتشمل مختلف الوظائف والمناصب.
2. مسارات وظيفية مستقلة: المسارات التي يعمل فيها الفرد لحسابه الخاص.
3. مسارات وظيفية مهنية: وهي المسارات التي تتطلب مهارات وخبرات محددة، مثل الطب والهندسة والقانون.

هل يجب ان نركز على كل هذا؟

ليس بالضرورة، وانما للوصول الى الفكرة التي اسعى اليها يمكن ان يساعد ما سبق في ذلك، لكن دعونا نركز على سؤالي: ما الفرص التي يمكن ان تكون مساحة لخلق مسارات فرص الاعمال؟،

ثانياً: اذا فكرة تحديد المسارات وصلت اليكم، يمكن ان نفهم ان الدولة عبر مؤسساتها، والقطاع الخاص الكبير، او عبر مسارات الريادة في الاعمال او الريادة المجتمعية، تسعى لخلق فرص عمل في سوق العمل في المنطقة او البلد، ولكي نصل لذلك لابد من وجود:

1. فهم الفجوة!
2. من المعني معنا بذلك ولماذا؟
3. فهم للموارد التي يمكن استغلالها ،
4. وكيف يمكن استغلالها؟
5. حجم القوى العاملة التي يمكن توجيهها ،
6. الاستثمارات المطلوبة لاستخدام الموارد ،
7. من يستفيد من تلك الموارد وكيف يمكن ان تحقق إيرادات للدولة او المجتمع (التدفقات النقدية او الميزان التجاري الوارد والمنصرف).
8. من يمكن ان يشاركنا معنا؟

هذا الجانب غير كافٍ، حيث نعي جيداً في الوضع التي تعيشه اليمن من ضعف التدفقات النقدية المتدفقة الى السوق حتى من الموظفين، والمبالغ التي تتدفق اليوم من خلال وظائف الدولة لا تغطي 40% مما كان يتدفق في 2014، هذا اذا افترضنا ان كل الموظفين يستلمون مرتباتهم، مع اخذ العلم التضخم، وتوقف حجم من الكتلة النقدية الخارجية المتدفقة من خلال التصدير، وحتى في ظل افتراضي ان الأمور في وضع سابق فهناك فجوة في خلق الوظائف، بالتالي يفترض ان يكون جزءاً من سياسة التعافي والتطبيع الاقتصادي إيجاد حلول لتوليد فرص عمل، قد يكون من زيادة توليد الوظائف من خلال الوظيفة نفسها:

- بمعنى اذا كان الموظف يعمل في الأسبوع 12 ساعة يومياً، قد تصدر الدولة سياسة بأن لا يزيد العمل عن 6 ساعات للوظيفة بالمرتب الشهري، وقد تصدر نظام الاجر بالساعة، مما يرفع من مستوى الدخل، بمعنى انني لو كنت صاحب شركة سأضطر الى توظيف 2 في وظيفة لتلبية سياسة 6 ساعات عمل في اليوم متتالية ... فسيكون لدي موظف في الفترة الأولى وموظف آخر في الفترة الثانية .. لو معي 10 موظفين، سأضطر لتوظيف 10 آخرين،

- رفع فترة الاجازة الأسبوعية في مقابل خلق فرص عمل في

فترة الاجازة لوظائف تبرز من خلال ما يعرف بخدمات الترفيه التي تتزايد الطلب عليها في فترة الاجازة.

ثالثاً: كيف يمكن خلق فرص العمل؟

علينا التفكير في ثانياً وبناء عليه قد يتطلب منا ذلك:

1. الاستثمار الحكومي او عبر الشراكة مع القطاع الخاص المحلي او الدولي او الشراكة مع الحكومات الإقليمية او الدولية في البنية التحتية التي ترتكز على قوة او مصدر موارد المنطقة (في عدن مثلا ان تكون عدن منطقة اقتصادية حرة بالكامل ، وبالتالي مواردها الرئيسية الموانئ والمنافذ والمناطق الاقتصادية والصناعية المفتوحة والخدمات اللوجستية التي تشمل خدمات الضيافة والسياحة)

2. دعم ريادة الأعمال وريادة الاعمال المجتمعية وتأسيس الاعمال الصغيرة والمتوسطة الموجهة في مسار الاستثمار والفرص في المنطقة بالاستفادة من مواردها او استقطاب المشترين من الخارج.

3. تأسيس او تطوير نظام تأهيلي واسع ومركز (سريع كلما امكن) يلبي احتياجات سوق العمل بما يسهم في تأهيل الموارد البشرية او القوى العاملة المناسبة للقطاعات المناسبة في النطاق المستهدف.

4. تحسين بيئة الأعمال التي تسهم في تسهيل تأسيس الاعمال وزيادة جاذبية البلد او النطاق للاستثمارات الخارجية

5. توفير برامج توعية وتوجيه للمواطنين بما يتناسب مع التوجه المحدد للمساعدة في خلق بيئة سلوكية مناسبة وموجهة للاعمال والوظائف وتوجيه القوى العاملة لقبول الوظائف المتوقعة او المسارات المهنية المتوقعة.

6. معالجة مشكلة البطالة من خلال سياسات وإجراءات حكومية قد تشمل ما اشرت اليه في ثانياً من تعديل وقت العمل او فرض نظام الدوام الواحد وإلغاء نظام الدوامين بما يدفع الشركات والمؤسسات للتوظيف في فترتين من العمل او أكثر.

7. تنشيط المنظومة البنكية ومعالجة الفجوة بين قدرة البنوك على التمويل وإدارة التدفقات النقدية ، بحيث تتمكن البنوك من إدارة اكثر من 90% من السيولة لخلق فرص لها للتمويل والاقراض بشكل أوسع وخاصة لتأسيس الاعمال .

كما اني اضع توصية إضافية، متعلقة بالوظيفة العامة والوظيفة الحكومية:

1. اعتقد انه حان الوقت للالغاء او تجميد قانون الخدمة المدنية خاصة للوظائف العامة (القطاع العام) وتوحيد نظام العمل، هذا يسهم في،

2. خلق تنافسية للحصول على الوظيفة العامة ، ويمكن وزارة العمل او وزارة الموارد البشرية ان غيرنا الاسم، في اتاحة الفرصة ان يتمكن الموظف العام من الانتقال من مكان لآخر بنظام شفاف يسهم في نقل الخبرات بين مؤسسات القطاع العام والخاص ، بدون ان يسبب ذلك فصل الموظف عن نظام الموارد او خروجه عن نظام التأمينات مما يسمح في استقطاب الكفاءات والتخلص من عبء الوظيفة الآمنة الى الامن الوظيفي ،

3. هذا يسهم في توليد فرص جديدة في ان لا تتقيد إدارة الموارد البشرية في المؤسسات والوزارات بنظام جامد بيروقراطي غير حميد الى نظام مرن وبيروقراطي صحي ، يسهم في استقطاب الكفاءات لكل الوزارات او المؤسسات العامة دون قلق من فقدان الوظيفة او متطلبات وإجراءات توظيف وإجراءات مالية معقدة وغير مفيدة مما يفقد الجانب الحكومي والقطاع العام الكفاءة والفعالية في اعمالها،

4. كما يسهم النظام الموحد في توفير آلية جديدة لخلق نظام تأميني للوظائف المستقلة غير المرتبطة باطار مؤسسي ، بمعنى ان هناك آلية ليتمكن كل موظف مستقل حتى صاحب التكسي من تسجيل نفسه في نظام الموارد وحصوله على فرصة للحصول على خدمات التأمين ، يتيح ذلك فرصة أيضاً لفهم خبرات وقدرات أصحاب الاعمال المستقلة واستقطابهم في وظائف ذات أهمية في القطاع العام او الخاص.

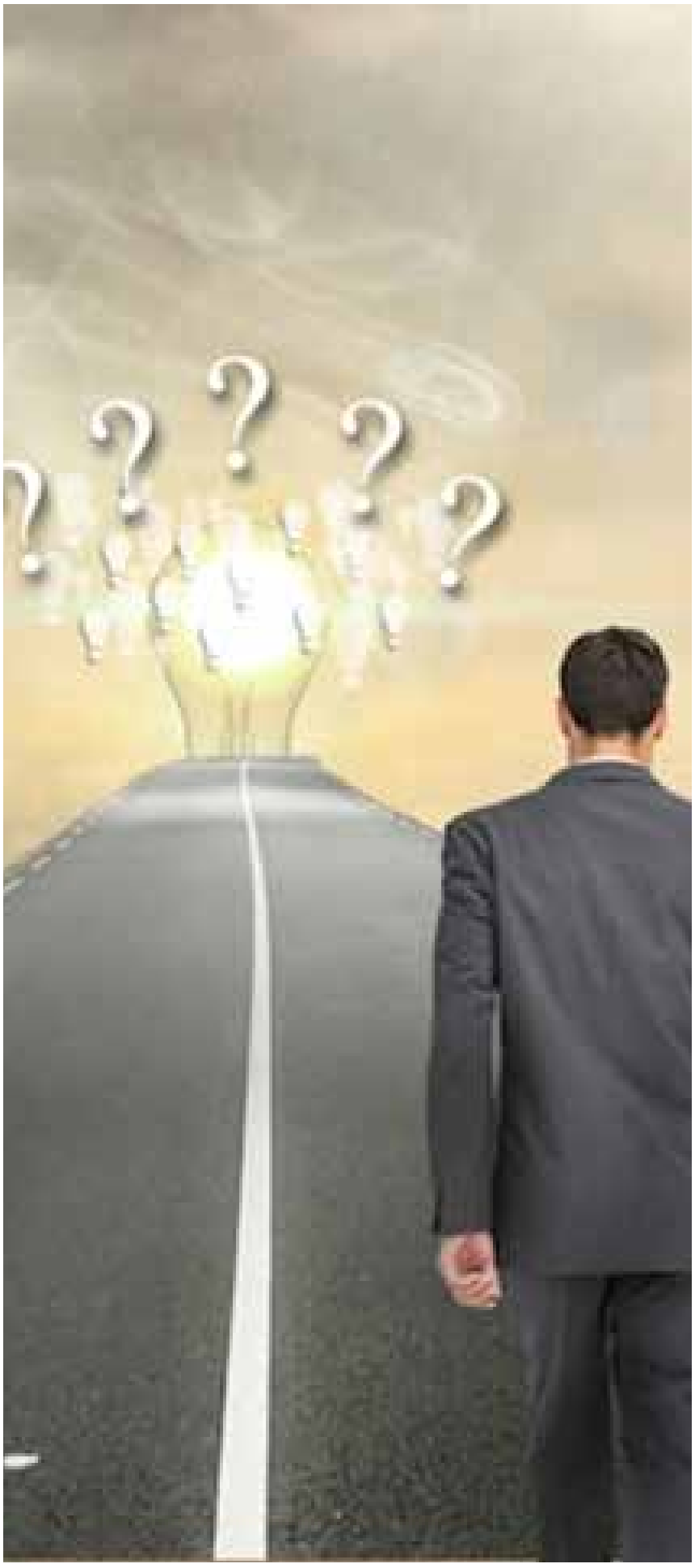

5. يسهم النظام الموحد في وضع آلية لتأسيس مكاتب او شركات توظيف مرتبطة بالنظام الموحد يمكنها الربط في نظام قاعدة العمل الموحدة، ويسهم في جمع بيانات وتحليل افضل للقدرات وتحديد المتطلبات لتأهيل ذلك السوق وتوجيهه بشكل اكثر فاعلية.

6. انتهاء الوظيفة فكرة الوظيفة الامنة سيدفع الناس لتحسين قدراتهم وسلوكهم الوظيفية لاستمرار حصولهم على الأمان الوظيفي، حتى من خلال أعمالهم الحرة او أعمالهم المستقلة او في القطاع الخاص.

توصياتي السابقة قد تطلب المزيد من التحسين،

الا انها محاولة في ان يكون لدينا مسار واضح لخلق فرص عمل ، لن انسى ان الكتلة النقدية هي الدافع الأساسي لمزيد من التشغيل، ومع انخفاضها ظهرت العديد من الفجوات، والكوارث الاقتصادية ابرزها التضخم الكسادي، إضافة الى الكلفة التشغيلية العالية والتعقيدات التي فرضتها الحرب على سلاسل الامداد وعلى المنظومة البنكية، وكذا التعقيدات في تأسيس الاعمال وجذب الاستثمارات الخارجية. والذي اسهم في زيادة معدلات الفقر وزيادة معدلات البطالة بشكل مخيف، وهذا يعني ان الانتظار بدون تحرك يعني ان هؤلاء العاطلين قنبلة موقوتة لاستمرار تدمير المجتمع والدولة.

اضع في الختام هذا المقال بتوصياته لمن يهمه الامر،

أخيراً: قد أكون أجلت الحديث عن قطاع هام في توليد تدفقات نقدية، والتخفيف من الازمة في اليمن وهي منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية والتي نؤجل الحديث عنها لمقال تالي بإذن الله، والى ذلك اللقاء ، استودعكم الله.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

نصعد بامان

عنوان المكتب : عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض : عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه
+967 781 718 255
+967 02 - 247721
www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

هيكل الأجور الحالي ومدى تلبية حاجات الموظف والعاملين

د/ بثينة عبدالله السقاف
عميدة كلية العلوم الإدارية والمصرفية

■ يكتسب موضوع الأجر اهمية بالغة في تحديد العلاقة ما بين العامل والمؤسسة سواء في القطاع العام او الخاص، وتعبر الأجور المساهم الرئيس في تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، أي انها تعبر عن قيمة الاستهلال المتاح للعامل الذي ينبغي ان يسمح للعامل تأمين متطلبات العيش الكريم له ولأسرته، لذا فان سياسات الأجور هي من اشد السياسات ارتباطا بقضايا العدالة الاجتماعية، وهي احدى الركائز التي تقوم عليها اهداف اجتماعية أساسية من قبيل توفير العمل اللائق والحد من الفقر، ولسياسات الأجور آثار هامة على الاقتصاد الكلي، حيث ان الأجور المتدنية تخفض استهلال الاسر، وبالتالي الطلب الإجمالي فتؤدي الى الانكماش الاقتصادي، أو يساهم في حدوثه او استمراره.

ان سياسات الحد الأدنى من الأجور ذات أهمية كبرى، حيث تساهم في تقليص التفاوتات بين الفئات الاجتماعية الى ادنى حد، وتؤدي دورا أساسيا في إعادة توزيع الثروة من خلال الدورة الاقتصادية، لذا فإنها تعتبر عنصرا حيويا بالنسبة الى العمال ذوي المهارات المتدنية، ولا سيما منهم من لا يملكون حماية اجتماعية اذ يساهم الحد الأدنى للأجور في حماية العمال الأشد ضعفا وهشاشة كالشباب والنساء او العمال الأقل تعليما، اذ تعد هذه السياسة فعالة للحد من عدم المساواة في المجتمع، ومعالجة الخلل الناتج عن الفروقات الشاسعة في الأجور، فتسهم مساهمة اكيدة في جهود مكافحة الفقر في البلدان النامية عبر حماية الحد الأدنى الذي يوفر للعامل ولأسرته متطلبات العيش الكريم، واحيانا تؤثر زيادة الحد الأدنى للأجور بشكل غير مدروس سلبا في مزايا التقاعد وغيرها من أنظمة ضمان الشيخوخة والضمان الاجتماعي، ولذا أحيانا كثيرة قد تمتنع الحكومات عن إقرار الزيادات خوفا من مما قد يترتب عليها من نتائج غير محسوبة على الميزانية العامة.

إن مدى تلبية هيكل الأجور الحالي لاحتياجات الموظف بات من المسلمات التي لا تحتاج الى أي برهنه، انه بات لا يلبي للموظف ابسط الاحتياجات بشكل آن، ولكن لزم وضع تساؤلات للخروج بنتائج وتوصيات تعد خطوط عريضة لوضع نقاشات:

- الوضع الراهن لهيكل الأجور الحالي؟
- ما مدى يلبي هيكل الأجور الحالي احتياجات الموظف؟
- ما مدى الفجوة بين الاجور والاسعر؟
- الحلول والمعالجات وضرورة جبر الضرر.

ولكن قبل البدء في الإجابة عن هذه التساؤلات نحتاج القاء الضوء على بعض المفاهيم التالية:

المرتب والاجر

المرتب: هو ما يحصل عليه الموظف ويصرف له شهرياً.

الأجر: هو ما يحصل عليه العامل ويصرف له يومياً أو أسبوعياً.

وتمثل كلا من الأجور والمرتبات تعويضا نقدياً مباشراً يحصل عليه الفرد لقاء مساهمته التي يقدمها للمنظمة التي يعمل بها، فهما متشابهان من حيث المضمون ويختلفان من حيث الاستخدام:

• الراتب: ان الشائع في الرواتب تطلق على شاغلي الأعمال

المكتبية والإدارية، بحيث يتم الدفع لهم على أساس الزمن ويسمون بالموظفين.

• الاجر: أما الأجر فهو يطلق على التعويض النقدي الذي يدفع لشاغلي الأعمال الصناعية والإنتاجية، حيث تدفع تعويضاتهم على أساس كمية الإنتاج أو على أساس الزمن أو على أساسهما معاً.

الراتب هو شكل من أشكال التدفق الداخلي الذي يتلقاه الفرد مقابل تقديم الخدمة إلى الشركة، هي الدفعة التي يدفعها صاحب العمل للموظف، وعادة ما يتم الاتفاق على الراتب الذي يتعين دفعه في وقت توظيف الفرد وسيتم ذكره في عقد العمل. قد يُدفع الراتب على أساس دوري، مثل نهاية الأسبوع أو كل أسبوعين أو نهاية الشهر.

هناك تشابه رئيسي بين الراتب والدخل هو أنهما شكلان من أشكال تدفق الأموال التي يتلقاها الفرد. ومع ذلك، فإن الراتب هو أيضًا شكل من أشكال الدخل، على الرغم من أن الدخل لا يعتبر راتبًا، يتم استلام الرواتب من قبل فرد من صاحب العمل مقابل العمل الذي يقوم به الفرد في المنظمة.

الدخل له نطاق أوسع من الراتب ويتضمن أشكالًا أخرى من التدفقات الداخلة مثل دخل الاستثمار، ودخل الفوائد للودائع المصرفية، ودخل توزيعات الأرباح، والأرباح، والدخل من بيع الأصول (بيع السيارات، المنزل، إلخ).

الوهم النقدي

ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يحدث تبعا للزيادة في الأجور بدون ربطها بفائض الطلب. ويحدث في الغالب بسبب ارتفاع الأجور الذي يتم نتيجة ضغط نقابات العمال القوية، دون أن يقابل ذلك ارتفاع في الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع نفقة الإنتاج بالتالي ارتفاع أسعار السلع، مما يؤدي لمطالبة النقابات العمالية برفع الأجور كلما ارتفع المستوى العام للأسعار، فيقوم أصحاب العمل برفع أسعار منتجاتهم، فيؤدي هذا إلى تدخل نقابات العمال للمطالبة بزيادة الأجور لمواجهة الموقف، وهكذا ترتفع الأجور والأسعار في شكل لولبي لا نهائي.

العوامل المؤثرة في تحديد الرواتب والأجور:

- إمكانيات الدولة المالية والاقتصادية أي المقدرة المالية للدولة او المنظمة.
- مستوى المعيشي في البلد.
- حجم العرض والطلب على العمالة في الدولة.
- مستويات الأجور والرواتب في القطاعات المختلفة داخل الدولة وفي الدول المجاورة.
- طبيعة المهن والأعمال وما تتطلبه من تحضير وإعداد وما يحيط ا من ظروف داخلية وخارجية.

مواصفات السياسة العادلة للأجور:

- أن يعتمد تحديد الأجور والمرتبات على معايير وأسس واضحة ومتفق عليها بين الأطراف المعنية.
- أن تضمن الحد الأدنى من مستوى المعيشة الكريمة للفرد.
- أن تراعى الفروقات الفردية من حيث المؤهل والخبرة ونوع وأهمية الوظيفة.
- أن تنسجم الرواتب والأجور مع غيرها في المنظمات المماثلة.
- أن تتناسب حدودها الدنيا وحدودها العليا وعدد السنوات الفاصلة بين الحدين.

المحور الأول:
الوضع الحالي لهيكل الأجور في اليمن

منذ 2015 شهد الريال اليمني تقلبات شديدة مقابل الدولار لم يسبق له مثيل في تاريخ اليمن منذ1990م، الا في 1994م (كانت التقلبات تمثلت بتعدد سعر الصرف واستمرت حينها الى 1995م ولكنها في مطلع 1996 بدأ تطبيق سياسة تعويم سعر الصرف التي جاءت مصاحبة لسياسات الإصلاح الاقتصادي) ولكن الفرق ان الهزات لسعر الصرف متدحرجة وطويلة ويستقر سعر الصرف عند مستويات مرتفعة تجاوزت 1200 ريالا مقابل الدولار الواحد في أحسن الأحوال طيلة العام

الواحد وان المعالجات التي تتخذ كودائع للعملة الأجنبية ولدت اوضاع اقتصادية هشة ورخوة لركائز استقرار الأسعار لضمان حياه كريمة للفرد .

لقد افاد فريق التقييم الوطني بأن مشكلة الأجور في اليمن تعزى في الدرجة الأولى الى تدني مستوياتها في القطاع العام عموما ، والقطاع الخاص خصوصا ، وعدم مواكبتها مستوى المعيشة وتداعياتها السلبية على الطبقة الوسطى، فأن تقلص هذه الطبقة الاجتماعية يشير الى انعدام العدل والامن، ويؤدي الى اتساع رقعة الفقر في المجتمع، وتعثر عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساهم بها هذه الطبقة بشكل كبير وقد تضاعفت مشكلة الأجور في اليمن في ظل جائحة كوفيد19- حيث تشير التقديرات في عام 2020 الى ان 40% من العاملين في القطاعات الرسمية خسروا وظائفهم، وان 79% من العمال فقدوا خمس دخلهم على الأقل(حسب دراسة قام بلها البنك الدولي ديسمبر 2020م) وان لولا تحويلات اليمنيين في الخارخ لرزحت اعداد كبيرة من الاسر اليمنية تحت خط الفقر وتفيد الأرقام ان حوالي 80% من اليمنيين كانوا يعيشون تحت خط الفقر في عام 2021م، وان حوالي 19 مليون منهم يعانون من سوء التغذية، وارتفع الى 23 مليون في 2022، وانخفض الى 21.3 مليون في 2023م.

العلاقة بين الأجور والأسعار

لم يتم التوصل الى نظريات تدرس العلاقة بين الأجور والاسعار بشكل مباشر، ولكن تم التطرق الى هذه العلاقة من خلال مدخلين، حيث تؤثر الاجور على الاسعار إما عن طريق نظرية دفع التضخم الناشئ من دفع النفقة أو نظرية سحب الطلب التضخمي.

ترى نظرية كينز ان الطلب على النقود ناشئ من الحاجة إليها لشراء السلع، لذا فالنظرية تنص على ان الزيادة في الاجور تؤدي الى زيادة الطلب على النقود في شراء السلع، والزيادة في كمية النقود ينتج عنها زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار، لذلك يتضح ان الزيادة في الأجور تؤدي الى الزيادة في الأسعار (وهذا ما يحدث عقب أي تحرك في هيكل الأجور في اليمن للعوام التي تحرك فيه في 2005 و2007 و2008 و2011و 2018).

أيضا تناولت نظرية سلوك المستهلك أثر الأجور والاسعار، حيث وضحت ان المتغيرين مؤثرين رئيسيين على الميزانية وإمكانيات الشراء المتاحة للمستهلك، فالنظرية بينت ان تغير الأجور او الأسعار سيؤدي الى تغير إمكانيات الشراء، فارتفاع الأجور سيؤدي الى ارتفاع الامكانيات الشرائية اما ارتفاع الأسعار سيؤدي الى انخفاض الامكانيات الشرائية.

وقد ركزت نظرية دفع التكاليف على أن ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج مثل أسعار مواد الخام، وارتفاع الضرائب واجور العمال تؤثر على معدلات التضخم، حيث ترى مدرسة الكلاسيكيين الجدد أن التضخم ينشأ بسبب جانب العرض، بمعنى أن أي تغيرات أو هزات تؤدي إلى انخفاض في العرض الكلي للسلع والخدمات سوف ينشأ منها ارتفاع في الأسعار مثل تغير الأجور.

وغالبا ما يصاحب فترات التضخم ارتفاع الأجور، ولكن ليس من الضروري أن كل زيادة في الأجور تسبب ارتفاع في المستوى العام للأسعار. فعند افتراض أن الأجور ترتفع وترتفع معها الإنتاجية، فليس هناك أي خوف من حدوث تضخم عن طريق الطلب، حيث يؤدي ارتفاع الانتاجية لانخفاض الأسعار بسبب زيادة المعروض، ولكن قد يطالب العمال في فترة التضخم السريع بوضع سلم متحرك للأجور للمحافظة على القدرة الشرائية، ولكن هذا قد يسبب ما يعرف بـ(الوهم النقدي) (لم يتم تطبيق هذه الحالة في هيكل الأجور في اليمن في تاريخه الحديث).

لكن يلاحظ في الوضع الحالي لأجر الموظف مع انهيار أسعار الريال وتآكل القيمة الشرائية للأجر (الاجر/ المرتب الذي يقبضه الموظف مقارنة مع مقابل ما يستطيع الموظف تأمين به احتياجاته الأساسية من مأكل ومشرب وملبس مع الزمن) أن الموظف يقدم خدمات جزء منها سخره ولا سيما المتعاقدين ومن معهم اتفاقيات

المكتبية والإدارية، بحيث يتم الدفع لهم على أساس الزمن ويسمون بالموظفين.

• الاجر: أما الأجر فهو يطلق على التعويض النقدي الذي يدفع لشاغلي الأعمال الصناعية والإنتاجية، حيث تدفع تعويضاتهم على أساس كمية الإنتاج أو على أساس الزمن أو على أساسهما معاً.

الراتب هو شكل من أشكال التدفق الداخلي الذي يتلقاه الفرد مقابل تقديم الخدمة إلى الشركة، هي الدفعة التي يدفعها صاحب العمل للموظف، وعادة ما يتم الاتفاق على الراتب الذي يتعين دفعه في وقت توظيف الفرد وسيتم ذكره في عقد العمل. قد يُدفع الراتب على أساس دوري، مثل نهاية الأسبوع أو كل أسبوعين أو نهاية الشهر.

هناك تشابه رئيسي بين الراتب والدخل هو أنهما شكلان من أشكال تدفق الأموال التي يتلقاها الفرد. ومع ذلك، فإن الراتب هو أيضًا شكل من أشكال الدخل، على الرغم من أن الدخل لا يعتبر راتبًا، يتم استلام الرواتب من قبل فرد من صاحب العمل مقابل العمل الذي يقوم به الفرد في المنظمة.

الدخل له نطاق أوسع من الراتب ويتضمن أشكالًا أخرى من التدفقات الداخلة مثل دخل الاستثمار، ودخل الفوائد للودائع المصرفية، ودخل توزيعات الأرباح، والأرباح، والدخل من بيع الأصول (بيع السيارات، المنزل، إلخ).

الوهم النقدي

ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يحدث تبعا للزيادة في الأجور بدون ربطها بفائض الطلب. ويحدث في الغالب بسبب ارتفاع الأجور الذي يتم نتيجة ضغط نقابات العمال القوية، دون أن يقابل ذلك ارتفاع في الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع نفقة الإنتاج بالتالي ارتفاع أسعار السلع، مما يؤدي لمطالبة النقابات العمالية برفع الأجور كلما ارتفع المستوى العام للأسعار، فيقوم أصحاب العمل برفع أسعار منتجاتهم، فيؤدي هذا إلى تدخل نقابات العمال للمطالبة بزيادة الأجور لمواجهة الموقف، وهكذا ترتفع الأجور والأسعار في شكل لولبي لا نهائي.

العوامل المؤثرة في تحديد الرواتب والأجور:

- إمكانيات الدولة المالية والاقتصادية أي المقدرة المالية للدولة او المنظمة.
- مستوى المعيشي في البلد.
- حجم العرض والطلب على العمالة في الدولة.
- مستويات الأجور والرواتب في القطاعات المختلفة داخل الدولة وفي الدول المجاورة.
- طبيعة المهن والأعمال وما تتطلبه من تحضير وإعداد وما يحيط ا من ظروف داخلية وخارجية.

مواصفات السياسة العادلة للأجور:

- أن يعتمد تحديد الأجور والمرتبات على معايير وأسس واضحة ومتفق عليها بين الأطراف المعنية.
- أن تضمن الحد الأدنى من مستوى المعيشة الكريمة للفرد.
- أن تراعى الفروقات الفردية من حيث المؤهل والخبرة ونوع وأهمية الوظيفة.
- أن تنسجم الرواتب والأجور مع غيرها في المنظمات المماثلة.
- أن تتناسب حدودها الدنيا وحدودها العليا وعدد السنوات الفاصلة بين الحدين.

المحور الأول:
الوضع الحالي لهيكل الأجور في اليمن

منذ 2015 شهد الريال اليمني تقلبات شديدة مقابل الدولار لم يسبق له مثيل في تاريخ اليمن منذ1990م، الا في 1994م (كانت التقلبات تمثلت بتعدد سعر الصرف واستمرت حينها الى 1995م ولكنها في مطلع 1996 بدأ تطبيق سياسة تعويم سعر الصرف التي جاءت مصاحبة لسياسات الإصلاح الاقتصادي) ولكن الفرق ان الهزات لسعر الصرف متدحرجة وطويلة ويستقر سعر الصرف عند مستويات مرتفعة تجاوزت 1200 ريالا مقابل الدولار الواحد في أحسن الأحوال طيلة العام

جدول رقم (1) رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن لشهر أكتوبر لعام 2023

م	البيان	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4		الأسبوع 5		متوسط أسعار شهر اكتوبر	متوسط أسعار شهر اكتوبر
	سعر الصرف	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع		
	العملة												
	دولار	1666	1674	1643	1651	1658	1666	1648	1656	1660	1670		
		439	440	433	434	437	438	435	437	438	439		
	الصنف/ السلع	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)										
	أولا: السلع الأساسية												
01	كيس القمح	50	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	33400	33000
02	دقيق السنابل ابيض	50	41000	42000	41000	41000	41000	41000	41000	41000	41000	36600	35800
03	أرز الفخامة	40	95000	95000	95000	95000	95000	95000	95000	95000	95000	85600	84000
04	سكر برازيلي	50	66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	63000	63000
05	زيت الطبخ	8 لتر	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000
06	حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	10500	10500	10500	10500	10500	10500	10500	10500	10500	9000	9000
	ثانيا: السلع المكملة												
07	حليب مجفف كامل الدسم	2.25	32000	32000	32000	32000	32000	32000	32000	32000	32000	29500	29500
08	شاي الكبوس	1	10000	11000	10000	10000	10000	10000	10000	10000	10000	9000	9000
09	الفاصوليا الحمراء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	2800	2500
10	الفاصوليا البيضاء	1	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	1500	1500
11	العدس الأصفر	1	2200	2200	2200	2200	2200	2200	2200	2200	2200	2200	2200
12	معجون الطماطم 25 * 70جم	كرتون	6500	6000	6000	6000	6000	6000	6000	6000	6000	5400	5400
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	700	790	790	790	790	790	790	790	790	700	720
	ثالثا: الفواكه												
14	التفاح	1	3500	3500	3500	3500	3500	3500	3500	3500	3500	3400	3000
15	البرتقال	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3200	3000
16	الموز	1	700	700	500	500	500	500	500	500	500	750	750
17	التمور	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
	رابعا: الخضروات												
18	البطاطس	1	500	700	500	700	500	700	500	700	700	1320	1440
19	البصل الجاف	1	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1400	1000
20	الباذنجان	1	800	800	800	800	800	800	800	800	800	1500	1440
21	الطماطم	1	500	600	500	500	500	500	500	500	500	840	940
22	الباميا	1	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1400	2000
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها												
23	لحم الغنم بلدي	1	13000	14000	14000	14000	14000	14000	14000	14000	14000	13000	13000
24	الدجاج الحي	1	6500	7500	8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000	6000	6000
25	الدجاج المجمد ساديا	1	5500	5500	5500	5500	5500	500	5500	5500	5500	4000	4000
26	طبق البيض	1	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500
	سادسا: الأسماك												
27	الثمد	1	8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000	9600
28	الديرك	1	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000
29	السخلة	1	16000	16000	16000	16000	16000	16000	16000	16000	16000	16000	16000

جدول رقم(2) متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن لعام 2022م

م	الصنف/ السلع	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م ريال يمني	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م الدولار	متوسط أسعار الربع الاول من 2022م ريال يمني	متوسط أسعار الربع الاول من 2022م الدولار	متوسط أسعار الربع الثاني من 2022م ريال يمني	متوسط أسعار الربع الثاني من 2022م الدولار	متوسط أسعار الربع الثالث من 2022م ريال يمني	متوسط أسعار الربع الثالث من 2022م الدولار	متوسط أسعار الربع الرابع من 2022م ريال يمني	متوسط أسعار الربع الرابع من 2022م الدولار
	أولا: السلع الأساسية										
01	كيس القمح	31000	23.52	33708	25	31166	31.8	35500	31	35750	30
02	دقيق السنابل ابيض	38750	36.63	33791	28.5	36416	36	38750	33.9	37000	31
03	أرز الفخامة	67000	51.38	58400	43.4	62500	62	67333	59.1	69000	59.2
04	سكر برازيلي	48225	33.46	41016	35	40016	38.2	45366	39.6	44625	39.4
05	زيت الطبخ	38050	27.51	19043	16	19016	18.4	17975	15.8	16750	15
06	حليب الاطفال بيبلاك 3	7500	5.64	7176	5.77	6900	6.7	6900	0.5	7000	05
	ثانيا: السلع المكملة										
07	حليب مجفف كامل الدسم	18000	14.15	16666	14.24	16516	16.3	17125	17	20500	16
08	شاي الكبوس	8250	6.35	6995	6	6666	6.4	7000	7	7000	6
09	الفاصوليا الحمراء	1350	2.47	2591	2.17	2466	2.4	2483	2.2	2500	2.1
10	الفاصوليا البيضاء	2537.5	1.93	1553	1.3	433	1.4	1466	1.3	1500	1.2
11	العدس الأصفر	2650	2.04	2110	1.72	2066	2.2	2066	1.86	2200	1.9
12	معجون الطماطم 70جم	5300	3.15	4273	3.5	4158	4.3	4230	4.6	4000	3.4
13	مكرونة المائدة(جرام)	790	0.61	696	0.53	656	0.7	590	0.5	590	0.4
	ثالثا: الفواكه										
14	التفاح	3250	2.48	2642	2.21	2725	2.3	2975	2.7	3000	2.5
15	البرتقال	2500	2.09	2041	1.64	2500	2.5	2566	2.2	3000	2.5
16	الموز	1.38	0.46	571	0.47	600	0.5	716	2.6	700	0.6
17	التمور	2000	1.56	2000	1.82	2000	2	2000	1.7	2000	1.5
	رابعا: الخضروات										
18	البطاطس	650	0.48	578	0.52	950	9.3	825	0.8	1000	0.8
19	البصل الجاف	750	0.57	470	0.46	625	0.6	1375	1.3	1200	0.9
20	الباذنجان	800	0.62	681	0.46	883	0.7	1000	0.8	1200	0.9
21	الطماطم	1175	0.85	670	0.62	916	0.7	1016	0.9	1000	0.8
22	الباميا	1950	1.53	2475	2.22	2083	2.1	2908	2.6	2750	2.3
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها										
23	لحم الغنم بلدي	8000	6.29	8000	6.35	9333	8	12000	12	12000	0.9
24	الدجاج الحي	5000	3.92	5000	4.57	5125	5.1	5500	4.9	5750	4.9
25	الدجاج المجمد ساديا	4500	2.66	3400	3	4800	5	4396	4.1	4100	3.5
26	طبق البيض	3475	2.68	3030	3.3	3000	2.4	3965	3.9	4550	3.9
	سادسا: الأسماك										
27	الثمد	6500	4.90	6764	5.35	5916	5.5	9000	8.9	8000	6.9
28	الديرك	10000	8.32	12666	9.81	11833	11	14833	13.6	13000	11.2
29	السخلة	12000	8.90	11200	10.23	11833	12	13250	12.9	14500	12.55

المحور الثالث:
الفجوة بين الاجور والاسعار

في الجدول المقابل الذي يوضح المستويات الوظائف والمرتبات مع المراحل ونسبة 30% (غلاء المعيشة) فإجمالي راتب وكيل الوزارة 103990 ريالا فهو في الدرجة الأولى أي ما يعادل 69.32 دولار بمتوسط سعر صرف شهر اكتوبر، بينما الدرجة 20 من المستوى السادس والذي تعد أدنى راتب في هيكل الأجور فيبلغ 31390 ريالا بما يعادل سعر صرف 20.9 دولار بمتوسط سعر صرف شهر اكتوبر، وهذا يعاكس تماما الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

جدول رقم (3) جدول الوظائف والمرتبات وفقاً لآخر

البيان		قيمة العلاوة	إجمالي الراتب مع المراحل	30%
المستوى الأول: وظائف السلطة العليا للدولة	رئيس الجمهورية	11200	283990	0
	نائب الرئيس	10000	253990	0
	رئيس الوزراء	8800	223990	0
	نائب رئيس الوزراء	7600	193990	0
	وزير	6431	163990	0
	نائب وزير	5200	133990	0
	وكيل	4000	103990	31200
	وكيل مساعد	3297	86417	25950
	مدير عام	2944	77585	23300
المستوى الثاني	4	2628	69700	20900
	5	2434	64833	19450
	6	2253	60326	18100
المستوى الثالث	7	2087	56153	16850
	8	2006	54146	16250
	9	1858	50431	15150
	10	1786	48645	14600
المستوى الرابع	11	1595	43860	13150
	12	1477	40906	12300
	13	1420	39487	11850
	14	1315	36858	11050
المستوى الخامس	15	1217	34423	10350
	16	1171	33287	10000
	17	1084	32353	9700
المستوى السادس	18	968	32136	9650
	19	896	31870	9550
	20	800	31390	9400

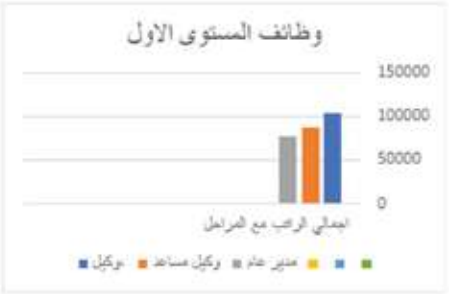

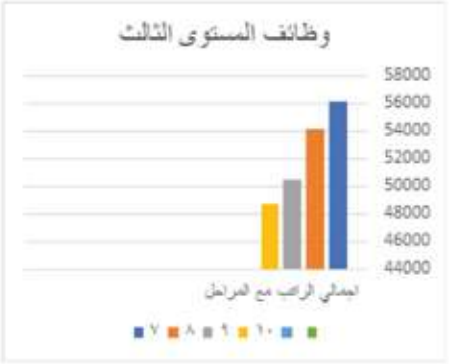

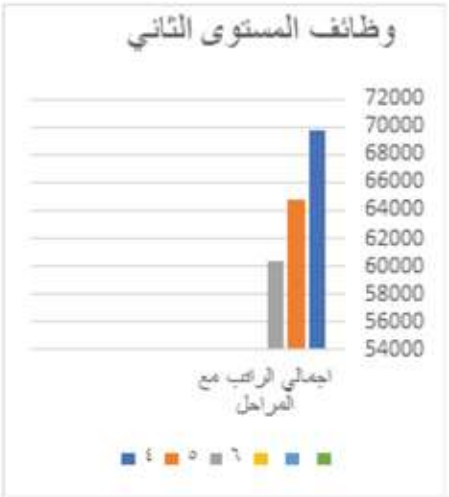

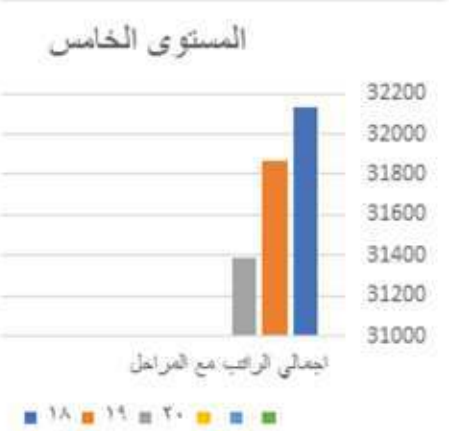

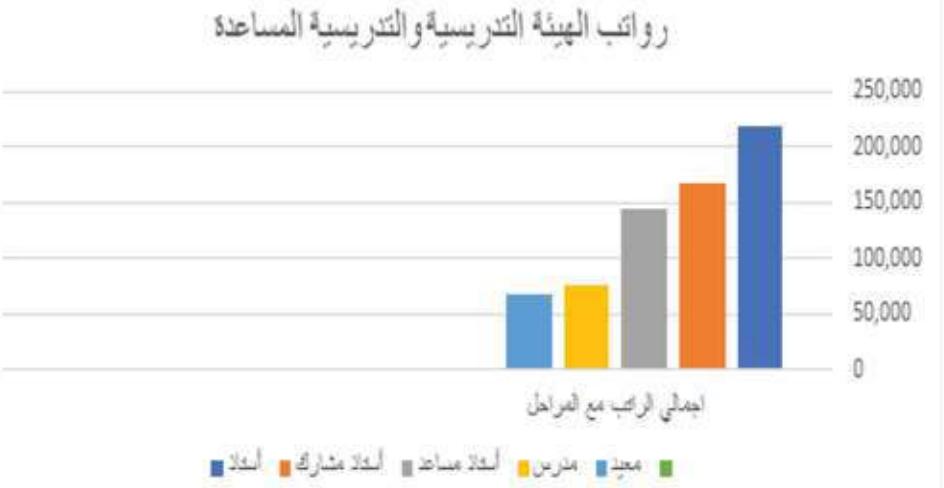

الحلول والمعالجات وضرورة جبر الضرر

ان تناول موضوع مثل هذا في ورقة عمل ليس بالأمر السهل فهو — السهل الممتنع- خاصة في ظل الوضع الراهن لهيكل الأجور الذي تعرض هو الاخر الى انقسام كأحد تداعيات الحرب، والذي من أبرز مظاهرة:

- أجزاء من الهيكل تحركت الأجور فيها (غلاء معيشة) في عام 2018م بنسبة 30% لموظفين القطاع العام التي تصرف رواتبهم من حكومة الشرعية، بينما لم يتحرك الجزء الاخر منه لموظفي القطاع العام تحت جماعة أنصار الله، وان هذا امر معقد وظل لفترة زمنية طويلة دون معالجة.

- ما يقارب 800 الف من موظفي القطاع الحكومي منقطعة مرتباتهم من هم تحت سلطة أنصار الله منذ ما يقارب 8 سنوات- هذا يحتم وضع آلية عند الانتقال للمرحلة الانتقالية.

- الهيكل الأجور الحالي غير منطقي مع ما افضت عنه الحرب من تداعيات اقتصادية واجتماعية كبرى على جميع أطياف المجتمع.

ان هذه وما ترتب عنها تعد تحديات تحتاج الى معالجات اقتصادية اهمها:

- مراجعة سياسة الأجور في اليمن مع الإسراع في وضع الية وترتيبات تعالج الانقسام في هيكل الأجور تأخذ الوقت الكافي في وضع المعالجات الممكنة والمناسبة مراعية كل المستجدات الاقتصادية التي افرزتها الحرب.

- العمل على ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة الكريمة للفرد يتوجب عند اتخاذ قرار تحريك هيكل الأجور لزاما ان يكون مدروس بدقة تامه، ويراعي حالة البلد ليحقق الهدف الذي تحرك لتحقيقه.

- أي تسوية سياسية لدفع المرتبات لموظفين القطاع العام في صنعاء لابد ان تترافق معها جبر الضرر للموظفين في عدن.

- لابد من إيجاد الية تتولى مهام مراجعة سياسة الأجور في اليمن تراعي فيه المرحلة الانتقالية ومعالجة الاختلالات التي افرزتها الحرب.

تجارب ناجحة

جمهورية ايرلندا معجزة النمر السلتي

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة عدن

جمهورية إيرلندا، بلد في شمال غرب أوروبا تضم 26 من 32 مقاطعة في جزيرة إيرلندا

دبلن هي العاصمة وكبرى المدن، وتقع على الجانب الشرقي من الجزيرة. يقيم نحو 40% من تعداد سكان البلاد البالغ خمسة ملايين نسمة في منطقة دبلن العظمى. تتقاسم البلاد ذات السيادة حدودها البرية الوحيدة مع إيرلندا الشمالية، التي تشكل جزءًا من المملكة المتحدة، وفي ما عدا ذلك فهي محاطة بالمحيط الأطلسي

هي جمهورية لديها مجلسين اعلى وادنى ورئيس جمهورية شرفي بينما رئيس الوزراء المنتخب من قبل السلطة التشريعية هو المسؤول الاول التنفيذي في البلد

أُنشئت الدولة الايرلندية الحرة، في عام 1922 عقب المعاهدة الإنجليزية الايرلندية، وفي عام 1937، اعتُمد دستور جديد، وفيه سُميت الدولة «إيرلندا» وصارت عمليًا جمهورية لها رئيس منتخب غير تنفيذي، أُعلنت رسميًا جمهورية في عام 1949، عقب مرسوم جمهورية إيرلندا ، صارت إيرلندا عضوًا في الأمم المتحدة في ديسمبر 1955.

تمركز أحد المراكز المالية الرئيسة في أوروبا حول دبلن. تحتل إيرلندا مرتبةً بين أثرى الدول في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبارها بلدًا متقدمًا، تقدم إيرلندا أداء جيدًا في العديد من مقاييس الأداء الوطنية بما في ذلك الرعاية الصحية والحرية الاقتصادية

تعد إيرلندا واحدة من أكثر الاقتصادات الأوروبية تقدماً والأسرع نمواً حيث تجتذب مستوىً هائلاً من الأفراد والاستثمار المالي

السوق الايرلندي صغير مقارنة

مع مثيلاته في أوروبا ولكنه يتمتع بنمو عالي ومستقر. حيث بلغ في الأعوام 1995 - 2000 نسبة 10%. دخل الفرد الأيرلندي نسبة إلى الناتج الإجمالي العام هو رابع أعلى دخل بالعالم، حيث بلغ حوالي 40 ألف دولار أمريكي عام 2005. الزراعة، التي كانت يوماً ما أهم قطاعات الاقتصاد، تأتي بالمرتبة الثانية بعد الصناعة، تشكل 38% من الناتج الإجمالي للبلاد و 80% من الصادرات وتشغل 28% من السكان

الصناعات

صناعة البرمجيات جعلت من إيرلندا أكبر مصدر للبرامج والخدمات المتعلقة بالبرمجيات (Software) في العالم

المعادن

أهم الموارد الطبيعة هي الرصاص، الجبس، الحجر الكلسي والخارصين

تُعَدُّ إيرلندا نموذجًا ممتازًا لإمكانية إحداث تغيير في النمو الاقتصادي. عُرفت إيرلندا لسنوات بأنها ربيب بريطانيا، وكانت تعاني من القيود الصارمة، والتخلف الاقتصادي، والركود، والعنف، وانعدام الاستقرار السياسي، حتى الجوع. ومع أواخر عام ١٩٨٧، وصل معدل البطالة إلى ١٧ بالمائة

ولكن تغيرت الأمور بشكلٍ مفاجئ؛ فانضمت إيرلندا إلى «المجموعة الأوروبية»، بما تضمَّنه ذلك من إقرار العمل بعملة اليورو الجديدة، وأنشأت منطقة للتجارة الحرة وأبرمت صفقة مع النقابات التجارية لتوفير عمالةٍ

مرنةٍ عالية المهارة. واجتهد القادة الايرلنديون في مغازلة الشركات المتعددة الجنسيات في الولايات المتحدة وأوروبا من خلال توفير عمالةٍ مدربةٍ جيدًا ولكنها رخيصة نسبيًا وتقديم تخفيضاتٍ ضريبيةٍ كبيرة. واليوم تحظى إيرلندا بأقل معدلٍ لضريبة الشركات في أوروبا، بنسبة ١٢،٥ بالمائة. وتقوم بتوظيف المهاجرين ذوي المهارات المتطورة من دولٍ أخرى، خاصةً هؤلاء ذوي الأصول الايرلندية. كما توفّر حكومة صحية مستقرة وبنية تحتية ممتازة (بالطبع لم يكن هناك ضرر أيضًا من إعانات المجموعة الأوروبية التي بلغت ١،٢ مليار يورو سنويًا)

كانت النتائج استثنائية؛ فعلى مدار العقد الماضي، حققت جمهورية أيرلندا نموًّا أسرع ثلاث مراتٍ من بقية دول أوروبا وأسرع مرتينٍ من الولايات المتحدة. وفي نهاية النصف الثاني من عقد التسعينيات، نما إجمالي الناتج المحلي بمعدلٍ سنويّ بلغ ١٠ بالمائة. وكان نمو التوظيف أكثر روعة؛ إذ ارتفع بنسبة ٥٠ بالمائة على مدار العقد الماضي. وصارت البطالة، التي وصلت نسبتها في وقتٍ ما إلى ١٧ بالمائة، لا وجود لها تقريبًا. كذلك ارتفعت الأجور، وصار متوسط دخل العامل الايرلندي متساويًا مع نظيره في بقية دول أوروبا. ولعل الجانب السلبي الوحيد هو تضخم الأسعار، الذي يبلغ ضعف المعدل الأوروبي

لقد اصبحت التجربة الاقتصادية الايرلندية من بين التجارب الاقتصادية الناجحة في العالم، ى التنمية والتقدم، ونجاحها الباهر في رفع مستويات معيشة المواطنين وقضائها على الفقر

إيرلندا حققت معدل نمو نسبته نحو 5.14% سنويا خلال الفترة من 1990 وحتى 1995، ومع بداية اللافية الثالثة حققت قفزة اقتصادية هائلة، ووصل معدل النمو لنحو 9.66%، وهو معدل لم تحقق دولة أخرى في مراحل نموها إلا الصين، وتراجعت نسبة البطالة من 20% تقريبا في 1990 إلى أقل من 4.5%

تجربة إيرلندا توفر العديد من الدروس المستفادة للدول الأخرى التي ترغب في تحقيق تقدم اقتصادي مبهر على غرارها

العوامل الرئيسية التي أدت إلى التحول الاقتصادي في إيرلندا:

في خمسينيات القرن الماضي، كانت لاتزال إيرلندا دولة تعتمد على القطاع الفلاحي بشدة وكان القطاع الصناعي محدودا وضعيفا جدا، وواجهت صعوبات وتحديات كثيرة كمعدلات البطالة المرتفعة، هجرة الأدمغة واليد العاملة وكذلك ضعف الاستثمار الأجنبي. لذا ومع سنة 1958 كان يجب على بعض الأمور أن تتغير و وجب على الحكومة القيام بإصلاحات اقتصادية جذرية. فتحت حكم الوزير الأول شون ليماس وتي.كي.وايتاكير الذي عمل كاقتصادي وسكرتير في فرع المالية بدأت إيرلندا تشهد بعض التطورات وتطبيق سياسات و نماذج اقتصادية الجديدة.

وقد تم عمل خطة من عدة محاور أهمها العمل على توفير مناخ استثماري جاذب للشركات الأجنبية، الاستثمار في التعليم وتشجيع الصناعات المحلية. وكذلك محاولة الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تعتبر العماد الأول لتشكل الاتحاد الأوروبي لاحقا. فما هي الخطوات التي قامت بها الحكومة لتشجيع الاستثمار الأجنبي؟ وما الفائدة التي انعكست على الدولة من الاستثمار في التعليم؟ وماهي انعكاسات الانضمام للتكتل الأوروبي؟

دور الاستثمار الأجنبي في التحول الاقتصادي لإيرلندا:

عملت إيرلندا بكل الطرق على تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي إلى داخل البلاد، لأنه وبطبيعة الحال لم يكن الاعتماد على رؤوس الأموال المحلية حلا مطروحا لإيرلندا ولعل أهم الأسباب كان نقص الخبرة. و لذلك بدأت الحكومة باتخاذ إجراءات عديدة وكان من بين أهم الخطوات التي قامت بها الحكومة في تلك الفترة هي سن قوانين جديدة تشجع الشركات وخاصة الشركات الأمريكية الكبرى من خلال إقامة منطقة اقتصادية حرة خارج مطار شانون، وتم العمل على إعفاءات ضريبية على أرباح المنتجات المصدرة. أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها مع عدد من الشركات الأمريكية مثل شركة Intel ، IBM و Apple التي قامت ببدء عمليات كبيرة هناك مستغلة المناخ الجديد للاستثمار

وقد كان من بين الأسباب التي ساهمت أيضا في تعزيز الاستثمار الأجنبي هو إقرار إيرلندا للهيئة الصناعية الايرلندية التي عملت كحلقة وصل بين المستثمر والحكومة، وكان لها دور كبير في إقناع عمالقة التكنولوجيا في ذلك الوقت على دخول الدولة وكان من بين النقاط التي ساعدتها على إقناع المستثمرين العمالة الايرلندية الرخيصة الناطقة بالإنجليزية، موقعها الاستراتيجي القريب من المملكة البريطانية وأوروبا وكثير من التسهيلات الأخرى

وتتولى مراكز حكومية رعاية المستثمرين المغامرين في كافة مراحل إنشاء شركاتهم من مرحلة ما قبل التأسيس وحتى مراحل الانتشار العالمي. وتشجع الحكومة الشبان والشابات على دخول قطاع تأسيس الشركات فمثلا، تقوم قرابة 500 سيدة شهريا بتأسيس شركة جديدة في إيرلندا

بشكل عام ، لعب جذب الاستثمار الأجنبي دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية لإيرلندا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، وأرسى الأساس لتحول البلاد إلى اقتصاد أكثر حداثة وتنوعًا

اهتمام إيرلندا بالتعليم وانعكاساته على حال الدولة:

كانت العلوم والهندسة والتكنولوجيا من بين أهم المجالات التي ركزت عليها وزارة التعليم العالي في إيرلندا، لتوفير تكوين وتدريب عالي الجودة في هذه المجالات، تم إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، وتحسين وتوسعة المؤسسات القائمة منها

على سبيل المثال، تم تأسيس معهد دبلن للتكنولوجيا عام 1956 لتوفير التعليم الفني والتدريب للمساعدة في تطوير صناعات جديدة في إيرلندا، هذا دون التحدث عن عديد المدارس والكليات الفنية الأخرى.

بالإضافة إلى إنشاء المؤسسات التعليمية، قامت الحكومة الايرلندية بتدعيم التدريس وإقرار مجانيته وكذلك تقديم مساعدات مالية للطلاب للمساعدة في تغطية تكاليف التعليم، وشمل ذلك إنشاء نظام للمنح لمساعدة الطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض في الحصول على التعليم العالي. مما ساعد الدولة على تكوين عمالة مدربة قادرة على قيادة الاقتصاد

وإغراء الشركات الأجنبية ، ولم تكتفي بجذب التقنيات العليا من الخارج بل أسست هيئة Enter-prise Ireland لدعم المشاريع التقنية والتمويل لاحتضان شركات التقنية الناشئة وإطلاقها عالميا ، حيث يضم قطاع البرمجيات الايرلندي حوالي 700 شركة لديها 18 ألف موظفا وتحتل مرتبة خامس أضخم دولة مطورة وثاني أكبر دولة مصدرة للبرامج في العالم، أي أنها تلي الولايات المتحدة في ذلك التصنيف

أما في محور المواهب فقد استثمرت في نظامها التعليمي المجاني حتى نهاية المرحلة الجامعية، لتوليد وجذب أهم أصحاب المواهب لتطوير المهارات التقنية في الإلكترونيات والحاسوب من خلال كليات تقنية محلية، ويختص 60% من طلاب الجامعات المجانية في الهندسة أو العلوم والتجارة. ومع ارتفاع مستويات الرفاهية لم يتبقى أي دافع للهجرة أمام الشباب والخبراء

انضمام إيرلندا للتكتل الأوروبي:

إن أحد العوامل الرئيسية وراء قصة النجاح الاقتصادي لإيرلندا هو بلا شك عضويتها المبكرة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية. فإنه قبل الانضمام إلى الكتلة، كانت تجارة إيرلندا الخارجية في الغالب مقتصرة على التبادلات مع المملكة المتحدة. ومع ذلك، منذ انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية في عام 1973 التي تعرف اليوم بالاتحاد الأوروبي، استفادت إيرلندا بشكل كبير من الفرص التي تتيحها السوق الأوروبية المشتركة، والتي سهلت حرية حركة السلع ورؤوس الأموال والأشخاص في جميع أنحاء القارة

من خلال عضويتها في الاتحاد الأوروبي، تمكنت إيرلندا من تنويع اقتصادها، وفتح أبواب جديدة للتجارة والاستثمار، وتمهيد الطريق لتحديث اقتصادها، وقد ساعد ذلك في جعل إيرلندا واحدة من أغنى البلدان وأكثرها نجاحًا في الاتحاد الأوروبي، مع اقتصاد مزدهر اجتذب الشركات والمستثمرين والسياح من جميع أنحاء العالم

لكن الأمر لم يكن يتعلق فقط بالتجارة. قدم الاتحاد الأوروبي أيضًا مساعدات مالية كبيرة للمساعدة في تحديث الاقتصاد الايرلندي، وتحديث بنيتها التحتية، ودعم الأنظمة الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية. كما قدمت السياسة الزراعية المشتركة (CAP) الدعم لقطاع الزراعة في إيرلندا، مما ساعد على تحديث طرق الإنتاج وزيادة الإنتاج

بالإضافة إلى هذه الفوائد الاقتصادية، لعبت عضوية إيرلندا في الاتحاد الأوروبي أيضًا دورًا مهمًا في تعزيز السلام والاستقرار في إيرلندا، على سبيل المثال، تلقت اتفاقية الجمعة العظيمة، التي لعبت دورًا مهمًا في إنهاء عقود من العنف الطائفي في إيرلندا الشمالية دعمًا وتسهيلات كبيرة من

الاتحاد الأوروبي

بشكل عام ، كان لقرار إيرلندا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تأثير تحولي حقيقي على اقتصادها ومجتمعها، ودفعها إلى آفاق جديدة من الازدهار والنجاح، ولا يمكن لأي أحد أن ينكر أن عضوية إيرلندا في الاتحاد الأوروبي قد غيرت قواعد اللعبة.[1]

وفي محور التسامح الذي لا يقل أهمية عن التقنية والمواهب لإنجاح الخطط الاقتصادية، تمكنت إيرلندا من الاستناد إلى ثقافتها مع الفنون والموسيقى لتصبح مركزا للتنوع العرقي لدى السكان والتسامح بينهم

فبرغم أن الديانة الرئيسية لكل من جمهورية إيرلندا وشمالها هي الديانة المسيحية، فان المذاهب في الجزئيين تختلف، حيث ينتشر المذهب الكاثوليكي بشكل رئيسي في الجمهورية، وينتشر مذهب البروتستانتي بشكل أكبر في إيرلندا الشمالية، ورغم ذلك فإن اجراءات التقارب والتسامح الدين تتزايد كل يوم

ولا يعني ذلك أن تجربة ايرلندا كانت وردية فقد عانت ايرلندا من بعض التحديات والصعوبات الاقتصادية والسياسية والامنية خلال فترات نهوضها، ولعل ابرزها هي ازمات الديون مستويات المرتفعة للديون الوطنية، والتي بدأت تظهر بوادرها في الثمانينيات إلى أوائل التسعينيات، فقد كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في إيرلندا من بين أعلى المعدلات في الاتحاد الأوروبي. لذلك نرى

ان الحكومة نفذت في هذه الفترة سلسلة من تدابير التقشف من أجل السيطرة على الديون، مما سببت بعض الأضرار الاقتصادية قصيرة الأجل ، لكنها ساعدت في النهاية على وضع البلاد على أساس مالي أكثر استدامة، والذي لم يكن ليتم لولا الالتفاف الشعبي حول الاهداف الوطنية القومية

ماذا يمكن للدول الأخرى تعلمه:

تقدم التجربة الايرلندية العديد من الدروس للبلدان الأخرى التي تتطلع إلى بناء اقتصاد أكثر استدامة وازدهارًا. فنجد أن من بين أهم الدروس التي يمكن تعلمها من ظاهرة النمر السلتي هو أن الاستثمار في برامج التعليم والتدريب من بين أساسيات النمو الاقتصادي لأي بلد لخلق قوة عاملة قابلة للتكيف وقادرة على تلبية احتياجات الاقتصاد المتغير وجذب الاستثمارات الأجنبية. فقد كان تركيز إيرلندا على التعليم والابتكار عاملا مهما في تطورها فنجد أن كل الأمور التي أدت إلى عصرنة الاقتصاد مرتبطة بشكل أو بأخر بالتعليم

يمكن القول أيضا بأن محاولات إيرلندا لجذب الاستثمار الأجنبي، لا سيما في قطاع التكنولوجيا لعب دورًا مهمًا في النجاح الاقتصادي للبلاد. يمكن للبلدان جذب الاستثمار من خلال خلق بيئة مواتية للشركات للعمل فيها، من خلال تدابير مثل الحوافز الضريبية والبيروقراطية المبسطة

توفر تجربة إيرلندا مع تدابير التقشف درسًا في أهمية التفكير طويل المدى عندما يتعلق الأمر بالتخطيط الاقتصادي. في حين أن تدابير التقشف قد تكون صعبة على المدى القصير ، إلا أنها يمكن أن تساعد في وضع بلد ما على أساس مالي أكثر استدامة على المدى الطويل

أخيرًا، تقدم تجربة إيرلندا مع التغيير السياسي والاجتماعي مثالاً على كيفية تجاوز البلدان الصراع والانقسام لخلق مجتمع أكثر توحداً وسلماً

1) تحليل للصعود العالمي لإيرلندا كقوة اقتصادية — 10 مارس 2023- https://www.ifhmha.com/

إلى من يهمه الأمر:

السيولة ليست المشكلة

يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

زاد الحديث حول ازمة السيولة من النقود الورقية المحلية وبالذات بعد نقل مقر البنك المركزي الى عدن وازدادت حدة الجدل بعد طبع طبعة جديدة من الريال ورفض بنك صنعاء السماح بتداولها في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الامر الواقع هناك

ان استخدام الملف الاقتصادي في الحرب قد أحدث ازمة مالية وأزمة سيولة في كل من صنعاء وعدن برغم اختلاف اسباب ومظاهر وتداعيات ازمة السيولة في كل من عدن وصنعاء

في هذه المقالة سوف نتطرق بعجالة لازمة السيولة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليا فقط

هناك خلط واضح في الاعلام حول اشكالية السيولة المالية من الريال الورقي من الطبعة الجديدة فلا توجد ازمة شح سيولة ولكن توجد ازمة فائض في السيولة، كما ان الازمة التي تعاني منها الحكومة ليست ازمة سيولة ولكن ازمة شحة في الموارد المالية المتحصلة من اجهزة الدولة. سنستعرض هاتين المشكلتين كالتالي:

- المسألة الاولى قضية السيولة

يعاني اقتصاد المناطق الخاضعة لحكومة عدن من تخمة فائض من السيولة الورقية من ريال الطبعة الجديدة اضافة الى الطبعة القديمة والتي تم ضخها زيادة عن الحاجة والتي لم تراعي القيمة الحقيقية لقيمة الانتاج والسلع والخدمات المتداولة في السوق المستهدف مما ادى الى زيادة التضخم والاسعار وانهيار سعر صرف الريال

ان زيادة العرض النقدي ليس مشكلة بحد ذاته فقط ولكن المشكلة الاكبر هي عدم القدرة على التحكم والسيطرة على الكتلة النقدية من قبل السلطات المختصة وهو ما ادى الى زيادة السيولة خارج الجهاز المصرفي وتحول النقد المتداول او المخزن الى مشكلة اقتصادية حيث ساعد على انتشار الاقتصاد الهامشي سريع الدوران والربحية في مجالات وانشطة اقتصادية غير منتجة او خزنة بعيدا عن الاستثمار او التداول الامر الذي يحول دون توظيفه في مجالات وانشطة اقتصادية منتجة ومفيدة

ان ضخامة الكتلة النقدية في السوق او في المخازن ساعد على الاضرار بسعر صرف الريال وبناء مراكز تجارية والمضاربة بالعملة والاراضي وغيرها من الانشطة سريعة الربح بما فيها غسيل وتبييض الاموال وتهريب العملة وتجارة الممنوعات وغيرها

- المسألة الثانية قضية الموارد المالية للدولة

ان الحقيقة الواضحة هي ان الحكومة تعاني من شحة السيولة المالية من الريال الجديد حيث لا تستطيع توفير المصاريف التشغيلية او صرف الاجور او تقديم الخدمات الاساسية للسكان والسبب عدم القدرة على استعادة السيولة من السوق بعد صرفها على شكل اجور ونفقات ومصروفات هدفها الصرف لأغراض مبررة وغير مبررة اقتصاديا وذلك بسبب عجز مؤسسات الدولة الأيرادية عن القيام بمهامها في تحصيل الضرائب والرسوم والجمارك القانونية من الداخل والخارج وفي اغلب الاحوال يسود تبديد رسمي لتلك الموارد حيث اصبحت موارد الحكومة محل نهب علني من بعض اجهزة الدولة الرسمية وشبه الرسمية المناط بها تحصيل الموارد بسبب سوء التحصيل او محدوديته

ان الحل الممكن لاستعادة السيولة الى الجهاز المصرفي يمكن القيام به من خلال القيام بعدد من السياسات والإجراءات المالية والنقدية من قبل السلطات المختصة ومنها بيع

العملات الاجنبية واذونات الخزانة ورفع الفائدة على الودائع وضمان تسييل الحسابات المجمدة منذ فترة ما قبل الحرب وغيرها من محفزات جذب السيولة الى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي عدن

ان السيطرة على السيولة يمكن ان يحول السيولة من مشكلة الى عامل ايجابي إذا تم إنفاقها في مجالات الاستثمار وخاصة في القطاعات الخدمية واعادة اعمار بعض البنى الأساسية المتهالكة حيث ستوفر فرص عمل وزيادة دخل الأسرة وتحويل الاستثمار من هامشي الى منتج وتشجيع الاستثمار الخاص وغيرها من السياسات والاجراءات التي تتناسب والوضع الاقتصادي الاستثنائي

ان ذلك لا يمكن تحقيقيه دون اصلاح مؤسسات الدولة الايرادية وتوريد كل الموارد المالية للحكومة من المحافظات والمؤسسات المختلفة الى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي عدن

نطالب الحكومة وبالتعاون مع البنك المركزي في السيطرة على السيولة وتسخيرها لخدمة تنشيط الاقتصاد وتحويل ازمة السيولة من مشكلة الى وسيلة حل لازمة موارد الحكومة وتنشيط الاقتصاد والحد من التضخم وتخفيض الاسعار ووقف تدهور سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية

وللعلم فان التمويل بالعجز عن طريق طباعة النقود هي سياسة معتمدة في كثير من الدول منها تخضع لاهداف اقتصادية واجتماعية منضبطة

AL ROBAN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة